

مصر يصنع حضارة

بطرس غالي

الاغتيال سياسي....

فماذا وراءه؟؟!
وماذا بعده؟؟!

سعد عبد الرازق



بطــــرس غالـــــي

الاغتيـــال سياســـــي

الكتـــــاب: بطرس غالي: الاغتيال سياسي/ سعد عبدالرازق

المـــــؤلف: عبدالرازق، سعد

النـــــوع: بطرس غالي (١٨٤٦ - ١٩١٠)

تصميم الغلاف: جيهان متولي

إخـراج داخلي: بثينة عزام

الطبـــــعة: الأولى/ القاهرة ٢٠١٠

عـدد الصفحات: ١٦٨ صفحة

المقـــــاس: ١٧×٢٤

تدمـــــك:

١- مصر تاريخ العصر الحديث الاحتلال البريطاني (١٨٨٢-١٩٥٦)

٢- بطرس غالي (١٨٤٦ - ١٩١٠)

٣- السياسيون المصريون

صرح للنشر والتوزيع

المدير العام: عبود مصطفى عبود

كورنيش المعادي، بجوار مستشفى السلام الدولي أبراج المهندسين (أ) برج (٢) الدور العاشر.

ت: (٢٥٢٤٠١٦٦)(٢+)

البريد الإليكتروني: darsarh@gmail.com

الموقع الإليكتروني: www.dar-sarh.com

رقـم الإيداع: ٢٠١٠/١١٣٦٤

الترقيم الدولي: 978-977-6382-16-9

ديوي ٩٦٢,٠٤

بطـــــرس غـــالـــي

الاغتيــال سياســـي

تـــأليـــــف

سعد عبدالرازق



إهـــــــــــداء....

إلـــــى

التاريخ.... عَسَاني أنْ أكونَ قلمَ صِدقٍ فيه..

إلـــــى

من لها روحي بعد ربِّي ورسولي.. (أمي) الغالية الحنون.

إلـــــى

أخي الغالي (محمد).... الأخ والأب والصديق الحق.

إلـــــى

الزهرة الصغيرة... الجميلة (ملك).. روح قلبي ونور عيني.

مقدمة

بطرس غالي.. لا أظن أن أحدًا لا يعرف هذا الاسم، أو على الأقل لا يعرف عائلة غالي؛ تلك العائلة التي تؤرخ لـ ١٥٠ عامًا من عمر مصر، وتركت بصمات لا تُنسى في ذاكرة التاريخ المصري.

عائلة لها تاريخ طويل يشهد لها بما قدمته لتلك البلاد من أعمال وإنجازات لا تنسى، يعرف هذا من قرأ التاريخ الحق الصادق البعيد عن كتابات البعض التي تصدر عن أهواء ودون حيادية، فكلنا يعلم الداء العضال الذي دائما ما يصيب التاريخ، فتعتل كتابة التاريخ به إلى أن يشفى على أيدي الذين أُطلقُ عليهم – إن صح التعبير – المنصفين.

لقد أصبحت قراءة التاريخ حاليًا من الأمور المحفوفة بالمخاطر والمخاوف من مصداقية المادة المؤرخة؛ لأن كاتبَ التاريخ من البشر، يُصيب ويُخطئ، ربما يكون من المنصفين وربما يكون من المتحيزين، ينتقي مادته من مصادر قد تكون صحيحة وقد تكون غير ذلك. المهم أن النتاج الأخير لمادته لابد وألا يؤخذ كمسلمات يُبني عليها وتصدُر الأحكامُ بناء على ذلك إلا بعد التقصي عن بقية المصادر والمراجع والثقات من الرجال ويتضح الصدق فيها جليًا.

لمثل هذا تعرض كثيرٌ من الشرفاء لتشويه صورتهم بكتابات غيرهم من غير المنصفين، وعلى الجانب الآخر نال كثيرٌ وسامَ الرِّفعَة في التأريخ وما هم بأهله، وقد لا يُوفّ البعضُ حقهم أو حتى جانبًا يُبذل له الرضا.

لهذا فلابد للكتابة التاريخية أن تكون لها معايير وضوابط. ولكن السؤال من يضع هذه المعايير والضوابط؟ وإذا وجدت فمن يلتزم بها؟!

هذا بالضبط ما ينطبق على تاريخ بطرس باشا غالي؛ هذا الرجل الذي حمل على عاتقه فترةً من أصعب فترات التاريخ المصري في ظل غطرسة الاحتلال البريطاني، ولكنه ما نال حقه في التاريخ على الرغم مما قدمه لبلاده، أردت فقط أن أوضح في هذا الكتاب خفايا الأمور التي يغفل عنها كثير من الذين يطّلعون على سيرته.

فإن كثيرًا من التاريخ يحتاج لأن يُعاد كتابته، وعلى هذا تخط د. نعمات أحمد فؤاد كتابها «أعيدوا كتابة التاريخ» لافتة الأنظار إلى تلك الضرورة، وغيرها الكثير والكثير ممن حاولوا إيضاح حقيقة الأمر ودحض الزيف، فعلى سبيل المثال يدافع د. محمد حسين هيكل عن بطرس باشا غالي في كتابه «تراجم مصرية وغربية» دفاعا جاوز حد الإنصاف إلي التعاطف.

فهل يَنسى حسن صنيع القوم إلا جاحد؟!..أليس بطرس غالي هذا هو الذي كانت باكورة أعماله في الوزارة في حل مشكلة الأزهريين وإراحتهم من المتاعب، حتى إن الحكومة لما صممت على إغلاق الجامع الأزهر قال: لا يمكن أبدًا في عهدي أن يُمس الأزهريون بسوء.

- **وهو أول من جعل عيد الهجرة عطلة رسمية:**

ففي عشرين يناير صدر مُلحق للوقائع المصرية يتضمن القرار التالى: "بمناسبة أول السنة الهجرية الجديدة ستقفل نظارات الحكومة ومصالحها يوم السبت أول محرم سنة ١٣٢٧-٢٣ يناير سنة ١٩٠٩". وهكذا تقررت العطلة الرسمية في أعظم مناسبة إسلامية في عهد رئيس وزراء قبطي.

وهو الذي أنشأ الجمعية الخيرية القبطية سنة ١٨٨١م، فخطب في حفل الافتتاح الشيخ محمد عبده والشيخ محمد النجار والشيخ عبدالله النديم.

وإلي غير ذلك من الأعمال التي لا حصر لها تشهد له بنزاهته..فحريٌّ بنا أن نبقي ذكراه خالدة نقية، فهو المصري الوفي الأصيل، وصدّقت أعماله آخر كلماته عند موته: يعلم الله أني ما أتيت أمرًا يضرّ بلادي، وشَهِد له بذلك كثير ممن عاصروه..

أبو آدم (سعد عبدالرازق)

المعادي/ القاهرة

الخميس ٦/ ٥/ ٢٠١٠م

الفصـــل الأول

ســـيرة مختصـــرة

مولده ونشأته



بطرس باشا نيروز غالي من مواليد بلدة الميمون بمحافظة بنى سويف ١٢ مايو ١٨٤٦، أكبر أنجال غالي بك نيروز، الذي كان باشكاتبًا لدائرة مصطفى فاضل باشا شقيق الخديوى اسماعيل بمصر آنذاك.

تعليمـــه:

التحق بطرس غالي في صغره بأحد الكتاتيب كغيره من المصريين حيث تعلم مبادئ القراءة والكتابة، ثم التحق بمدرسة حارة السقايين، فمدرسة الأقباط الكبرى التي كان يرعاها «الأنبا كيرلس الرابع» وكان صديقًا لوالده غالي بك نيروز والملقب عند الأقباط بأبي الإصلاح، فتلقى فيها بعض العلوم العربية ومبادئ اللغات الطليانية والإنجليزية والفرنسية، ونبغ بين أقرانه نبوغا لفت إليه الأنظار، وكان البطريق المشار إليه يتعهد المدارس بنفسه ويراقب سيرها فلاحظ منه ذكاءً واجتهادًا ممتازين، فتحدث فيها يرجوه من مستقبله. «كان يكفيه أن يقرأ ما يدرس له مرتين أو ثلاث مرات ليستظهره استظهارًا تامًا» [1]

قضى بطرس غالي في تلك المدرسة ثماني سنوات في تلقي علوم شتى، ثم انتقل إلى مدرسة البرنس مصطفى فاضل باشا، التي كانت تهتم بتدريس اللغات الأجنية وتعلّمها، فتعلم وأتقن فيها العديد من اللغات إلى جانب العربية مثل الإنجليزية والفرنسية والفارسية والتركية.

---

[1] تراجم مصرية وغربية د. محمد حسين هيكل.

وفي تلك السنوات ظهرت رغبته بالعلم وتلذذه بالدرس حتى إنه كان يقضي الليل ساهرًا لا يمل المطالعة لدرجة أن أحدهم — من يعرفونه ووالده - شكا ذلك إلى أبيه خوفًا على صحته من كثرة القراءة وانكبابه على الاطلاع بشكل ليس له مثيل. وقد ساعده عل إتقان اللغات التي تعلمها قوة ذاكرته، حتى بهر أساتذته بذكائه النادر.

وقد وصف "زكي مجاهد" صاحب كتاب "الأعلام الشرقية" بطرس غالي بقوله: "كان عالي الهمة، كبير المطامع، قوي الحافظة، شديد العارضة، وقد ارتقى إلى أسمى المناصب المصرية بجهده وقوة عقله، وكان يميل إلى المطالعة في ساعات الفراغ"، وقد جمع مكتبة كبيرة تشهد له بذلك.

بطرس والوظيفة :

كانت أمنيته العمل في السكة الحديد، وكانت من الهيئات الكبيرة في مصر في ذلك الوقت؛ ولذا نَظَم قصيدة في مدح رئيسها "عمر باشا لطفي"، فكان رده عليها «عندنا من هذا كثير» فخاب الرجاء وعاد بخفي حنين، وما لبث أن عُين مدرِّسًا بالمدرسة القبطية بالقاهرة، لكنه سافر بعد ذلك في بعثة إلى أوربا لتلقي تعليمه العالي هناك.

وعندما عاد بطرس من أوروبا عمل في الترجمة بالإسكندرية، في مجلس التجارة بشعبة الضرائب، ووضع كتابًا في المسائل المالية كان من أشهر الكتب في ذلك التخصص في تلك الفترة، وظل يُعمل به لفترة طويلة.

حياة غالي السياسية :

إن البداية الحقيقية لحياة غالي السياسية تعتبر مع بداية عودته من أوروبا وعمله في أوائل عام ١٨٧٦م مترجمًا في الاسكندرية في مجلس التجار بشعبة الضرائب، ثم باشكاتبا



للمجلس، وفي سنة ١٨٧٣ انتقل لنظارة الحقانية التي ترقى في سلكها سريعًا حتى أصبح سكرتيرًا لها في ١٨٧٩م، ثم وكيلًا في ١٠ اكتوبر ١٨٨١م.

ثم إسهامه في حركة علمنة القانون المصري والدور الذي قام به في تحضير القوانين المختلطة بالاعتماد علي القوانين الفرنسية والمشاركة مع قدري باشا في ترجمة تلك القوانين، ثم شارك في اللجنة التي تأسست في عام ١٨٨٤م برئاسة نوبار باشا وعضوية قناصل الدول في مصر لتعديل هذه القوانين.

ويظهر الدوراللامع لبطرس غالي في فترة ارتباك المالية في مصر ومساهمته في حل الأزمة كما يلي:

ارتباك مالية مصر:

ارتبكت مالية مصر في عامي ١٨٧٥ و١٨٧٦م تقريبًا، فتم عقد قومسيون للنظر في الأمر عام ١٨٧٦م فارتأى هذا القومسيون أن يشكل قومسيون مركبا من مندوبي عموم الدول لعمل تصفية لمالية الحكومة المصرية وتعيين بطرس غالي نائبا عنها وكان ذلك في عهد وزارة رياض باشا، فكان بطرس غالي موضع إعجاب القومسيون إذ أخذ يبذل مواهبه العقلية حتى أنقذ الحكومة المصرية وهي على وشك الإفلاس. وشُكِّل أيضا قومسيون لتعديل الضرائب تحت رئاسة رستم باشا، فكان بطرس غالي عضوًا فيه ووضع كتابه المعروف، الذي ظل يرجع اليه من وقت لآخر وقتا طويلا آنذاك.



بطرس غالى باشا
ناظر المالية في وزارة "فهمي باشا" ووزارة "رياض باشا"
من في ١١ جمادى الآخرة سنة ١٢١٠هـ (١٥ يناير ١٨٩٢ ميلادية)

ويقال أن السير "ريفرس" مندوب إنجلترا في ذلك العمل راى اقتدار بطرس غالي وقد تنبأ له فقال «إنك ستكون ناظرًا للمالية يومًا ما»، كما قال له هذا القول عمر باشا لطفي أيضًا.

ويروي لنا د.هيكل السبب في إختيار رياض باشا لبطرس غالي لوزارة المالية إذ يقول: «ذلك أنه لما انتهت الحكومة المصرية من إنشاء المحاكم المختلطة في سنة ١٨٧٥ كانت على أبواب الضائقة المالية التي جرتها إليها الاستدانة الفادحة منذ أول حكم إسماعيل باشا في سنة ١٨٦٣. ففي سنة ١٨٧٦ صدر القانون بتأليف صندوق الدين ويتعيين المراقبين الماليين، لكن هذا القانون لم يخفف من وطأة الديون شيئًا، ولم يرفع من الضغط على دافعي الضرائب وإرهاقهم بأقصى وسائل الإرهاق وأبعدها عن كل معاني الإنسانية، ثم استيلاء صندوق الدين على كل ما كان يحصّل، حتى اضطرت الحكومة إلى عدم دفع مرتبات الموظفين بما جعل أحد الإنجليز الموظفين فيها يومئذ يكتب في مذكراته أنه قضى يومين لم يدخل فمه فيهما طعام لإعوازه إلى كل ما يسد به رمقه. وإذ كان الدائنون الأجانب مع ذلك مصرّين على اقتضاء مصر كل تعهدات ولي نعمتها، فقد انتهوا إلى الاتفاق على تشكيل لجنة للفحص ثم لتصفية ديون مصر، وعين رياض باشا نائبًا عن الحكومة المصرية في اللجنة المذكورة وعين بطرس بك غالي السكرتير العام لنظارة الحقانية مساعدًا له، ثم عين رياض رئيسًا للجنة، وعهد إلى بطرس بالنيابة عن الحكومة، وفي ذلك الظرف الدقيق اضطر إلى أن يدرس من مباحث اللجنة ومن الشئون المالية ما مكنه من أن يضع تقريرًا عن نظام الضرائب في مصر.» (الكتاب الذي أشرنا إليه).

وكالة الحقانية:

وبعد الانقلاب الذي تم بخلع الخديوي اسماعيل باشا وتولية توفيق باشا عُيِّن بطرس غالي وكيلًا لنظارة الحقانية. ولما تشكلت وزارة شريف باشا في أثناء الثورة العرابية عهدت إليه سكرتارية مجلس النظّار مدة، ثم استقلّ بوكالة الحقانية.

وعندما قامت الثورة العرابية في مصر بقيادة "أحمد عرابي" كان بطرس من المنادين بمفاوضة الخديوي، ولذا اختير ضمن مجلس المفاوضة بعد هزيمة العرابيين في معركة التل الكبير للتفاوض مع الخديوي باسم العرابيين، وعقب حدوث الثورة العرابية سنة ١٨٨٢ م وبناء على طلب مجلس النظار تحت رئاسة البارودي باشا أنعم على بطرس غالي برتبة المير ميران (الباشوية) وهو أول من حازها من الأقباط.

ومن الخدم التي يذكرونها له في أثناء الثورة العرابية أن العرابين بعد أن فروا من التل الكبير وأتوا إلى القاهرة عقدوا مجلسا للمفاوضة في ماذا يفعلون، ودعوا إليهم كبار الرجال من الأمراء العسكريين والملكيين وشاوروهم فيما ينبغي عمله، فكان رأي بطرس غالي التسليم للخديوي إذا أراد عرابي أن يعمل خط نار لمنع دخول الإنجليز في مصر، وقال له بطرس غالي: إن الأوفق أن تجعل تاريخك ناصع البياض ولا تشوبه بمداد السواد. وبناء على ذلك قبل المجلس الحربي وعرابي ما أبداه بطرس وعهد إليه ومحمد رؤوف باشا وعلي الروبي تقديم عريضة إلى أولى الشأن في الإسكندرية نائبين عن العرابيين.

بداية صعود نجم بطرس غالي:

وقد صعد نجم بطرس غالي سريعا؛ ففي عام (١٣١٠ هـ= ١٨٩٣م) تولى وزارة المالية إبان بداية عهد الخديوي "عباس حلمي الثاني" في وزارة رياض باشا التي استمرت نحو عام، ثم لم يلبث أن أصبح وزيرا للخارجية في الوزارة الثالثة التي شكلها "مصطفى فهمي

باشا"، استمر في وزارة الخارجية ثلاثة عشر عاما من (٥ من صفر ١٣٠٣هـ حتى ١٧ من شوال ١٣٢٦ هـ= ١٢ نوفمبر ١٨٨٥م حتى ١١ نوفمبر ١٩٠٨م) وهي أطول فترة يشغلها وزير في هذا المنصب الكبير،حتي سقطت الوزارة الفهمية فوقع موقع الاختيار على تشكيل وزارة جديدة فشكلها في ١٠ نوفمبر سنة ١٩٠٨ وتولى رئاستها مع وزارة الخارجية وهو أكبر منصب يرجوه ابن النيل.

بطرس ورئاسة الوزارة المصرية ومبدأ المهادنة والسياسة.

واشتهر بطرس بذكائه ودهائه الشديدين، لذا رأى البعض أن تعيين بطرس جاء متماشيًا مع سياسة المهادنة التي كان يرغب الخديوي عباس في اتباعها مع الإنجليز، حيث إن بطرس كان على علاقة جيدة مع كل من الإنجليز والخديوي على حد سواء من دون أن يتخلى عن مصريته التي دائما ما اعتزّ بها واحترمها.



بطرس باشا غالي رئيسًا للوزارة:

وعندما سقطت وزارة "مصطفى فهمي باشا" أسند الخديوي "عباس حلمي الثاني" رئاسة الوزارة إلى بطرس غالي، واستمرت هذه الوزارة منذ تشكيلها في (١٩ من شوال ١٣٢٦ هـ - ١٣ نوفمبر ١٩٠٨م) حتى اغتيال بطرس في(١١ من صفر ١٣٢٨ هـ - ٢٠ فبراير ١٩١٠م).

عندما عهد الخديو عباس حلمى الثاني لبطرس باشا غالي برئاسة النظارة في ١٢ نوفمبر ١٩٠٨، نوقش في كونه قبطيًا وهذا قد يثير اعتراض المسلمين، فأجاب الخديوي على الفور بأن مصر شهدت نوبار باشا رئيسًا للوزارة وقد كان مسيحيًا وأجنبيًا، أما بطرس غالي فهو على الأقل مصري.



وكان تعيين بطرس غالي في رئاسة الوزارة المصرية بطلب من المعتمد السامي البريطاني في القاهرة "جورست" وبموافقة الخديوي عباس حلمي الثاني، ولذا سميت هذه الوزارة عند المصريين في تلك الفترة بوزارة «الوفاق»، أي التوافق بين كل من الاحتلال الإنجليزي وعباس حلمي، وأكد الخديوي عباس لجورست أن بطرس غالي مصري قبل أن يكون قبطيًا، عندما تساءل جورست عن موقف المصريين في سابقة تعيين رئيس وزراء قبطي لمصر.

وقد أخطأ الكثير في تفسير ملابسات وظروف تلك الفترة وخاصة الحياة السياسية لبطرس غالي إبان توليه منصب رئيس الوزراء إمّا لجهلهم بالتاريخ أو كون ذلك لظروف وأياد خفية أرادت ذلك بالفعل مما جعل بعض مؤرخي تلك الفترة يرى أن تعيين بطرس غالي في هذا الوقت في رئاسة الوزراء كان مقصودا لضرب الحركة الوطنية المصرية التي اشتد ساعدها وبدأت تطالب بالاستقلال وزوال الاحتلال، ولذا فكر الإنجليز في زرع الشقاق بين عنصري الأمة من الأقباط والمسلمين لإدخال الحركة الوطنية في معارك جانبية بعيدًا عن معركة الاستقلال والتحرر، فنجم عن ذلك الفهم الخاطئ التحامل الشديد على هذا المصري فترة حياته فأثمرت عن أول عملية اغتيال فريدة من نوعها في تاريخ مصر الحديث تجرعها بمرارة الأسى، وتجرعتها معه العقول الرشيدة فأبكت القلوب ونعته بدماء القلوب تحفر مجراها أبد الدهر. ومن ذلك قصيدة سليمان بن إبراهيم الصولة[1] التي قال فيها:

رجـــلٌ وحسْبك إنهُ الرجل الـــذي ... نجـت البـلادُ بــه مـن الإقـــلالِ

أحيــا النـدى وأمات بالكمد العــدى ... ونفــي الصَّــدى بسماحــهِ الهطـــاّلِ

تبــدو الغيــوبُ لــدى لواحظ حذقــهِ ... غــررًا مجــرّدةً مـــن الإشكـــال

([1]) سليمان بن إبراهيم الصوله الرومي الملكي الكاثوليكي. كان مولده في دمشق سنة وقد ألف كتابا سماه حصن الوجود في عقائد اليهود وتآليف أخرى راحت حرقا أو غرقا في حوادث سنة ١٨٦٠. وتقلد سليمان الصوله المناصب في الدواوين المصرية وصحب إبراهيم باشا لما جاء لفتح الشام ثم استقر بعد ذلك في دمشق وخدم في خدمة الدولة العليّة وتقرب من الأمير عبد القادر الجزائري وبفضله نجا من الموت في فتنة السنة ١٨٦٠ المشؤومة. ولما كانت السنة ١٨٨٤ عاد إلى مصر وفيها أقام إلى وفاته في ١٤ أيار سنة ١٨٩٩ عن ٨٥ سنة. وله ديوان واسع في ٣٨٢ صفحة طبعه في مصر سنة ١٨٩٤.

وتنـــاولـــت منـــهُ المجالس حكمـــةً ... ســـادت علـــى الماضـــي بها والتالـــي

نظـــر العـزيـــزُ بـــهِ فطـــافـةَ يـــوسفٍ ... فـــأحلـــهُ منـــه المحـــلَّ العالـــي

وأمَّـــدهُ بـــالـــرتبـــة العظمـــى التـــي ... مـــا نـالهـــا قَيْـــلٌ مـــن الأقيـــالِ

فـــأفـــاد مجـــد القبـــط مجـــدًا ثانيًـــا ... مـــترّفعًـــا لثبيـــــرهِ المتعـــالـــي

والناسْ حـــول نـــدى يمينه أرِّخـــت ... نيـــلُ الهنـــاء يمـــينُ بطـــرس غالـــي

وأحداث توالت في مؤتمرين كبيرين عقدا بعد اغتيال بطرس باشا غالي بقليل؛ وهما "المؤتمر القبطي" الذي عقده الأقباط، و"مؤتمر مصر الجديدة" الذي عقده المسلمون ردًا على المؤتمر القبطي السابق.

وليس هذا فحسب؛ بل العديد من الأحداث التي توالت وكثرت شراراتها وكادت أن تلقي بالوحدة الوطنية المصرية في دوامتي الصراع والتطرف إلى نتائجَ لا تُحمد عقباها، لولا أن تدارك كل هذا من تجاه العقلاء من أبناء الأمة وزعمائها المخلصين الغيورين على وحدة وأمن هذا البلد الأمين، فكان ما كان من تسكين الاحتكاكات فبرد الشرر وخمد قبل أن يظهر له الدخان.

إن الذي مر من صفحات سابقة كان ملخصًا وجيزا لحياة شخصية كان لها عظيم الأثر في تاريخ مصر السياسي فترة حياته وبعد وفاته؛ فترة حياته لتوليه مناصب سياسية في غاية الحساسية في فترة لا تقل عن هذا وصفًا، وبعد وفاته - وبأدق بعد اغتياله - تاركًا قضية كادت أن تتحكم بمصير أمة بأسرها فتضيع.

فكيف السبيل إلى تفهم الحقيقة من دون دراسة كُنه الحياة الاجتماعية والسياسية بتلك الفترة التاريخية بنظرة حيادية يكفيها نقل الواقع المعاش آنذاك، من دون حيد أو زيف ؟!

بالطبع أنا لم ولن أعش الماضي آنذاك فأرصده وأنقله كما أريد بكل مصداقية، ولكن يستطيع كل منا الآن أن يحيا الماضي بعقله ووجدانه كما يريد من خلال ما توفر من مصادر



دوّنت عبر أشخاص عاصروه بعد انتقاء الثقات منهم واتّباعهم. فعلى غرار ما تقدم آنفا يتضح منهجي في انتقاء الأشخاص الذين أحيا معهم الماضي وأرصد الحقائق، تاركًا الزيف لأهله ومريديه، فكان المؤرخ «أحمد حسين»[1] الذي كتب «موسوعة تاريخ مصر» أفضل صديق أسافر معه عبر الزمان على صفحات موسوعته فائقة الروعة والمصداقية – من وجهة نظري – لأدوّن بعون من الله ثم منه جانبًا ليس بالقليل من تلك الفترة، عسى أن يُجزى من الله بهذا خير الجزاء.

إن أولى وأهم الفترات المُستحقة للبحث والدراسة حول قضيتي الاغتيال لبطرس غالي وما بعدها من قضية النزاع والشدّ السياسي والاجتماعي هي فترة تولي رئاسة الوزراء؛ باعتبار أن هذه الفترة هي البداية الحقة في تفهم وتفسير الملابسات الغامضة على الكثيرين حتى الآن، وإنزال الناس منازلهم وبيان القيمة العدل لهم.

نستعرض سويًا هذه الفترة بكل حيادية وانصاف على نهج مصداقية صاحب الموسوعة[2]، متفحصين العوامل والضغوط الخفية وراء التصرفات المغلفة لدى الأكثرية حتى الآن بهالة من الغموض أو الجهل أو القصد المتواري.

---

(1). ولد أحمد حسين في ٨ ربيع الأول ١٣٢٩هـ الموافق ٨ مارس ١٩١١ بحي "السيدة زينب" بالقاهرة، وتلقى تعليمه الابتدائي في "مدرسة الجمعية الخيرية الإسلامية"، ثم انتقل منها إلى مدرسة "محمد علي الأميرية".
كان الحس الإسلامي موجودا عنده منذ الصغر، ففي دراسته الباكرة ألف مع صديقه "فتحي رضوان" الذي أصبح أحد كبار الصحفيين والكتاب المصريين- جمعية مدرسية سميت بـ"جمعية نصر الدين الإسلامي"، والتي استمرت فترة قصيرة، لكنها توقفت بسبب ضغوط ناظر المدرسة آنذاك.
وعندما بدأت المرحلة الثانوية كان أحمد حسين في مدرسة الخديوية الثانوية، وازداد اهتمامه بالمسرح والتمثيل، ونمت عنده موهبة الخطابة، ونما عنده الحس الوطني، وقد أنهى دراسته الثانوية في (١٣٤٧هـ= ١٩٢٨م)، ثم التحق بكلية الحقوق، وفي أثناء دراسته ازداد شغفه بالسياسة، وبدأ في ممارستها عمليا، وكان من أبرز مشروعاته وأفكاره "مشروع القرش".
وفي (جمادى الآخرة ١٣٥٢هـ=أكتوبر١٩٣٣م) تشكلت جمعية "مصر الفتاة"، وأعلنت رسميا تحت رئاسته. وفي (١٦ من شوال ١٣٥٥هـ= ٣١ من ديسمبر ١٩٣٦م) تحولت جمعية مصر الفتاة إلى حزب سياسي، وبعد سلسلة طويلة من الحبس والاعتقالات إنتقل إلى منفاه الاختياري في سوريا، ثم لبنان، ثم لندن، ثم السودان، ولم يكف خلال هذا التجوال عن إرسال البرقيات إلى الرئيس جمال عبد الناصر -الذي كان عضوا سابقا في حزب مصر الفتاة- يطالبه فيها بالديمقراطية، ويحذره من الاستبداد والديكتاتورية.
وفي عام (١٣٧٦هـ=١٩٥٦م) طلب أحمد حسين العودة إلى مصر على أن يعتزل العمل السياسي، واستجيب لطلبه، فعمل بالمحاماة فترة، ثم اعتزلها عام (١٣٨٠هـ= ١٩٦٠م)، وتفرغ للكتابة، وأصدر مجموعة من المؤلفات منها: "موسوعة تاريخ مصر" في خمسة أجزاء، وعدد صفحاتها (١٥٠٠) صفحة، وإيماني، والأرض الطيبة، وفي الإيمان والإسلام، ووراء القضبان، ورسالة إلى هتلر، وحكومة الوفد، واحترقت القاهرة، والاشتراكية، ثم اتجه إلى تفسير القرآن الكريم لكنه لم يكمله.
وتوفي أحمد حسين في ١٧ ذو الحجة ١٤٠٣هـ الموافق ٢٦ سبتمبر ١٩٨٢

(2) موسوعة تاريخ مصر لـ"احمد حسين". الناشر القاهرة، طبعة دار الشعب (١٩٧٣- ١٩٧٨)

الفصل الثاني

إطلالة على الأوضاع...

من المفترض أن يبدأ هذا الفصل مع بداية غالي السياسية التي تـم التنويـه إليهـا مُسبقًا، ولكن ما دُوِّن فيه كان على غير المتوقع؛ فوجدت نفسي أخطّ أولَّه مع بداية عام ١٩٠٨م إلى أن انتهيت بحادث الاغتيال عام ١٩١٠م، وما كان ذلك إلا لعدة أسباب، منها:

- علـو فـترة تـولى "بطـرس باشـا غـالي" رئاسـة الـوزارة في القيمـة والأهميـة في تـدوين الكتاب ورصد مُراده على غيرها من الفترات، ولـذلك آثـرت أن أُطلـق عليهـا – إن صح التعبير – دُرَّة الفترات.
- حاجةٌ مُلحَّةٌ من الفصل التالي لهذا بأن ينفرد برصد بعض الأحداث التي تـسبق عـام ١٩٠٨م، فوافقت على منحه هذا الامتياز في حاجته؛ لما يُسهِّل عـلى القـارئ ترتيـب الأحداث وتفهم الملابسات بعمقٍ وبصيرة.
- الأهميـة القُـصوى لمعرفـة أدقّ التفاصـيل بدايـة مـن عـام ١٩٠٨م حتـى الاغتيـال في التوصل إلى كُنه الأمور، على العكس فيما يسبق تلك الفـترة؛ فلـسنا في أمـس الحاجـة لمثل ذلك لتكتمل الصورة لدينا.

يرصد لنا "أحمد حسين" في كثير من الصفحات القادمة أحوالَ البلاد وخاصة السياسية وما حدث فيها من تكوين الأحزاب والتجمعات وبروز الاتجاه المضاد وموقف الحكومة منه آنذاك، مع عرضي لبعض الوثائق والأدلة لأحداث ووقائع كان لها عظيمُ الأثر في تغيير مجرى بعض الأمور:



درة الفترات (بداية من عام ١٩٠٨م)

كان أهم حدث في مستهل العام كما رأينا هو وفاة مصطفى باشا كامل باعث الوطنية المصرية بصورتها الحديثة لمقاومة الاحتلال الإنجليزي، ولم يغادر مصطفى كامل الحياة إلا بعد أن كان قد تألّفت في مصر أحزاب سياسية ثلاثة:

- الحزب الوطني وكان مصطفى كامل يرأسه وكان يعتمد على صحف الحزب وعلى رأسها جريدة اللواء.
- حزب الإصلاح وكان الشيخ علي يوسف يرأسه ويعتمد على جريدة المؤيد.
- حزب الأمة وكان رئيسه محمود باشا سليمان؛ ويعتمد الحزب على جريدة "الجريدة" وكان يرأس تحريرها لطفي السيد[1].

(١٠ فبراير سنة ١٩٠٨ : محمد فريد ومصطفى كامل)

كان على محمد فريد بصفته الصديق الصدوق لمصطفى كامل من ناحية، وبصفته وكيل الحزب الوطني من ناحية أخرى أن يكون هو أول من ينعيه للأمة ويقيم دوره الوطني والسياسي، وهو ما فعله محمد فريد بالفعل. ولما كانت المعاني التي تضمنها هذا البيان قد تكررت بتطويل وتوسُّع في الخطاب الذى ألقاه محمد فريد بعد ذلك بأيام بمناسبة انتخابه رئيسًا للحزب، فنحن نكتفي باثبات نص هذا الخطاب التاريخي في حينه منعًا للتكرار.

(١٤ فبراير : انتخاب محمد فريد رئيسًا للحزب الوطني)

توفي مصطفى باشا كامل في ١٠ فبراير كما قدمنا، وكان الشغل الشاغل بطبيعة الحال هو هذه الجنازة التي لم تشهد البلاد مثيلًا لها من قبل، والتي اعتبرت بحد ذاتها مظهر يقظـــة

[1] راجع في تفاصيل ذلك كله "الجزء الثالث من الموسوعة" وكل ما يتصل بحادث وفاة مصطفى كامل.



الأمة وتمسّكها بكل ما دعا إليه مصطفى كامل، وليس أدلّ على ذلك من إجماع الحزب الوطني على انتخاب محمد فريد، رفيق جهاده وحامل لوائه، ولم تمض أربعة أيام على وفاة مصطفى كامل، حتى اجتمعت الجمعية العمومية للحزب بدار اللواء، وانتخبت محمد فريد رئيسًا للحزب بالإجماع، وحلّ في مركز الوكالة علي فهمي كامل، شقيق مصطفى كامل، وقد كان أول عمل قام به محمد فريد بعد انتخابه رئيسًا للحزب أن طلب من الجمعية العمومية أن تُعدِّل في قانون الحزب النصَّ الذى يقضي بأن رئاسة الحزب "مدى الحياة" واعتبر أن هذا النص كان خاصًّا بمصطفى كامل وطلب أن تكون رئاسة الحزب لمدة ثلاث سنوات كبقية أعضاء اللجنة الإدارية. وكان محمد فريد قد ألقى عند افتتاح الجمعية العمومية خطابًا نرى أن نثبته بنصه باعتباره وثيقة هامة لتلخص كفاح مصطفى كامل ومدى العلاقة الوثيقة التي ربطت بين الرجلين. وكان عمر محمد فريد يوم انتخابه رئيسًا للحزب ٤٢ سنة، فقد ولد عام ١٨٦٨ في ٢٠ يناير من هذه السنة (٢٥ رمضان ١٢٨٤) قبل ميلاد مصطفى كامل بنحو سبع سنوات وكان والده أحمد باشا فريد من كبراء رجالات مصر المعدودين، وقد اختير عام ١٨٨٦ ليكون ناظرًا للدائرة السنيّة وهو أحد المراكز الحساسة كما مر بنا.

نص خطاب "محمد فريد"

إخواني الأعزاء: أن هذه هي المرة الأولى التي أتشرّف بالوقوف فيها أمام مثل هذا المجتمع الرهيب، وكنت أودّ أن لا أقفه بل كنت أفضّل أنى لم أكن في يومنا هذا شيئًا مذكورًا، لأنه ما حدا بي إلى هذا الموقف إلا وفاة صديقي الحميم (رئيسي ورئيس الحزب الوطني، المغفور له مصطفى باشا كامل) قضى رحمه الله في عنفوان شبابه، بعد أن حرّك من الأمة كل ساكن، وبث الأمل في قلب كل يائس، حتى قامت معه الأمة تطالب بحقوقها المهضومة وما

كان ليجرؤ أحدٌ قبله أن يقول بلادي، فقام هو ولم يتجاوز التاسعة عشرة، وأتى بما لم يخطر على قلب كل مصري من الشجاعة والأقدام، في وجه الحكومة الإنجليزية ولم ترهبه سطوة عميد الاحتلال في جبروته، ولم يعقده عن السير في الخطة الشريفة التي رسمها لنفسه التهديد بالنفي، أو الانتقام منه في شخص أعز عزيز لديه وهو شقيقه علي بك فهمي: وحادثته معلومة مشهورة، كتب إلى اللورد كرومر يطلب منه الانتقام منه شخصيًا ولا يؤاخذ أخاه بجبروته، أن كانت المطالبة بحقوق الوطن تعتبر جريمة لا تُغتفر في نظره.

فإن بكيته اليوم فإنى أبكي أعز صديق لدي، وإن تكلمت عنه فإنى أتكلم عن معاشرة دامت خمسة عشر عامًا بلا فاصل، وكنت أرافقه إلى أوروبا في أغلب أسفاره، وقد عرَّفني بأصدقائه ومراسيله من رجال السياسة بأوروبا وكانت آخر سياحة لى معه في الشتاء الماضي[1] حيث سافرنا إلى باريس ولوندره لانتقاء محررين لجريدتي اللواءين الفرنساوي والإنجليزي، وتعيين مراسلين لهما، والاتفاق مع أشهر الكُتّاب على التحرير فيهما، وفي هذه المرحلة دبّ إلى جسمه دبيب المرض فلازم الفراش مدة، عاده فيها الدكتور روبان الشهير، ونصحه أمامي بعدم إجهاد قواه في العمل، وأن يتقي الله في نفسه، فلا يُحمِّلها فوق طاقتها من العناء، وفي أمته فلا يحرمها من وجوده حتى يُتم مهمته التي وقّف حياته عليها، ولكن أتت نصيحة الطبيب بعكس ما كنا ننتظره، فإنه رحمه الله لما أحس بضعف قواة واستعداده للأمراض الفاتكة أسرع الخطي وضاعف الجهود، فأتم معدات اللواءين الفرنساوي والإنجليزي حتى ظهرا في ٢ مارس سنة ١٩٠٧، وأخذ يستعد لتنظيم الحزب الوطني ووضعه على قوائم ثابتة، حتى إذا لم يكن في عمره متسع لا يخشى عليه من الانحلال لا سمح الله، ولما عاد من أوروبا

[1] ديسمبر ١٩٠٦.

وقد زادت علامات الضعف ظهورا على مُحياه، ألقى بالإسكندرية في ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٠٧ خطبته المشهودة التي أعلن فيها مبادئ الحزب، فدوى صداها في الخافقين، واهتزت لها قلوب المصريين، وأظهرت الأمة ميلها ورغبتها في الالتفاف حوله حتى لم يأت موعد انعقاد الجمعية العمومية للحزب إلا ولديها طلبات للانضمام تُعدُّ بالألوف، وفي هذه الأثناء زاد عليه المرض، وكلما شعر بازدياده زاد اهتمامًا، مضحيًا حيانه لإتمام العمل الذى بدأ فيه من خمس عشرة سنة. فخطب يوم ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٠٧ آخر خطبة له، ولم يزل صدى صوته الجهوري يرن في أعماق قلوبنا، كأنه يخطب بيننا الآن ومن ذلك اليوم عاد إلى غرفته، ولم يفارقها إلا محمولًا على الأعناق، تشييعه زفرات الباكين وعويل المنتحبين من جميع طبقات الأمة رجالًا ونساءً.

نعم، إن ألم فراقه لشديد، وكيف لا يكون كذلك وقد كان لا يفتر وهو على سرير مرضه عن الاهتمام بشؤون الحزب وجرائده، فيكتب حتى إذا ما خانته قواه كان يملي على شقيقه أو أحد أصدقائه ما يريد، فرحمة الله عليه.

نعم إن ألم فراقه لشديد، ولكن لنا في احتفال الأمة جميعها بجنازته بعض التأسي، إذ ثبت للخافقين أنها كلها متحدة على الولاء له متضافرة على تنفيذ مبادئه.

ومما يجعل الأمل في المستقبل وطيدًا قيام هاتيك الشبيبة؛ شبيبة المدارس على اختلاف طبقاتها، من عالية وثانوية وابتدائية، وهجرها دور المدارس بلا تأثير خارجي أو باعث سوى جزعها على من كان قائدها وقائدنا، المطالبة بحقوق البلاد، ورغبتها في إظهار تعلقها بمبادئه الشريفة، ولم يُقْعد هؤلاء الشبان رجال المستقبل من تشييع جنازته وعيد أو إرهاب أو مخافة عقاب.

إن جميع من رأوا هؤلاء الطلبة سائرين جماعات منتظمة أمام كل جماعة منها العلم مُجَلَّلًا بالسواد، ومن سمع زفرات الجموع وعويلها في دار الفقيد عند خروج نعشه، وعلى امتداد الطريق، وعند وضعه في قبره. تأكدوا أن البذور التي ألقاها رئيسنا المرحوم منذ خمسة عشر عامًا قد نبتت ونمت، وأننا سنجني ثمار أتعابه في زمن أقرب مما كنا نأمل بإذن الله.

نعم إن الدموع التي سكبت من يوم وفاته إلى اليوم والتي روت جدثه يوم دفنه لكافية لإرواء هذا النبت وتغذيته، فهي أقوى سماد طبيعي، مات رئيسنا في ساحة الوغى، كالقائد يعالج سكرات الموت، ويده تشير إلى جنده بالتقدم إلى الأمام، ولسان حاله يقول: لا ينسينكم موتي مركزنا الصعب، بل سيروا بكل شجاعة وإقدام واحملوا من يعترضكم في طريقكم حملة الأسد يدافع عن عرينه، والوالدة عن فلذة كبدها، ولا يصدنكم عن التمسك بحقوقكم والمطالبة باستقلال بلادكم وعد أو وعيد، ولا تفرّقوا فتفشلوا، وكونوا عباد الله إخوانًا".

أيها الرئيس الغائب بجسمه، الحاضر معنا بروحه، قد سمعنا قولك وانتصحنا بنصحك، فاجتمعنا اليوم لنبرهن للعالم أجمع أن عملك دائم بإذن الله وإنا سائرون في الطريق التي فتحتها أمامنا، وضحيت زهرة شبابك في تمهيدها، فنم في أمان الله ورضوانه، وفي الختام هلمّوا بنا نبتهل إلى الله أن يمدّنا بروحٍ منه، ويوفقنا إلى ما فيه الخير والفلاح، وقولوا معي: لتحيا الأمة ليحيا الوطن لتحيا ذكرى مصطفى كامل باشا".

مذكرات محمد فريد:

وقد تحدث محمد فريد عن واقعة انتخابه للرئاسة، وأن الخديوي عباس الثاني قد بذل جهدًا للحيلولة دون ذلك وإليك ما قال:

من يوم وفاته (أي مصطفى كامل ابتدأ الخديوي يدس دسائس لانتخاب رئيس يكون طوع أمره ليستعمله في أموره الشخصية، وليحارب به الإنجليز، فأرسل رجاله في الجنازة والمأتم، وحتى الشيخ علي يوسف، عدو مصطفى والمنافس له في جميع أموره، حضر المأتم في الليالي الثلاث الأولى، وكذا عرفي باشا ورجاله أيضًا وأخذوا يرشحون من يتوسمون فيهم الطاعة من الرؤساء مثل: يوسف المويلحي أو عرفي باشا، وبعضهم رشح الشيخ علي يوسف نفسه، كل هذا لم يفد.

وفي يوم انعقاد الجمعية العمومية التي كانت دعوتها يوم ١٤ فبراير أي بعد الوفاة بأربعة أيام انتخبتُ بالإجماع، وممن لعبوا دورًا مهمًا في هذه المسألة بإيعاز الخديوي علي بك فهمي كامل، فإنه كان يريد أن ينتخب بصفته أخًا للفقيد فجهّز أوراقًا مكتوبًا عليها اسمه ووزعها على بعض الحضور وأدخل في الاجتماع الكثيرين من غير الأعضاء بواسطة من وضعهم عند الباب من رجاله، ولكنه لما رأى التيار قويًا ضده حوّل الدفة وخطب في الحضور مُرشحًا لي بناءً على جواب كان كتبه له أخوه من أوروبا يوصيه فيه بانتخابي رئيسًا لو فاجأه القدر المحتوم، كان رجال الخديوي أثناء هذه الحركات يترددون على علي فهمي (أخو مصطفى كامل) ويشجعونه على السعي في أن ينتخب واعدينه بمساعدة الخديوي المادية والأدبية وهو لطمعه وحبه للمال كان يميل إلى وساوسهم ولكنه خاب.

يوم انتخابي طلبني الخديوي عباس الثاني بالتليفون فتوجهت إلى سراي عابدين بعد الظهر فقابلني على الفور وهنأني بكل لطف مؤملًا الخير الكثير من وجودي في مراكز الرئاسة، من عباراته هذه الجملة أو معناها "أن وجود مثلك على رأس الحركة الوطنية مفيد جدًا لأنك لست محتاجًا ولا طالبًا للمال، ولأنك من عائلة خدمت البلاد ووالدك كان

مشهورًا بالعفة والصدق والإخلاص، ولا يمكن للإنجليز أن يقولوا عنك بأنك طالب شهرة أو مال أو وظيفة... إلخ هذه العبارات اللطيفة، ثم سألني عن الجرائد فأخبرته بأنها ستسير بإذن الله وأننا وضعنا نظامًا يُساعد على بقائها، ثم عرض عليّ استعداده للمساعدة بالمال فرفضتُ؛ حتى لا أكون أسيره وطوع أمره وانصرفت.

رأى الرجل عقب ذلك بأنني لست من يطيعون أوامره إطاعة عمياء فأخذ يدسّ الدسائس لإسقاطي من جهة ويظهر لي التودد من جهة أخرى مما سيأتي شرحه تفصيلًا.

مذكرات أحمد شفيق باشا:

أنظر إلى محمد فريد وهو يسجل في مذكراته أقوال الخديوي عباس الثاني، وهو يهنئه بمناسبة انتخابه رئيسًا للحزب الوطني، وما سجّله أحمد شفيق باشا الذى كان لصيقًا بالخديوي، في مذكراته عن هذه المقابلة، تجد تطابقًا عجيبًا يصل إلى حد استعمال الألفاظ نفسها، ولقد كتب الرجلان ما كتبا، كلًا في منأى عن الآخر في الزمان والمكان والهدف من الكتابة، فعندما يتطابق القولان فهذا هو الدليل على أمانة الرجلين، ودقة سردهما للوقائع من ناحية أخرى.

قال شفيق باشا:

وبعد وفاة مصطفى اهتم الخديوي بانتخاب من يخلفه في رياسة الحزب الوطني حتى كان يوم ١٤ فبراير حيث عقدت الجمعية العمومية للحرب فانتخبت محمد فريد بالإجماع وطلبه الخديوي فهنأه وشجعه على الاستمرار في خطة سلفه منوها بحسن مركز عائلته المادي والأدبي وأنه ليس في حاجة إلى منصب أو مادة وبهذا سيكون وجوده في رياسة الحزب مفيدًا جدًا. وقد هنأته بدوري أيضًا.(انتهي كلام شفيق باشا).



يتضح لنا من ذلك مدى سوء الأحوال السياسية والحزبية آنذاك؛ فكل تلكم المشكلات والصراعات تحدث داخل حزب من المفترض أنه يعمل على مصلحة البلد، فلك أن تتخيل حجم الأوضاع بداخل الحكومة وهي أصلًا تحت وطأة الاحتلال، وحال الوزارة والوزراء ومن بيده الحل والعقد.

فوجود شخص كبطرس غالي يتمتع بمكانة في الوسط السياسي – كما سيأتي لاحقًا – في ظل هذه الظروف أمر ليس بالهيّن ولا يدل إلا على المقدرة الفائقة، فبطرس غالي كان سياسيا بارعا، وله موهبة فذة في الإدارة المالية، وتبقى أدواره في ذلك لا ينساها التاريخ.

الدعوة إلى الجلاء:

لم يضيع محمد فريد يومًا، بل ساعة واحدة في إظهار عدائه للاحتلال البريطاني فكان أول عمل قام به هو إرساله برقية احتجاج للسير ادوارد جراي وزير خارجية إنجلترا لاحتلالها مصر، وهذا هو نص البرقية: لنـدن

«الجمعية العمومية للحزب الوطني انتخبتني رئيسًا بدل المرحوم مصطفى كامل باشا، وكلفتني بأن أجدد احتجاجها على احتلال القطر المصري بلا حق، وتعلن عزمها على السير في خطة المرحوم الرئيس حتى تفي إنجلترا بعهودها».

(محمد فريد رئيس الحزب الوطني)

وهذه البرقية بكل بساطة أفهمت الحكومة البريطانية أن موت مصطفى كامل قد أزكى لهيب المطالبة بالجلاء، ولم يضعفه كما كانت تتصور.

(٢٤ فبراير : طلب إلغاء المحكمة المخصوصة)

كان الاحتلال قد حمل الحكومةَ المصرية على إصدار ديكارتو (قانون) بتأليف محكمة مخصوصة؛ لمحاكمة من يُتهم بالتعدي على جنود الاحتلال، وقد كانت هذه هى المحكمة التي لَعبت هذا الدور الشاذّ في دنشواي، هذه هي المحكمة التي طالب الحزب الوطني بإلغائها، وقد كانت هذه الطلبات والاحتجاجات تنشر في الصحف ويتلقفها الناس فتؤجج حماسهم، وإليك النص.

مولا (يعني الخديو):

أتشرف بأن أرفع إلى مقامكم السامي أن اللجنة الإدارية للحزب الوطني كلفتني في جلستها المنعقدة بتاريخ أمس أن نلتمس من سموكم باسم الحزب الوطني إصدار أمركم العالي بنسخ[١] (الدكريتو) الصادر في ٢٥ فبراير سنة ١٨٩٥ بتشكيل المحكمة المخصوصة التي لها في نفوس المصريين وقع أليم، خصوصًا بعد حادثة دنشواي المشؤومة، حتى يمحى ذكرها ويزول أثرها وقد شمل عفوكم الباقين من شهدائها على قيد الحياة، فليكن في إلغائها بعض السلوى والعزاء لأقارب من شُنقوا بناءً على حكمها فتندمل كلومهم، وترتاح نفوسهم، وبكل أدب واحترام أرفع هذا الالتماس إلى مقامكم الرفيع وما زلت المخلص.

محمد فريد رئيس الحزب الوطني

- **٢٦- فبراير المسألة الدستورية**

كان مما يشغل الأذهان المسألة الدستورية بمعنى أن تحكم البلاد بواسطة ممثلي الشعب، وإذا كان الحزب الوطني قد ركّز اهتمامه في المطالبة بالجلاء فقد كان الحزبان الآخران (حزب

---

[١] راجع الجزء الثالث من الموسوعة.



الإصلاح ورئيسه الشيخ علي يوسف، وحزب الأمة وزعيمه الروحي لطفي السيد) قد ركزا اهتمامهما بالدرجة الأولى على الدستور ومن هنا سنرى الحزب الوطني بدوره سرعان ما أدخل هذا الموضوع في دائرة اهتمامه وسيلة لمقاومة الاحتلال، فنرى في ٢٦ فبراير على صفحات اللواء نص عريضة اعتزم الحزب الوطني أن يرفعها إلى الخديو للمطالبة بالدستور بعد أن يوقّع عليها عشرات الألوف من المصريين من أصحاب الرأي والفكر، وقد كان السبب المباشر الذي أدّى إلى تحريك هذه القضية وتقرير الحزب الوطني أن يقوم بإجراء واسع النطاق هو ما تسرّب إلى الصحف من موقف الحكومة المصرية حِيال هذا المطلب وهو يقوم على رفضه بحجة أن البلاد لم تتهيأ بعد للحكم الدستوري، وهو رأي ما فتئ الإنجليز يكررونه منذ احتلوا البلاد، ورسم لهم اللورد دورفرين كيف يحكمون البلاد، فكان من بين اقتراحاته تشكيل ما يسمى بالجمعية العمومية ومجلس شورى القوانين، وقد جعل اختصاصهما استشاريًا بل وما هو دون ذلك، ولكن الكفاح الوطني سُرعان ما نفخ من روحه في أعضاء هاتين الهيئتين، ففي شهر مارس ١٩٠٧م على سبيل المثال أصدرت الجمعية العمومية قرارًا طالبت فيه بإنشاء مجلس نيابي كامل السلطات، فردت الحكومة رسميًا على هذا الطلب في ٧ فبراير ١٩٠٨م - وزارة مصطفى فهمي باشا - وكان مما جاء في ردها: "ترى الحكومة أن الوقت لم يحن بعد لتشكيل مجلس نواب يرجى منه النفع العام الذى ينتظر من المجالس النيابية، ولكنها تشتغل الآن في توسيع اختصاص مجالس المديريات".

فلما أن تسرب نبأ هذا الرأي وصيغته للرأي العام، هاج وماج للحكم عليه بعدم النضج السياسي، فكان أن نزل الحزب الوطني بهذا الأسلوب القوي الفعّال، أسلوب جمع ألوف التوقيعات على عرايض تُرفع للخديو وهذا نصها:

مـولاي:

إني بكل إخلاص وثقة بميولكم السامية ألتمس من لدنكم أن تمنحوا رعيَّتكم المخلصة ما منحها أبوكم الكريم في سنة ١٨٨١ وهو إنشاء مجلس نيابي يكون عونًا لحكومتكم على نشر العلوم والمعارف ويساعدكم على ترقية البلاد تحقيقًا لميولكم الطاهرة وأنت يامولاي الأمير خير من يقدر الدستور قدره، لأنك نشأت نشأة عصرية ضاعفت محبتك لرعيتك، التي رقيّها أجل أمنيتك.

وطبع الحزب الوطني عشرات الألوف من هذه العريضة وسرعان ما انتشرت في طول البلاد وعرضها، وأقبلت طبقات الأمة المختلفة على توقيعها.

تقرير الدون جورست

وفي ٧ مارس ١٩٠٨ رفع الدون جورست المعتمد البريطاني الجديد الذي حل محل كرومر التقرير السنوي الذي كان كرومر قد اعتاد أن يرفعه سنويًا شارحًا أحوال مصر. ونرى — على حد قول صاحب الموسوعة — أن خير ما يطلعنا على أحوال مصر في هذه الفترة هو في أن نثبت هنا بعض فقرات من هذا التقرير بنصها، والبعض الآخر ملخصًا وذلك لكي يكون بما اشتمل عليه من احصاءات مجالًا للمقارنة.

وقد بقي أن نلفت نظر القارئ إلى أن التقرير يمثل وجهة نظر الإنجليز المحتلين. ومع ذلك فقد كانت فقرات منه نصائح ليطلع عليها المصريون.



(٧ مارس ١٩٠٨: تقرير الدون جورست)

بهذا التاريخ من هذه السنة أُذيع على المصريين باللغة العربية نص التقرير الذي رفعه الدون جورست إلى السير "ادوارد جراي" وزير خارجية إنجلترا، ونثبت ما جاء فيه من احصائيات هامة واشارات لمختلف الأنشطة في مصر مما يعطي صورة عن حياتها آنذاك.

مقدمة التقرير: (مولاي)..

أتشرف برفع تقريري عن التقدم الذى تم في مصالح الحكومة المصرية سنة ١٩٠٧ وقد بسط اللورد كرومر الكلام في تقاريره الثلاثة الأخيرة عن الخطة العامة التي اتبعت في إدارة هذه البلاد، نعم إن ذهابه حرم مصر خبرته الإدارية العظيمة ومعرفته الدقيقة بحاجات الأهالي ورغائبهم ولكنه لم يُغير شيئًا من المبادئ العمومية في سياسة الإصلاح الإداري التدريجي، التي نالت الاستحسان والمصادقة من الوزارات الإنجليزية المتعاقبة عليه، وعليه فلست أنوي في تقريري هذا تكرار ما سبق من الكلام عنه بل حسبي أن أتناول الحديث حيث تركه اللورد كرومر، وأن أصف بإيجاز التَّقدُّمَ الذى تمّ من ذلك العهد وأشهر التدابير التي تنظر الحكومة فيها الآن.

ومضت مقدمة التقرير فتحدثت عن الامتيازات الأجنبية، وكيف تغل أحيانًا يد الإنجليز عن حرية الإدارة.

ثم راح يتحدث عن الجمعية العمومية ومجلس شورى القوانين وعن عدم موافقته على تطويرها لعدم صلاحية المصريين واستعدادهم للنظم النيابية، (وهو ما رأينا صداه في رسالة الحكومة المصرية لمجلس شورى القوانين).



وتحدث عن اشتغال الحكومة بتوسيع اختصاص مجالس المديريات (وهو ما نوهت عنه الحكومة في الخطاب سالف الذكر).

الحالة المالية:

وانتقل التقرير بعد ذلك فتحدث بإسهاب عن الحالة المالية ووصف ما تعانيه البلاد من أزمة في هذه الناحية، وكيف أن الإدارة أحجمت (بإرشاد الإنجليز طبعًا) عن مدّ أي يد للتخفيف من الأزمة أو المساعدة بأي وجه من الوجوه، خوفًا كما يقول جورست من حصول ارتباك في الميزانية العامة.

ثم تحدث عن الميزانية الخاصة بسنة ١٩٠٧ وكيف أن الحساب الختامي في نهاية العام قد جاء بزيادة في الإيرادات مقدارها ١٦٢٨٠٠٠ جنيه، وراح يعدد مصادر هذه الزيادة.

- ميزانية ١٩٠٨
- وذكر أن المقدر في ميزانية ١٩٠٨ على الوجه التالي:
- الإيرادات:
- ١٥ مليون جنيه و ٣٤ ألف في مقابل ١٤٧٤٠٠٠٠ جنيه في عام ١٩٠٧.
- المصروفات١٤٧٣٠٠٠٠ جنيه مقابل ١٤٢٤٠٠٠٠ جنيه عام ١٩٠٧.

قانون المعاشات

ثم تحدث عن اشتغال الحكومة بتعديل قانون المعاشات بما يضمن بعض التحسينات وكذلك الحال بالنسبة لمرتبات الموظفين وجعل ساعات العمل بالنسبة لهم ستًا.

- وقد جاء في هذه الفقرة من التقرير النص التالي

"والصعوبة في أمر رواتب صغار المستخدمين هي أن قيمة عملهم لا تستحق أكثر مما يأخذون في كثير من الأحوال، وهذا خلل يجب تلافيه، إذ لا يتيسر أن تزداد الرواتب إلا إذا زيد مقدار الشغل ونقص عدد المستخدمين على نسبة زيادته، وفي نية الحكومة أن تضع تحت تصرف رؤساء المصالح جميع ما يستطيعون توفيره بهذه الواسطة في السنوات الثلاث القادمة لتحسين حال مستخدميهم".

أي أن التقرير يشير بفصل أكبر عدد ممكن من صغار الموظفين لصالح كبارهم الذين كانوا من الإنجليز.

وتحدث التقرير بعد ذلك عن المال الاحتياطي، وعن البدل العسكري وهي المتحصلات المالية التي كانت تُجْبَى من أفراد الشعب نظير تخلّفهم عن أداء الخدمة العسكرية، وتحدّث بعد ذلك عن تعديل ضريبة الأطيان وعن مصلحة الدومين (أي الأراضي المملوكة للدولة).

وعن إيراد الجمارك وسير التجارة وعن البنك الزراعي، وعن الصادرات والواردات - ومصلحة البوسطة أي البريد والتلغراف والمواني.

الإحصاء العام:

ولعل أهم ما اشتمل عليه التقرير في هذه النواحى هو نتائج الإحصاء العام الذي أُجري عام ١٩٠٧ عدد سكان مصر أحد عشر مليونًا و١٩٢ ألف نسمة.

شئون الري:

خصص التقرير بابه الثالث بعد ذلك عن شئون الري، وهو أهم ما كانت الإدارة الإنجليزية تعني به أشد العناية؛ إذ أصبحت مصر بمثابة ضيعة خلصة تنتج القطن لحساب

مصانع الغزل والنسيج لإنجلترا، ولذلك نرى التقرير يتحدث باستفاضة عن موسم القطن. فقُدِّر أن محصوله عام ١٩٠٧ لن يتجاوز ٧ ملايين قنطار.

مشـاريـع الـري:

وتحدث التقرير بعد ذلك عن الاستفادة بمياه خزان أسوان لأول مرة والشروع في تعليته، وتحدث عن استمرار العمل في قناطر إسنا، وعن تحويل ري الحياض في مديرية الجيزة إلى ري دائم، وأثنى التقرير علي إسماعيل باشا سري، مفتش عموم المشروعات المستجدة التي تولاها منذ بدايتها، فإن اتمامها على الوجه المطلوب عائد إلى كفاءته وهمّته".

وخصص الباب الرابع من التقرير لما أسماه "الأشغال العمومية" فتحدث عن المبانى الحكومية التي تم إنشاؤها، وعمّا خصّ مدينة القاهرة منها – كإنشاء كوبرى الروضة (عباس سابقًا والآن كوبرى الجيزة بعد أن جدد عام ١٩٧٠)(١) وتحدث عن مصلحة الآثار وعن الأعمال القيِّمة التي يقوم بها مسيو ماسبيرو مدير المصلحة، وعن دار الآثار العربية وعن حديقة الحيوان، وكيف أصبحت تغص بالطيور والحيوانات المتعددة.

الباب الخامس

وتحدث الباب الخامس من التقرير عن حالة الأمن العام بعامة، وأفرد جزءًا خاصًا للتّحدث عن البوليس جنودًا وضبّاطًا وكونستبلات وعن السجون والعُمَد وموسم الحج وقد بلغ عدد الحجاج في هذا العام ١٨١٧٠ حيث كان مجموع الحجاج الذين توافدوا من خارج الجزيرة العربية ٤٣٢٧١ حاجًا. وفي هذا العام تم توسيع محجر الطور ليتسع لثمانية آلاف حاج.

---

(١) زمن كتابة الموسوعة.



ومضى التقرير الذى يُعدد مناشط وزارة الداخلية فتحدث عن المجالس البلدية وبلدية اسكندرية بخاصة، ثم تحدث عن تداول المسكرات (وهو ما اعتاد كرومر أن يندد به) كما تحدث عن الجهود التي تبذل لمقاومة الحشيش، والقمار.

المستشفيات:

بلغ عدد المرضى في مستشفيات الحكومة ٣١٨٠٠ وتحدث عن مستشفى المجاذيب (الأمراض العقلية) ثم مستشفيات الرمد.

وقد أصيب في هذه السنة ٨٣٨ إصابة، ولم تصل الكوليرا إلى مصر في هذا العام رغم انتشارها في جنوب روسيا وتركيا والحجاز.

وانتهى هذا القسم بالتحدث عن شبكة المجاري الجاري انشاؤها والتوسّع في مد شبكة مياه الشرب لتعم الجزء الأكبر من القاهرة.

وزارة الحقانية (أى العدل)

بلغت عدد الجنايات ٣٣٠٥ وعدد الجنح ٦٠٠٩٦ - أمام المخالفات فعددها ٨٦٧٥٧ ثم تحدث التقرير عن المحاكم الشرعية وعن المحاكم المختلطة.

الباب الثامن: في التعليم

كانت قضية القضايا منذ الاحتلال البريطاني هى وجوب نشر التعليم وإذا كان ثمّة خلاف بين المصريين حول هذه المسألة أو تلك فقد كان الإجماع منعقدًا حول ضرورة التوسّع في التعليم وصيحة قاسم أمين في كتابيه "تحرير المرأة"، "والمرأة الجديدة" كان أهم ما فيه هو الدعوى إلى التعليم، والذين خالفوه في دعوته إلى السفور واتفقوا معه على وجوب التعليم، ومن هنا فإن تقرير جورست وقف طويلًا أمام التعليم مجاراة للشعور العام.

وحيث كان التعليم في مصر قبل الاحتلال البريطاني بالمجان في جميع مراحله فقد أحدث الإنجليز هذه البدعة بدعة التعليم بمصاريف في مدارس الحكومة مما جعل الأمة تنهض بفتح المدارس الخاصة ليتم التعليم فيها بالمجّان، وقد جاء التقرير مشيرًا إلى هذه الحقيقة بقوله: "وبهذه الطريقة يتيسر اجتناب مبادئ التعليم المجاني التي كانت ذائعة في مصر[1]".

وأورد التقرير بعد ذلك بيانات واحصاءات ليدلل أنه على الرغم من جعل التعليم بالمصروفات، فإن الضغط يتزايد على المدارس الحكومية، وراح التقرير يكيل الثناء لسعد باشا زغلول وزير المعارف، ويدافع عن المستشار الإنجليزى المستر دنلوب، مهندس سياسة التعليم في مصر. وإليك بعض ما تضمنه التقرير من احصائيات:

التعليم الإبتدائى (الكتاتيب):

بلغ عدد ما أنشئ من الكتاتيب بإحسان ذوي البر ١٥٠١ ثلثها كبير يتسع الواحد منه لمائة تلميذ وبُني في مديرية الدقهلية ٣٠٠ كتّاب تكلّف انشاؤها (١٥٠٠٠٠ جنيه) وتبرّع المحسنون بثلاثة آلاف جنيه لتخريج المعلمين اللازمين لهذه الكتاتيب.

تعليم البنات:

جاء في التقرير "يميل الناس الآن ميلًا شديدًا إلى تعليم البنات وقد غصت مدارس البنات الأميرية بالطالبات والهمّة مبذولة لإنشاء مدارسَ للبنات في أنحاء البلاد بواسطة الأفراد والجمعيات".

---

(١) أنظر إلى هذه الحضارة التي كانت ذائعة في مصر.

إحصاء:

- عدد البنات في الكتاتيب سنة ١٩٠٠، ١٦٤٠ بنتًا في ٢٢٥ كتّابًا.
- أمّا في سنة ١٩٠٧ فقد بلغ عدد البنات في كتاتيب الحكومة ٢٨٣٩ بنتًا، في الكتاتيب الخاصة ١١٧٤٥ بنتًا.

الشهادة الإبتدائية:

- بلغ عدد الذين تقدموا لامتحان الشهادة الإبتدائية ٣٨٠٦.

المدارس الثانوية:

عدد تلاميذ المدارس الثانوية الأربعة ١٩١٠ حيث كان في العام السابق ١٣٨٠ وبلغ عدد الذين تقدموا لامتحان الشهادة الثانوية ٣٤٦.

المدارس العليا:

تحدث التقرير بعد ذلك عن مدرسة الطب وكان الإنجليز يثنون عليها وبلغ عدد من تخرجوا منها في هذا العام ٢٢ طبيبًا، ثم تحدث عن مدرسة الحقوق ومدارس المعلمين التي بلغ عددها تسعًا. ثم تحدث عن مدرسة القضاء الشرعي التي كانت من إنجازات سعد باشا زغلول.

الأزهر

أشاد التقرير بالجهود التي تبذل لتحسين حال الأزهر وأشاد بجهود الخديو في هذا الصدد. ومعلوم أن مقاومة الأزهر للاحتلال البريطاني أخذت شكل الامتناع عن تقبل أية حركة إصلاحية حتى يسدوا على الإنجليز أي تدخل بطريق مباشر أو غير مباشر عن قرب أو بعد.

ولهذا السبب كان هناك عداء وخلافات بين الأزهر والدولة التي تسيطر عليها سياسة الاحتلال حتى إن هذه الخلافات كادت أن تغلق الأزهر، لولا تدخل بطرس باشا غالي، ودافع عنه ورفض أن يمس الأزهريون بسوء في عهد وزارته.

التعليم الزراعي والصناعي

- وتحدث التقرير بعد ذلك عن التعليم الزراعي والصناعي.

الجامعة المصرية

وتضمن التقرير بعد ذلك فقرة كاملة عن الجامعة المصرية تحت التأسيس، نرى أن نثبتها بنصها: "انضم يعقوب ارتين باشا الوكيل السابق لنظارة المعارف العمومية، وحسين رشدي باشا مدير عموم الأوقاف، والمسيو ماسبيرو مدير عموم الآثار إلى اللجنة، التي تألفت برئاسة دولة البرنس أحمد فؤاد باشا، للنظر في إنشاء جامعة وطنية وفي أسماء هؤلاء الثلاثة ذوى الخبرة الواسعة في أمور التعليم كل ضمان على أن المشروع يقوم على قواعد ثابتة، ويؤدى إلى توسيع آفاق التعليم العالي في هذه البلاد.

ولم يوضع «بروجرام»[1] نهائي للتعليم في الجامعة بعد واللجنة صارفة قصارى جهدها في جمع الأموال التي لا بد منها لإدراك غرضها، ولكن الأعضاء اتفقوا على المبادئ العمومية الآتية والجري بحسبها في إجراءاتهم في المستقبل.

- إعلاء شأن الأهالي الأدبي والعقلي بنشر العلوم لا سيما العلوم الحديثة ودرس آداب اللغة وإيجاد معهد للعمل والفلسفة متصل بالمعاهد التي على نمطه في أوروبا.
- استثناء المواضيع السياسية والدينية من سياق الدروس والمساواة بين المذاهب والأجناس.

[1] مصطلح افرنجي بمعنى برنامج ونظام — بالعربية.



- إقامة مداولات عمومية للبحث في القضية العلمية والمواضيع الأدبية والتاريخية.
- تدبير مال خاص للإنفاق على عدد معين من التلامذة يرسلون إلى أوروبا ليدرسوا دروسًا خصوصية.
- ترقية شأن المدارس المختلفة تدريجيًا على قدر ما يتيسر من الأموال لذلك.
- استقدام أساتذة أوربيين في أول الأمر واستبدالهم تدريجيًا بأساتذة مصريين متى تدرب الأساتذة الوطنيون الأكفَاء.
- بقاء الجامعة مشروعًا خصوصيًا تقوم موارده بنفقاته.
- تكون إدارة الجامعة مطابقة لرأي الحكومة المصرية.

ولا يعترض على شئ من هذه المبادئ العمومية التي ينوى الجري عليها ولا ريب عندي في أن الحكومة تنشط هذا المشروع العظيم بكل طاقتها وتمده بمعونتها.

المكتبة الخديوية

يقول التقرير إنه أضيف إلى المكتبة في هذا العام ٢٧٥٩ مجلدًا وبلغ عدد الذين دخلوا غرفة المطالعة ١٨٨٣٠ وعدد المجلدات التي استعارها الجمهور ٢١٩٣٤ مجلّدًا.

خاتمة

وانتهى التقرير باستعراضٍ عام لأهم حوادث ١٩٠٧ فتحدث عن اعتزال اللورد كرومر بعد خدمة دامت خمسة عشر عامًا متصلة، وراح بطبيعة الحال يكيل الثناء لسلفه الراحل ويعلن أنه قد تعاهد مع كل الإنجليز العاملين في مصر أن يتابعوا السياسة التي سار فيها كرومر، وتحدّث عن وفاة مصطفى كامل، ولم يجرؤ على تسميته بغير "زعيم الحزب الوطني" ولم تفته ملاحظة وفاة مصطفى كامل، وهو لا يزال شابًا فذكر أنه لم يتجاوز الرابعة والثلاثين، ولم يستطع الفكاك من الإشارة إلى ضخامة الجماهير التي شيعت جثمانه إلى القبر.

تقرير عن السودان

ولما كان السودان باعتراف كرومر هو جزء لا يتجزأ من مصر وإن كان قد أصبح خاضعًا للإدارة الثنائية فقد شفع التقرير عن أحوال مصر بتقرير مُفصل مماثل عن أحوال السودان.[1]

الحزب الوطني يرد

وسنرى في وقائع آخر هذا العام أن الحزب الوطني قد وضع تقليدًا جديدًا وهو أن يصدر من ناحيته تقريرًا مفصلًا بأحوال البلاد ومُفندًا بطبيعة الحال مزاعم ومفتريات سلطة الاحتلال.

(٧ مارس ويصا واصف يخطب في الإسكندرية)

أقام الحزب الوطني (فرع الإسكندرية) اجتماعًا سياسيًا بمسرح زيزنيا وهو المسرح الذى خطب فيه مصطفى كامل خطبة الوداع، التي أعلن فيها تأليف الحزب الوطني رسميًا. وقد عنينا بتسجيل هذه الواقعة إذ إنها أعظم شاهد على أن مصر لم تعرف حتى ذلك الوقت أي خلاف بين الأقباط والمسلمين، فقد كان نجم هذا الاجتماع هو الأستاذ ويصا واصف، وقد كان عضوًا في اللجنة الإدارية للحزب الوطني، وألقى بهذه الصفة خطابًا رائعًا باللغة الفرنسية حيث كان المدعوون للحفل أفرادًا من الجالية الأجنبية وقد جعل محور خطابه استنكار هذه النغمة الجديدة نغمة التفريق بين الأقباط والمسلمين، وسنرى كيف أن جورست كاد يشعل نار الفتنة بالفعل، ولكن البلد الطيب لا يلبث أن يحاصرها حتى إذا كانت ثورة ١٩١٩ أجهز عليها إلى الحد الذى سنرى فيه ويصا واصف هذا هو رئيس مجلس نواب مصر الإسلامية. فقد أراد جورست بعد اغتيال بطرس باشا غالي أن يزعزع الوحدة الوطنية ويمزق الأمة بأيدي أبنائها من المسلمين والأقباط؛ إذ أعلن الورداني[2] ما قتل بطرس باشا إلا لأسباب دينية وأنه قبطي تولى رئاسة الوزارة عليهم.

---

[1] كان ذلك بعد الاتفاقية التي وقع عليها بطرس غالي عندما كان وزيرًا للخارجية وحمله الكثير ذنبها على الرغم من أنه لم يكن رئيسًا للحكومة، وعلى الرغم من أن مصر كانت تابعة للدولة العثمانية، وتم إرسال الأمر إليها فلم ترد.

[2] إبراهيم ناصف الورداني الذي اغتال بطرس باشا غالي، وسيأتي الحديث عنه في حادث الاغتيال.



(٢١مارس محمد فريد يحتج)

أرسل محمد فريد إلى وزير حربية إنجلترا ردا على تصريحات كان قد تكلم بها في البرلمان الإنجليزى، وقال فيها إن وزارة الحربية لا تنوى انقاص قواتها في مصر "لاحتمال وقوع خلافات دينية في مصر" فأرسل محمد فريد له البرقية التالية:

"يحتج الحزب الوطني على ما ادعيتموه من إمكان حدوث خلافات دينية في مصر، ويصرح بأنه لا يخشى أبدًا حدوث أمر من هذا القبيل، وأن الأمة كلها متّحدة في طلب الجلاء عن البلاد".

حفلة التأبين الكبرى:

على أن أعظم مظاهر النشاط السياسي والوطني على الإطلاق في شهر مارس كان هو حفلة التأبين الكبرى التي أقيمت بمناسبة مرور أربعين يومًا على وفاة مصطفى كامل، حيث بعثت مشاعر الأمة من جديد حول ما عاش مصطفى كامل، ومات من أجله وأعنى به مقاومة للاحتلال البريطاني.

لائحة المعاشات الجديدة:

يقول أحمد شفيق باشا في مذكراته: في ٢ أبريل ١٩٠٨ حضر المستشار المالي (الإنجليزي) إلى سراي عابدين فقدّم للخديو مشروع لائحة المعاشات للموظفين الملكيين، وطلب أخذ رأي سموه فيها فكلفني بالإطلاع عليها مع إسماعيل باشا أباظة، وموسى غالب باشا، فاجتمعنا وقارنّا هذا المشروع بلائحة توفيق باشا. وفي اليوم التالي توجهت صباحًا للمعية وعرضت على الخديو خلاصة البحث في مشروع اللائحة فكان الفرق بين اللائحتين ما يأتى:

- أولاً: أن أقصى المعاش صار بمقتضى المشروع الجديد ٨٠٠ جنيهًا سنويًا بدلًا من ستمائة.
- ثانيًا: أن معاش البنت أو الولد ينقطع بعد بلوغ أحدهما سن الثامنة عشرة بدل السادسة عشرة.

لم يعجب الدون جورست:

واللطيف أن هذا التعديل (المتواضع جدًا) لم يعجب الإنجليز الذين كانوا يتقاضون عشرات الألوف فنرى الدون جورست ينعي في تقريره السنوى على مجلس شورى القوانين موافقته على هذا القانون، فيقول: «ومما يستحق الذكر أن هذه التعديلات لم تكن في مصلحة الممولين الذين ينوب المجلس عنهم (كذا؟!) ولا لتأييد مبدأ الاقتصاد في المصروفات العمومية، بل كان الغرض من كل واحد منها تحسين أحوال الذين يستحقون المعاش، ولو قبلتها الحكومة كما هي لترتب عليها تحميل الخزينة عبئًا ماليًا يبلغ نحو ألف جنيه مصري في السنة.

الجهاد من أجل الدستور:

كان أبرز مظاهر النشاط الوطني خلال شهر أبريل هو الإلحاح في المطالبة بإصدار الدستور ففي ١٧ أبريل أقام الحزب الوطني اجتماعًا بدار التمثيل العربي وهو مسرح الشيخ سلامة حجازي، حيث ألقى محمد فريد رئيس الحزب أول خطاب سياسي جامع كان موضوع الدستور هو محوره الأساسي.



(٢٥ أبريل: مقابلة مع الخديو):

مضى الحزب الوطني في جمع التوقيعات على العرائض التي تطلب من الخديو إعلان الدستور، حتى إذا اكتمل للحزب جمع ٤٥ ألف توقيع من كل صاحب رأي وفكر في البلاد قابل محمد فريد الخديو لإعلامه بذلك. فطلب منه أن يحضر له هذه العرائض وأن يسلمها لشفيق باشا رئيس الديوان الخديو، فقدمها إليه في ٢٩ أبريل بخطاب هذا نصه:

رئيس ديوان الخديو سعادتلو

- **أفندم حضرتلو**

أتشرف بإحاطتكم علمًا بأنه عندما تشرّفت بمقابلة الجناب العالي الخديوي يوم السبت الماضي عرضت على سموه العمل الذى قام به الحزب الوطني بخصوص طلب مجلس نيابة من سموه، فأمرنى حفظه الله بتقديم ما جمع للآن من العرائض لسعادتكم لعرضها على اعتابه السنية، فبناء على الأمر السامي أقدّم لسعادتكم هذه العرائض في أربعة مجلدات تحتوي على ٦٩٠ عريضة عليها ما يزيد عن ٤٠ ألف توقيع وأني سأداوم تقديم كل ما يجمع منها أولًا بأول لسعادتكم سائلًا المولى عز وجل أن يحفظ لحضرة الفخيمة الخديوية محط آمال الأمة وأن يوفّقها إلى منح مصر هذا المطلب المقدّس، الذى برهنت الأمة على رغبتها فيه وشدة احتياجها إليه، وفي الختام أقدم لسعادتكم أجلّ تحيات.

المخلص رئيس الحزب الوطني محمد فريد

- **ماذا دار في الاجتماع بين الخديو ومحمد فريد:**

وقد كشف محمد فريد الستار عما دار بينه وبين الخديو في المقابلة التي جرت بينهما في أواخر شهر أبريل، وكان ذلك بمناسبة سفر محمد فريد إلى أوروبا في أوائل مايو، وإليك نص

المذكرات:"وفي مايو عزمتُ على السفر إلى أوروبا وقابلته (الخديو) قبل السفر بيومين، ودار بيني وبينه الحديث التالى:

- الخديو: ماذا عزمت ياسي فريد؟
- فريد: سأسافر إلى أوروبا وأسير في طريق مصطفى كامل حتى لا يُقال إن الحركة ماتت بموته، ولأظهر للعالم أن حركتنا قوية لا تقوم بقيام شخص ولا تسقط بموته.
- الخديو: عظيم .. عظيم سافر نجّح الله مقاصدك.
- فريد: سأسافر إن شاء الله، وإنما أطلب من أفندينا ألا يعاكسني في مساعي، وألا يرسل من خلفي من يسعى ضدي أو يعرقل مساعي كما فعل أفندينا في العام الماضى (١٩٠٧) حينما أرسل حافظ عوض وأباظة باشا والشيخ علي يوسف إلى لوندرة لمعاكستي.
- الخديو: لا والله يا فريد لا تخف.. مصطفى نوع وأنت نوع، ومع ذلك فأنالم أرسل حافظ عوض في العام الماضي.
- فريد: إن أمر أرساله مثبوت، وأنك أعطيته ٣٠٠ جنيه مصاريف سفريته.
- الخديو: لا والله ١٥٠ جنيه فقط (ثم تعلثم وتغير لونه) فقمت وانصرفت مودعًا.

وكنت قبلها قد كلمته في أمر عرايض مجلس النواب فأمرني بتقديمها إلى ديوان الخديو فقدمتها قبل سفري إلى شفيق باشا بجواب رسمي من الحزب، ذكرتُ فيه أن هذا التصريح بناء على أمر الخديو.



العلاقات تسوء بين الخديو ومحمد فريد:

تكشف لنا هذه الأقوال الصريحة الواضحة أن سياسة الوفاق التي اختطها المعتمد البريطاني الجديد الدون جورست كانت قد بدأت تؤتي ثمارها فها نحن نشهد بذور الشكّ في نفس فريد من ناحية الخديو. ولن تلبث هذه البذور أن تنمو، فسوف نرى أن الخديو نفسه سيسافر إلى لندن في مسعى لتحسين علاقته مع الإنجليز، وبعد ذلك سيسافر وفد على رأسه إسماعيل باشا أباظة ليسعى في الحصول على مجلس نيابي. ولكننا قبل أن نتحدث عن هذه الرحلات كل في حينه نشير إلى عمل قام به محمد فريد قبل سفره سيكون له أكبر الأثر على سير الحوادث.

(٢ مايو ١٩٠٨ – الشيخ عبد العزيز شاويش)

في هذا التاريخ ظهر أول مقال للشيخ عبد العزيز شاويش بصفته رئيسًا لتحري جريدة اللواء، وكان محمد فريد، على ما يقول عبد الرحمن الرافعي في كتابه عنه، قد تعرّف بالشيخ عبد العزيز شاويش لأول مرة في مؤتمر المستشرقين، الذي انعقد في الجزائر عام ١٩٠٥ وعرفه مصطفى كامل بباريس سنة ١٩٠٦ فتمكنت بينهم أواصر الصداقة والميول الوطنية، فلما أن مات مصطفى كامل واختار محمد فريد لنفسه أن يستبقي لنفسه حرية الحركة والانتقال، رأى أن يعهد برئاسة تحرير اللواء إلى شخص كفء وطني متفرّغ فعرض رئاسة التحرير على الشيخ عبد العزيز شاويش، وكان يشغل منصب مفتش في المعارف، فلم يتردد في قبول العرض وأسرع بالاستقالة من وظيفته وهو عمل ينطوي في ذلك الوقت على أقصى درجات الشجاعة والتضحية، فمن وظيفة كبيرة مرموقة يحف فيها كل صنوف الإجلال والتوقير، إلى

عمل محفوف بالمخاطر على ما قال هو نفسه في هذا المقال الذى أشرنا إليه، ولكنه علّق على هذه الحياة الجديدة بقوله:

الحـــى لا يمـــــوت إلا مـــــرة

والمـــوت أحلـــى مـــن حيـــاة مـــرة

وسنرى كيف أن عبد العزيز شاويش سوف يلهب المشاعر ويصبح في العامين أو الثلاثة القادمة هو بؤرة النشاط السياسي داخل مصر، وقد لخّص برنامج جريدة اللواء في هذه الفترة بالعبارة التالية:

"وسيظل اللواء كما كان عليه خادمًا للأمة المصرية، مدافعًا عن الأريكة الخديوية، ما حرصت على مصلحة رعاياها، مجاهدًا الإنجليز ما بقوا في بلادنا، حاثًّا على الفضيلة والأخلاق الكريمة داعيًا إلى توحيد عناصر الأمة على اختلاف مللها ونحلها وتباين مشاربها ولهجاتها".

رحلة محمد فريد في أوروبا:

والآن فلننقل ملخصًا لنشاط محمد فريد في أوربا كما جاء في مذكراته باعتبار أن مجريات هذا النشاط كانت تنشر بالتفصيل على صفحات اللواء، كما كانت جريدة الأهرام تنشر ما توافيها بها شركات الأنباء الأجنبية عن هذا النشاط، وكذلك جريدة المؤيد. يقول محمد فريد في مذكراته:

"سافرت من باريس إلى لوندرة(١) وأقمت بها بضعة أيام وزرت المستر "بلنت" وقابلني روبرتسون من أعضاء مجلس النواب والمستر برمسلفورد وتناولنا الغذاء معًا

(١) أى مدينة لندن كما يسميها الفرنسيون.



فكلمونى في ضرورة السكوت عن الاحتلال وعدم المطالبة بالجلاء وهم يساعدوننا على نوال ما نطلب من الإصلاح الداخلي والدستوري. فرفضت طبعًا لثقتى أنها خدعة يراد بها اسقاط الحزب من أعين الأمة فيصبح آلة في يدهم كحزب الأمة أو كحزب حكومة".

بعدها سافرت إلى أدنبره حيث أقمت يومين أقام لى الطلبة المصريون مع الجمعية الإسلامية بها مأدبة حضرها اللورد حاكم المدينة وخطبت فيها بضرورة الجلاء حتى تصبح الأمة المصرية صديقة للأمة الإنجليزية، تكون معها لا عليها إذا قامت بينها وبين دولة أخرى حرب عظمى".

(٢١مايو – سفر الخديو إلى إنجلترا)

قال شفيق باشا في مذكراته: "في ٣١ مايو سافر الخديو للأستانة ومكث بها أسبوعًا ثم بارحها إلى فينا فباريس ولندرة ثم رجع إلى أوروبا وأمضى بها بضعة أسابيع ورحل نهائيًا إلى الأستانة ثانية، وقال شفيق باشا عن نفسه: وبقيتُ في مصر لمباشرة الأعمال والاتصال بالنظّار.

ولكنا قبل أن نتحدث عن هذ الأعمال التي تتصل بالأحداث ننقل ما ذكره الدكتور إبراهيم عبده عن موقف جريدة الأهرام بخصوص هذه الرحلة، قال:

زيارة الخديو للندن

كان من سياسة الوفاق التي بنى دعامتها جورست أن يحدث تقارب ين القصرين؛ قصر عابدين حيث ينزل الخديو، وقصر الدوبارة حيث يربض العميد البريطاني، ومن آيات هذا التقارب في وجهات النظر أن يزور الخديو عباس الثانى عاصمة الإنجليز، وقد تم هذا في صيف ١٩٠٨ واستقبلت الصحف الإنجليزية خديو مصر استقبالًا حسنًا، إلا أنها ذكرت في معرض الحفاوة به "أنه صديق الإنجليز وقد استطاع أن يصرف الشعور الوطني عن مكافحة

الاحتلال بالثورة والهياج" فهبّت الأهرام تندد بهذا القول وكان مما قالته في عددها الصادر في ٢٤ يونيو ١٩٠٨م:

"وليُسمُّوها ثورة ونحن لا نسفك دماء ولا نخرب بيتًا، وليُسمُّوها هياجًا ونحن لا نهين أحدًا ولا نناهض أحدًا، وليُسمُّوها بما شاءوا من الأسماء وليقاوموها بما شاءوا من القوات، فإن الشرق سائر إلى التقدم، سائر إلى الحضارة، سائر إلى العمران، سائر إلى الاستقلال رغم كل معارض وكل ما قيل وقال".

ومضت جريدة الأهرام تفنّد تلك الصحف الإنجليزية وتهلهل رأيها في الخديو الذى زعمته صديقًا للاحتلال. (انتهى كلام الدكتور إبراهيم عبده ولكنا سوف نرى أن هذه المرحلة ستعجل بالفرقة بين محمد فريد والخديو).

تعيين الشيخ مصطفى المراغي قاضى قضاة السودان:

في ٢١ يوليو تمت الموافقة بين الخديو والإنجليز على تعيين الشيخ محمد مصطفى المراغي[1] في منصب قاضي قضاة السودان وجاء في قرار تعيينه "أن تكون الأحكام الشرعية التي يصدرها القاضى منطبقة على ما يجري في المحاكم الشرعية في القطر المصري".

(٢٤ يوليو ١٩٠٨ – إعلان الدستور في تركيا):

في هذا اليوم أعلن الدستور في تركيا على أثر ثورة قامت بها جمعية الإتحاد والترقي وكان يتزعمها الضابطان أنور بك ونيازى بك من العسكريين وكان يساعدهما طلعت بك. وقد تحدث شفيق باشا طويلًا في مذكراته عن هذه الحركة، ولكننا نكتفي بإيراد أول رسالة

---

[1] وهو الذى سيصبح فى عهد الملك شيخاً للجامع الأزهر.

وصلته في ٢٨ يوليو من شاهد عيان لما رأى وهو مرافق "للوالدة"[١] التي كانت تقيم في الآستانة ويدعى محمد بك عزت، قال: "في اليومين الماضيين ابتدأت المظاهرات من الصبح إلى المغرب والمجتمعون لا يقلون عن خمسين ألف رجل بين عالم وضابط وكاتب وتاجر وكثير من العوام وكل منهم يحمل علمًا، وقد طافت المظاهرات بالوزارات جميعًا والموسيقى تصدح أمامهم وحلفوا جميع الوزراء على مبادئ الانقلاب بما فيهم شيخ الإسلام، وبعد ذلك تواجهوا لسراي يلدز، وكنت بين المتفرجين عليهم من تكية الشيخ ظافر، واستمر الموكب أربع ساعات بالضبط، وكلهم يصيحون هاتفين للدستور والحرية والمساواة، مما لم يكن يخطر على بال أحد، فسبحان مُقلب الأحوال في طرفة عين، وقد أصبحت الجرايد حرة وجوازات السفر كذلك والأهالي يتحدثون في الشئون السياسية ملء أفواههم، وطلبة الحقوق وغيرهم كانوا في مقدمة الجميع وقد خرج طلاب مدرستي الطب والبحرية رغم أنف ضباطهم، والنهاية أن الواقع هنا يكاد الإنسان لا يصدقه ويعتبر نفسه في حلم من الأحلام.

رد الفعل في مصر

كان طبيعيًا أن يحدث إعلان الدستور في تركيا ردًا عنيفًا في مصر، وقد رأينا فيما سبق مدى النشاط الذي يبذله الوطنيون في هذا السبيل وسنرى أن العام لن ينته قبل أن يتخذ مجلس شورى القوانين موقفًا محددًا، ونكتفي بإيراد أبيات من قصيدة نشرتها جريدة اللواء في ذلك الوقت، وقد تضمنها كتاب وطنيتى للشاعر المجاهد على الغاياتى والذى لن يلبث كما سنرى يطفو على وجه الأحداث وإليك الآن هذه الأبيات التي تلخص الموقف كله في مصر آنذاك:

---

[١] هو اللقب الذى كان يطلق على أم الخديو عباس الثانى.

منحـــت[1] الـــدولـة الدستـور عــــــدلاً فخـــــابت مـــن أدعايهـــا الظنــــــون

فمـــا للنيـــل ليـــس لـــه نصـــيب مـــن الـدستـــور وهـــو بــه قمــــين

ايمنعنـــا بنـــوا التامـــيز حقًـــــا وأنت أمــامنـــــا الملك الأمـــــين؟

لعمــــرك أن فـــي مصـــر أميــــرًا تـــراه ليـــس يحمـــل مـــا يشــين

فمـره يمنـح الدستـور مصـرًا فـان لأمرك الباغي يـديـن

عودة محمد فريد ومحاكمة الشيخ عبد العزيز شاويش

عاد محمد فريد بعد جولته في أوروبا ليرى الحزب الوطني بل الأوساط الوطنية كلها مشغولة بمحاكمة الشيخ شاويش، وقد شغلت هذه القضية في ذلك الوقت الرأي العام.

ويبدأ موضوع القضية بأن نشرت اللواء في ٢٨ مايو تحت عنوان "دنشواي أخرى في السودان — ٧٠ مشنوقًا و١٣ سجينًا" ويدور الخبر حول ثورة قامت في بلدة "الكاملين" في السودان وقد أخمد الإنجليز الحركة وقبضوا على زعيمها وكان يدعى الشيخ عبد القادر، وحوكم هو ونفر من زملائه وحكم عليه وعلى أحد عشر ممن قاموا معه بالإعدام، كما حكم على ثمانية آخرين بالسجن المؤبد ومصادرة أموال المحكوم عليهم، ولكن الحاكم العام خفف الحكم فيما بعد إلى السجن المؤبد. وكان طبيعيًا أن يصل الخبر الأول إلى مصر مضخمًا جدًا، ولم تصدر الحكومة المصرية بلاغًا بحقيقة ما جرى فكان أن نشر اللواء ما نشر.

وهنا فقط أصدرت نظارة الحربية بيانًا بحقيقة ما حدث فنشرته جريدة اللواء أسوة ببقية الصحف ولكنها عقبت عليه بعد بضعة أيام بشكها في صحة الوقائع كما أوردها البيان فكان أن قدمت الحكومة الشيخ عبد العزيز شاويش للمحاكمة بتهمتي إهانة وزارة الحربية،

---

[1] الحديث موجه إلى السلطان عبد الحميد.



واعتبار المقال منطويًا على نشر خبر كاذب من شأنه تكدير السلم. وفي ٤ أغسطس صدر حكم محكمة عابدين الجزئية وهو يقضي بتبرئة الشيخ عبد العزيز شاويش من تهمة نشر خبر كاذب والحكم عليه بغرامة قدرها ٢٠ جنيه عن التهمة واستأنفت النيابة هذا الحكم، ولكن محكمة الاستئناف قضت ببراءته من التهمتين ولك أن تتصور مقدار فرح الوطنيين بهذا الانتصار ومن هنا فسوف ترتب عليه سلطات الاحتلال بعض إجراءات كانت في وقتها من قبيل صبّ الزيت على النار بحيث تعرض لها جورست طويلًا في تقريره بالنقد على الرغم من تقديس الإنجليز لأحكام القضاء.

نص ما جاء في التقرير:

- **وإليك نص الفقرة التي وردت في التقرير:**

"أما فيما يختص بقانون العقوبات فقدت بين فعلًا أن المواد الحالية فيه لا تمنع الشطط الذى هو موضوع الشكوى كما ظهر أخيرًا من نتيجة محكمة الشيخ شاويش محرر "اللواء" فإن اللواء نشر مقالًا اتهم فيه حكومة السودان بالحكم على سبعين رجلًا بالإعدام وبإعدام أربعين منهم في قضية "الكاملين" وحشا مقاله طعنا وقدحًا في الإنجليز على هذا الذنب الذى عدّه آخر ذنوبهم والحقيقة أن الإعدام نفذ في واحد فقط من الذين قبض عليهم وهم يحاربون جنود الحكومة وهو عبد القادر الذى كان السبب في قتل المستر سكوت منكريف والمأمور أمامه وهما أعزلان فلما حوكم محرر اللواء أمام المحكمة الابتدائية حكم عليه القاضي بتهمة فرعية وهي القذف في نظارة الحربية المصرية ولكنه برّأه من التهمة الأصلية بحجة أنه لم يثبت كذب الخبر الذى نشره اللواء ولما استؤنفت القضية حكمت المحكمة ببراءة الشيخ شاويش

من التهمتين فهذه القضية وسواها حملت الجمهور على الاعتقاد بأن المحاكم لا تحسن النظر في جرائم الصحافة. (انتهى بعض ما جاء في التقرير وسنرى في حوادث العام القادم (١٩٠٩) ئ

(١٧ سبتمبر ١٩٠٨ – عودة الخديو إلى مصر):

عاد الخديو من رحلته خارج مصر والتي استغرقت نيفًا وثلاثة شهور وبعودته وانتهاء فصل الصيف بدأ نشاط الدولة والنشاط السياسي بخاصة يستأنف دوره، وكان موضوع الدستور هو الموضوع الذى يشغل كافة الأذهان وخصوصًا بعد إعلان الدستور في تركيا، في الوقت ذاته الذى قام وفد من جمعية شورى القوانين وعلى رأسه إسماعيل باشا أباظة إلى لندن للمطالبة بمجلس نيابى وإليك ما قاله أحمد شفيق باشا بهذا الصدد.

الحركة الوطنية وطلب الدستور في مصر :

في هذا العام ازدادت قوة الحركة الوطنية وتنبه الشعب إلى حقوقه السياسية ويرجع ذلك إلى أسباب منها التنافس بين الأحزاب السياسية الثلاثة التي تألفت في العام الماضى[1].

واتساع دائرة المناقشات في حقوق الشعب وما إليها. ومنها إعلان الدستور في تركيا وأخبار الأستانة التي كانت تصور الانقلاب العثماني تصويرًا واضحًا وتبين قوة الشعب وأثرها مما كان له وقع عميق في مصر وأثر قوي في إذكاء الشعور الوطني. ومنه إحساس المصريين بتراجع الإنجليز واضطرارهم لتغيير عميدهم في مصر اللورد كرومر أمام قوة الوطنية المصرية. وقد كان من الأعضاء البارزين في مجلس شورى القوانين، أمثال حسن عبد الرازق باشا ومحمود سليمان باشا وإسماعيل أباظة باشا وعلي شعراوى باشا وأحمد يحيى باشا

---

[1] يقصد الحزب الوطني والذي ألفه مصطفى كامل وحل محمد فريد في رئاسته بعد وفاته وحزب الإصلاح الذى كان يرأسه الشيخ على يوسف وحزب الأمة الذي كان يرأسه محمود باشا سليمان.



من يعمل بكل قواه لتتمتع مصر بدستور يشرك الأمة مع الحكومة في تصريف الأمور، وكان الخديو لا يكره مثل هذا الطلب على أن يُتَّبع في تحقيقه طريق معقولة هادئة. وكان يرى أن إسماعيل أباظة باشا هو خير من يستطيع السير في هذا الطريق بعيدًا عن الأحزاب، لهذا شجّع إسماعيل أباظة باشا عندما فكر في السفر إلى لندن لتقديم مذكرة لوزير الخارجية يشرح بها الحالة في مصر ويطلب المزيد من الاشتراك بين الشعب والحكومة في تصريف الشؤون، بل زاد على ذلك (أي الخديو) فطلب من السير الدون جورست التوصية عليه لدى وزارة الخارجية، وقد فعل عملًا بسياسة الوفاق. وسافر الباشا ومعه محمد الشريعي باشا والسيد حسين القصبى ومحمد عثمان أباظة بك وعبد اللطيف الصورفانى بك وناشد حنا بك. وكان الدكتور إبراهيم الشوربجى متطوّعًا لمساعدتهم والترجمة لهم طوال إقامتهم في لندن، وكان سفرهم أثناء وجود الخديو في أوروبا. فلقي (أي الوفد) من وزير الخارجية الرعاية وحسن الاستقبال وعاد إلى مصر في منتصف أغسطس وكانت وصاية جورست لهم أن يحضروا كلامهم في مسألة توسيع اختصاص مجلس شورى القوانين دون الكلام عن الجلاء.

(انتهى كلام أحمد شفيق)

محمد فريد يهاجم:

وقد التزم الوفد بهذا التوجيه ولم يتحدثوا عن موضوع الجلاء، ومن هنا فقد أثاروا على أنفسهم ثائرة محمد فريد الذى اعتبر سكوتهم عن المطالبة بالجلاء وقصر حديثهم (المطالبة بإصلاحات مما تنشره الجرايد كل يوم) اعتبر هذا المسلك من ناحيتهم تفريطًا في حق الوطنية المصرية ووصل هجومه عليهم الذروة في خطاب سياسي جامع ألقاه في الإسكندرية في ١٥



أغسطس، ثم خطب مرة أخرة بالمعنى نفسه في القاهرة بمناسبة تاريخ دخول الإنجليز إلى مصر في ١٤ سبتمبر.

خلاف محمد فريد مع الخديو:

وقد أدى ذلك إلى وقوع الفرقة نهائيًا بين محمد فريد وبين الخديو ولأنقل لك نص مذكراته في هذا الموضوع:

"وكان من نتيجة رفض الاتفاق مع الإنجليز وطعني على الوفد الأباظي تغيّظ الخديو مني؛ لأنه كان ابتدأ في سياسة الوفاق (مع الإنجليز) وعضده في هذا بطرس باشا[1]. وكنت قد انتقدت هذه السياسة في خطبة أبريل سنة ١٩٠٨ وحذّرت الخديو من سوء نتيجتها. ولكن بطرس تغلب عليه واقنعه بأن الحركة الوطنية لا شيء، والأحسن استعمال التشدد معها وسافرا معًا[2] إلى لوندره وهناك تفوّقت سياسة الوفاق وعاد الخديو لمصر مُصرًّا على محاربتنا، واتتنا أخبار ذلك من باريس ممن قابلوه من الإخوان.

ولما عاد إلى مصر سافرتُ إلى الإسكندرية وقابلته في المقابلة العمومية التي حصلت بمناسبة عودته وبمناسبة شهر رمضان فسألني ماذا فعلت في أوروبا ياسي فريد؟

- ج: اشتغلت في تنفيذ البروجرام الذى اتفقنا عليه يا أفندينا...

فظهر عليه التغيّر.. وانصرفت من هذا اليوم وقد أيقنت أن الرجل خائن واتفق مع الإنجليز بواسطة بطرس باشا[3] والسير الدون جورست على محاربتنا فكتبت في اللواء مقالة

---

[1] ومن هنا تبدأ ظهور طبيعة الموقف بين بطرس غالي والحزب الوطني.

[2] تلك هي السفرية التي تحدث عنها من هاجموا بطرس غالي وقالوا إنه والخديوي ذهبا ليبيعا حرية البلد وعابوه على فعلها. وسيأتي الـرد على هذا لاحقا.

[3] هنا تتضح الصورة وموقف فريد من بطرس غالي.



شدية ضده بعنوان "ماذا يقولون" كانت سببًا في طعن جرائد المؤيد والأهرام التي تأتمر بأوامر المعية. وزاد الخلاف بيننا نحن معشر الحزب الوطني وبين الخديو ورجاله.

(٣١ أكتوبر ١٩٠٨ : مجلس شورى القوانين والدستور)

وفي ٣١ أكتوبر اجتمع مجلس شورى القوانين في موعده المعتاد فظهر فيه جماع الأمة على المطالبة الدستور. فقد تقدم اقتراح للمجلس هذا نصه:

"يطالب المجلس الحكومة بإعداد قانون يخول الأمة حق الاشتراك الفعلي مع الحكومة في إدارة شؤون البلاد الداخلية وفي القيام بالشؤون المحلية بحيث يكون قرار الأمة نافذ المفعول في الشرائع والقوانين التي تسري على الوطنيين".

ومن الواضح كما يظهر في تقرير الدون جورست أنه لم يجر خلاف بين جميع أعضاء المجلس على موضوع القرار وإنما جرى خلاف حول موعد تقديمه حيث كان من رأي الأكثرية تأجيل اتخاذه لمدة شهرين، ولكن حتى هذا تصدى له عدد غير قليل (١٠ أعضاء) بالرفض – على أن المجلس انعقد بعد الشهرين (ديسمبر) ووافق بالإجماع، وقد أدى ذلك إلى هياج المعتمد البريطاني (الدون جورست) فراح يحمل على مجلس شورى القوانين في تقريره السنوي ويصفه بالانجراف وأنه خيب الأمال التي كانت معقودة عليه، كما راح يندد بالشعب المصري وأنه غير صالح للنظام البرلماني، ولكننا سنرى أن ذلك كله لم يكن له سوى أثر واحد وهو زيادة تمسك الأمة بالدستور.



(١١ نوفمبر ١٩٠٨ : استقالة مصطفى باشا فهمي)

على أن أعظم حدث شهده عام ١٩٠٨ قبيل نهايته هو استقالة مصطفى باشا فهمي، الذى كان رئيسًا للوزارة المصرية مدة ثلاثة عشر عامًا متصلة، ولسنا نرى ما نقوله خيرًا من أن نثبت ما قاله عنه الدون جورست في تقريره قال:

"وفي نوفمبر استقال مصطفى باشا فهمي من رئاسة مجلس النظار بسبب اعتلال صحته منذ زمان طويل، وقد أفاد عطوفته في الثلاث عشرة سنة التي تولى فيها الوزارة بلاده وبريطانيا العظمى فائدة دائمة لا تزول بحسن مساعيه الدائمة الصادرة من نية خالصة في التوفيق بين العنصرين الإنجليزي والمصري وتعاونهما واتحادهما على خدم الحكومة فإن معظم التقدم والنجاح المادي والأدبي وهو ما لم تره في تاريخها كله فيحق لمصطفى فهمي وزملائه أن يهنأوا بالراحة التي نالوها بعد الجد والاجتهاد شاعرين بأنهم أحسنوا صنعًا لبلادهم وأهل بلادهم".

هذا وقد أنعم ملك إنجلترا على مصطفى باشا فهمي بنيشان الحمام من الدرجة الأولى اعترافًا بخدماته الجليلة.

(١٢ نوفمبر وزارة بطرس باشا غالي)

في مذكرات أحمد باشا شفيق تفصيل واف لكل ما دار وراء الستار بين الخديو ودون جورست حول استقالة مصطفى فهمي مما يدل على أنها بترتيب من الإنجليز، وما تظاهر به بعد ذلك دون جورست من أنه شديد الرغبة في أن لا يتداخل في مسألة اختيار رئيس الوزراء الجديد، ولكن الخديو لم ينطل عليه هذا المظهر وحرص على أن لا يختار بطرس غالي نهائيًا إلا بعد أن تأتى موافقة لندن وقد جاءت على الفور، فانفذ الخديو عزمه بتعيين بطرس غالي رئيسًا



للحكومة، وقد كان الخديو (فيما يبدو) متحمسًا لهذا الاختيار الذي تم بناء على ترشيح اسماعيل باشا أباظة، الذي كان الخديو لا يبرم كثيرًا من الأمور إلا بعد استشارته واللطيف أن هذين المسلمين لم يريا بأسًا في أن يتولى غالي الوزارة وكان الدون جورست (على ما يقول شفيق باشا في مذكراته) هو الذي تساءل عما إذا كان تعيين رئيس وزراء مسيحي لا يثير اعتراض المسلمين فأجاب الخديو على الفور: أن مصر شهدت نوبار باشا رئيسًا للحكومة، وقد كان مسيحيًا وأجنبيًا أما بطرس غالي فهو على الأقل مصري وعندنا أن هذه المقارنة غير سليمة فقد كان نوبار يفرض على مصر فرضًا بضغط من إنجلترا وفرنسا، بل إن الوزارة المصرية اشتملت على وزير إنجليزي وآخر فرنسي، ولما اجترأ إسماعيل باشا على تغيير هذا الوضع فقد عرشه كما رأينا(١)، فلا محل للمقارنة بين بطرس غالي ونوبار، وهو إذا كان قد وصل إلى هذا المنصب فقد وصل إليه بكفاءته البحتة وإخلاصه يدل على ذلك استقبال الصحافة المصرية على اختلاف مشاربها، لحكومته استقبالًا حسنًا كما سنرى.

حوار حول سعد زغلول:

ونكون مقصرين في حق التاريخ إذا لم نسجل هنا حوارًا دار حول سعد زغلول بين الخديو وبين دون جورست، وكلا الرجلين لا يرضيان عن سعد زغلول، ويتمنيان لو تخلصا منه ولكن شخصيته الجبارة فرضت نفسها عليهما فرضًا، وهو موقف فريد لا نحسب أن له مثيلًا في التاريخ مما يدل على أن زعامة سعد زغلول للأمة المصرية بعد ذلك لم تكن وليدة الصدفة وإنما كانت بجدارة واستعداد.

---

(١) راجع الموسوعة الجزء الثالث

قال شفيق باشا رئيس ديوان الخديو في مذكراته:

"ثم تكلم جورست عن سعد باشا، فقال: إنه مستاء جدًا منه بالنسبة لجفاء أخلاقه فهو متكبر قاس مثل الحجر، ولكنه إذا خرج مع الخارجين فربما يحصل منه ما يسؤونا – يعنى أنه خائف من لسانه وأعماله – فإذا استصوب الخديو يبقى مدة شهرين أو ثلاثة ثم تعمل طريقة لاخراجه.

قال الخديو: إن بطرس قال لى: إذا الإنجليز طلبوا إبقاء سعد فاتركه لي وأنا أعرف ما أفعله لخروجه.

ومن هذا الذي قاله بطرس غالي، يتضح أنه كان (يصبّر) الخديو ويدعوه أن ينحي مؤقتًا عداءه لسعد زغلول وبطرس غالي وهو يعد بذلك كان يعرف أن سعد زغلول يضع كرامته فوق كل اعتبار.

تشكيل الوزارة:

- **تشكلت وزارة بطرس باشا غالي على الوجه التالي**
  - بطرس غالي (رئيسًا للوزارة ووزيرًا للخارجية)
  - أحمد باشا حشمت (ناظرًا للمالية)
  - محمد باشا سعيد (ناظرًا للداخلية)
  - حسين باشا رشدي (ناظرًا للحقانية)
  - سعد باشا زغلول (ناظرًا للمعارف)
  - إسماعيل باشا سري (ناظرًا للأشغال الحربية)



حسن استقبال الأمة للوزارة الجديدة:

وقد تحدث جورست في تقريره السنوي عن الترحيب العام الذى استقبلت به الـوزارة، قال: "وقد رحبت الصحف العربية بهذه الـوزارة وأعربـت عـن سرورهـا بـتشكيلها وارتـاح الجمهور إليها وأبدى ثقته بها واعتبر تشكيلها عربونًا لـدوام السياسة التي تقضي بإشراك المصريين في حكم بلادهم جهد الطاقة".

والمعتمد البريطاني لم يعد الصواب في تسجيل الارتياح العام الذى قابل بـه الـرأي العـام الوزارة الجديدة، ولـن أنقـل لـك مـا قالـه الـشيخ يوسـف في جريـدة المؤيـد فقـد اختـير أحمد حشمت وكيل حزب الإصلاح[1] ليكون وزيرًا للمالية.

ولن أنقل كلام الأهرام أو الجريدة بل سأنقل لك من جريدة اللـواء ومـن مقـال لمحمـد فريد بالذات، والذي رأيناه لا يجامل ولا يحابي. قـال في مقـال طويـل نـدد في مـستهلّه بـوزارة مصطفى المستقبلية ثم قال: "كل أعـضاء هـذه الـوزارة مـن رجـال العـصر المتعلمين، فمـنهم أربعة من حائزي الشهادات العُليا في العلوم الحقوقيـة، وهـم: حـسين رشـدي، وسـعد باشـا زغلول، ومحمد بك سعيد، وأحمد باشـا حـشمت، وواحـد مـن أكـبر مهنـدسي العـالم بـشهادة الخاص والعام وهو إسماعيل باشا سري، أما رئيسهم فإنه وإن لم يكن من حائزي الشهادات[2] إلا أنه ممن يشهد لهم بالنباهة والذكاء والـدهاء، فـالوزارة الحاليـة في مجموعهـا مـن أحـسن مـا يتمنى لمصر والمصريين". ومضى محمـد فريـد في أداء واجبـه فـراح يطـالبهم بـأن يكونـوا عونًـا للمصريين على نيل الدستور.

---

[1] كان الشيخ على يوسف هو رئيس حزب الإصلاح.

[2] يقصده الشهادات العليا التي تؤخذ من الدولة نفسها.

وقفة لابد منها :

ويعرب لنا صاحب الموسوعة بلافتة صغيرة، عبارة بسيطة في غاية الأهمية والاعتبار للباحث الحازق الفطن في التاريخ بعين الذكاء والعدل والانصاف بعبارته : (التي تورطت فيها الوزارة)، التي ستأتي في فقرته التالية،إذ يقول فيها:

مصر لا تعرف التعصب:

وهكذا سقط ما كان جورست يتخوف منه فلم يحدث في كل تاريخ مصر الحديث أن استقبلت حكومة بكل هذا الرضا وهذا التفاؤل فإذا حدث بعد ذلك أن انقلب الرأي العام على هذه الوزارة إلى الحد الذي انتهى إلى اغتيال بطرس غالي، فلم يكن ذلك نتيجة التعصب الديني كما زعم الزاعمون آنذاك، وإنما نتيجة سلسلة الأعمال التي تورطت فيها الوزارة كما سوف نرى.

الحركات الطلابية :

بلغ نشاط الطلبة الوطني ذروته في شهري نوفمبر وديسمبر من هذا العام ويتضح ذلك من سخط المعتمد البريطاني على هذا النشاط إلى الحد الذي جعله يتبرم من نشر التعليم في مصر، وإليك ما قال: "وأصبح الآن الركن الأعظم الذى يعتمد الحزب الوطني عليه تلاميذ المدارس.. على أن التلاميذ بذلوا قصارى جهدهم ليتعاضوا بالأكثر من الحركة السياسية مما ينقصهم بسبب حداثة سنهم وقلة اختبارهم فانتهزوا في الأشهر الأخيرة كل فرصة سواء كانت موافقة أو غير موافقة للصياح بطلب الدستور، وقد اختاروا طرقًا لا تجدي في إنجاح مسعاهم وأدراك أمنيتهم، ولكنها زادت متاعب رجال البوليس في حفظ النظام في شوارع القاهرة، على أن ميل التلاميذ هذا إلى الاشتغال بالسياسة والقيام بالمظاهرات العمومية أمر

يستحق الانتباه، فإن عددًا كبيرًا من الشبان المصريين الذين يجب أن تناط بهم الآمال في سير البلاد وتقدمها في سبيل الاستقلال اختلّ نظامهم باشتراكهم في هذا التحريض الأحمق، فأهملوا دروسهم وجعلوا نظام المدرسة على شفا جرف هار، ومعظم الذنب في ذلك على قليل من الجرائد العربية الساقطة التي جعلت دأبها استصراخ التلاميذ واستنهاض هممهم".

وأحسب أن ليس هناك ما يكشف عن مدى ما بلغ إليه الطلبة من تأثير في الحياة العامة أكثر من هذه الشكوى.

بعض أعمال الطلبة:

ولقد سجل عبد الرحمن الرافعي في كتابه عن محمد فريد بعض وقائع هذا النشاط، فعندما أضرب عمال مطبعة اللواء تحت تحريض المحرضين من خصوم الوطنية ليعطوا صدور اللواء تطوع الطلاب لإصدار الجريدة بحيث لم يتعطل صدورها يومًا واحدًا - وكان الإنجليز يقيمون احتفالًا سنويًا في ٩ نوفمبر احتفالًا بعيد ميلاد ملكهم فانتهز طلاب مدرسة الحقوق هذه المناسبة وقد كانت مدرستهم تقع في ميدان عابدين لكي يهتفوا مطالبين بالدستور.

ويقول لنا شفيق باشا عن هذه الواقعة: "وقد أعجب الجميع بنظام الطلبة والترتيب بحيث كان يخيل للرائي والسامع أن هذه الظاهرة كانت ضمن برنامج الاحتفال الإنجليزي".

ثم يحدثنا فيما يحدث أن الخديو تلقى رسالة تهدده بنسفه في عربته، "وكان رأى الخديو أن محرر هذا الخطاب هو أحد رجال الحزب الوطني من أتباع محمد فريد". ويمضي فيحدثنا عن شتى صنوف الاضطرابات في أوساط الطلبة وإغلاق مدرسة المهندسخانة شهرين، وعن

موجة الفزع التي غمرتهم جميعًا مما قد يقع من الطلاب والخديو متوجه لصلاة الجمعة في مسجد السيدة زينب.

(أول ديسمبر – مجلس شورى القوانين)

يتحدث شفيق باشا عما جرى في مجلش شورى القوانين بخصوص طلب الدستور الذي كان قد تأجل كما ذكرنا من قبل إلى هذه الدورة وصدر القرار الذي أشرنا إليه سابقًا.

المشادة بين الخديو والحزب الوطني

تحت هذا العنوان يختم أحمد شفيق باشا عن عام ١٩٠٨ وكيف أنه سمع الخديو في ١١ ديسمبر يشكو شكوى مُرة للشيخ علي يوسف من حملة جريدة اللواء عليه واتهامه بالخيانة وكان مما قاله: "كيف أمضي خمسة عشر عامًا في حروب عنيفة مع الإنجليز، ثم ينسى هؤلاء المفترون ذلك ويقولون: إني خائن، ولو كان ادعاؤهم شيئًا آخر لما صعب عليّ، ولكن لا يمكن أن أكون خائنًا".

(٢٥ ديسمبر – الاحتفال بمرور سنة على إنشاء الحزب الوطني):

عقد الحزب الوطني بدار اللواء (شارع نوبار) جميعته العمومية بمناسبة مرور عام على اجتماعها الأول وألقى محمد فريد خطابًا إضافيًا حول ما قام به الحزب من جهود عقب وفاة مصطفى كامل واستعرض أحوال البلاد استعراضًا كاملًا خلال العام المنصرم.

وقد سنّ الحزب الوطني تقليدًا جديدًا نافعًا، وهو أن يصدر تقريرًا إضافيًا يشمل كل نواحي الحياة المصرية مُعارضًا بذلك التقرير الإنجليزي، وفي كتاب عبد الرحمن الرافعي عن محمد فريد تفصيل عن مواد هذا التقرير وكان أهم ما تحدّث عنه محمد فريد في خطابه هو



حركة المطالبة بالدستور التي قويت واشتدت بعد انضمام مجلس شورى القوانين إليها ثم تحدّث عن مدارس الشعب التي شرع الحزب بالتعاون مع نادي المدارس العليا بإنشائها.

قرارات الجمعية العمومية:

- **وقد انتهت الجمعية العمومية بإصدار قرارين:**

١ - تجديد الاحتجاج على الاحتلال الإنجليزي.

٢ - طلب الدستور من الخديو.

الميزانية والحساب الختامى لعام ١٩٠٨:

جاءت نتيجة الحساب الختامى لعام ١٩٠٨ كما حرص الإنجليز منذ عهد كرومر أن يفعلوا وهو أن ينتهى الحساب الختامي بفائض في الميزانية، حيث قدرت الميزانية أن إيرادات عام ١٩٠٨ سوف تكون (١٥٠٣٠٠٠٠ جنيه فقد كانت الإيرادات الحقيقية في نهاية العام ١٥٥٢٢٠٠٠ جنيه، وحيث قدرت المصروفات في الميزانية بـ١٤٧٣٠٠٠٠ فإن ما صرف بالفعل كان ١٤٤٠٨٠٠٠ جنيه، أي أن الحساب النهائي كان بزيادة قدرها ١١١٤٠٠٠٠ جنيه.

(عام ١٩٠٩عيد الهجرة عطلة رسمية)

كان من أهم القرارات التي اتخذتها وزارة بطرس غالي من مستهل العام الجديد هو اعتبار أول السنة الهجرية يوم عطلة رسمية ففي عشرين يناير صدر ملحق للوقائع المصرية يتضمن القرار التالى: "بمناسبة أول السنة الهجرية الجديدة ستقفل نظارات الحكومة ومصالحها يوم السبت أول محرم سنة ١٣٢٧-٢٣ يناير سنة ١٩٠٩". وهكذا تقررت العطلة الرسمية في أعظم مناسبة إسلامية في عهد رئيس وزراء قبطي، وليس ذلك إلا دليلًا على عمق



مصريته، فما دامت أغلبية البلاد مسلمة فعلى رئيس حكومتها أن يحسّ بشعور هذه الأغلبية المسلمة لو كان مسيحيًا.

الحزب الوطني يحتفل:

وكان الحزب الوطني هو الذى استن هذه السنة منذ العام الماضى وأقام الاحتفال هذا العام بدار التمثيل العربي (مسرح الشيخ سلامة حجازي). ويهمنا من الاحتفال قصيدة حافظ إبراهيم التي تعتبر تلخيصًا وتصويرًا للأحداث الجارية وعلى ذكر حافظ إبراهيم، ففي الأعوام السابقة كان أحمد شوقي شاعر الخديوي يقف إلى جوار مصطفى كامل فكل ما يقوله مصطفى كامل نثرًا يردده أحمد شوقي شعرًا، حتى إذا مات مصطفى كامل من ناحية وتمت القطيعة بين الخديو والحزب الوطني من الناحية الأخرى غاب شوقي عن حفلات الحزب الوطني، وبرز حافظ إبراهيم فاحتل بدوره احتفالات الحزب الوطني. وإليك بعض أبيات من هذه القصيدة الرائعة والتي تشير إلى هجرة الرسول من ناحية وتشير إلى الأحداث الجارية من الناحية الأخرى، قال في مطلعها:

أطـــل علـــى الأكـوان والخلق تنظـــر
هــــلال رآه المسلمــــون فكـــــبروا

وقال عن هجرة رسول الله صلى الله عليه وسلم:

وهـــاجـــر فيـــه خـير داع إلـــى الهـــــدى
يحـــــف بـــه مـــن قـوة الله عسكـــــر

يمـــاشيــــه جـبريـــل وتسعـــى وراءه
مـــلائكــــة تـــرعـــى خطـاه وتخفـــر

بيسراه برهان من الله ساطع

هدى وبيمناه الكتاب المطهر

فكان على أبواب مكة ركبه

وفي يثرب أنواره تنفجر

حركة المطالبة بالدستور

وتمضي القصيدة في عشرات من الأبيات الرائعة تستعرض تاريخ الأحداث، ثم تعكس الروح العارمة التي كانت تغمر مصر آنذاك ونعنى بها روح المطالبة بالدستور قال:

ويا طالبي الدستور لا تسكنوا ولا

تبيتوا على يأس ولا تتضجروا

أدوا له صدر المكان فإنني

أراه على أبوابكم يتخطر

ولا تنطقوا إلا صوابًا فإنني

أخاف عليكم أن يقال تهوروا

لقد ظفر الأتراك عدلًا بسؤلهم

ونحن على الآثار لاشك نظفر

وقد عمت الفرحة أرجاء البلاد بأن أصبح الاحتفال بعيد الهجرة رسميًا فاقيمت الاحتفالات في طول البلاد وعرضها.



(٣٠ينـاير ١٩٠٩ تعيين الأمير حسين كامل رئيسًا لمجلس الشورى) :

في ٣٠ يناير صدر أمرٌ عالٍ بتعيين الأمير (البرنس كما كان يقال وقتها) حسين كامل رئيسًا لمجلس شورى القوانين والجمعية العمومية كان تعيينه في هذا المنصب بمثابة الإعلاء من مكانة المجلس وزيادة مكانته.

أول فبراير – انعقاد الجمعية العمومية

وعقدت الجمعية العمومية في أول فبراير برئاسة الأمير لأول مرة وكان قرار تعيينه رئيسًا للجمعية قد أحيا الآمال في قرب تحويلها إلى مجلس نيابى ولذلك كانت خيبة أملهم كبيرة عندما خلت خطبة الافتتاح التي ألقاها الخديو من الإشارة إلى مجلس النواب من قرب أو بعد، ولذلك أعرب أعضاء الجمعية عن استيائهم في الجلسة الختامية.

(١١فبراير ١٩٠٩ – ذكرى مصطفى كامل)

كان يوم الذكرى الأولى لوفاة مصطفى كامل في ١١ فبراير من هذه السنة رجةً في حياة البلاد الوطنية، فعندما خرجت مصر كلها في جزع ووله يوم وفاة مصطفى كامل، وكان من بين الحزانى من بنوا شهرتهم على أساس الهجوم عليه وأعنى به لطفي السيد محرر الجريدة، والذى نشر على سبيل المثال آخر خطاب ألقاه مصطفى كامل قبل موته تحت عنوان "ناقل الكفر ليس بكافر" فلما أن مات مصطفى كامل كان من أشد الناس جزعًا عليه حتى لقد ارتدى السواد وكان هو الذى دعا لإقامة تمثال لمصطفى كامل وبلغ من حزنه العميق إلى حد أن الدكتور محمد حسين هيكل يحدثنا في مذكراته أن هذا التصرف من (خاله) لم يعجبه ورأى فيه تناقضًا، وليس ذلك إلا صورة من الإحساس بالفجيعة، وقد كان قاسم أمين هو الذي أدرك أن هذا التفجع هو آية الوطنية المصرية التي بعثت، وعبّر عما حدث بأن قلب مصر قد



خفق، ولكن الإنجليز تصوروا أن ما حدث لا يزيد عن رد الفعل العاطفي الذي يحدث عند المصريين لدى أي وفاة، فلما أن حال الحول على وفاة مصطفى كامل وجاء يوم ذكراه كانت هذه فرصة الحزب الوطني ليظهر أن ما حدث يوم وفاة مصطفى كامل لم يكن مجرد انفعال وقتي، وإنما هو آية مشاعر وطنية عميقة، فراحت الصحف بعامة وجريدة للواء بخاصة تذكّر الأمة بهذا الحدث وكتب محمد فريد مقالًا نرى أن نقتبس منه فقرة تصور الأسس والأهداف التي احتفل بذكر مصطفى كامل للتعبير عنها، قال في اليوم السابق على الذكرى: إن الحفلات التي تقام غدًا في أغلب البنادر والقرى لأكبر دليل على نماء الشعور الوطني في البلاد وأكبر مشجع لنا على السير في هذا الطريق القويم طريق خدمة الوطن والسعي المتواصل لنيل الدستور والحصول على الجلاء مهما اعترضتنا من العقبات. إن الشعور الحقيقي ينمو كلما كان الطريق وعرًا قد مُهّد منه جزءٌ ليس بالقليل وأصبح الدستور على الأبواب بعد اتحاد مجلس الشورى والجمعية العمومية على طلبه ومآزرة الأمة لهما .. وبعد نيل إخواننا العثمانيين له، فثابروا .. إلخ).

وهكذا نرى أن المطالب الوطنية قد تحددت في مطلبين:

١ – الدستور

٢ – الجلاء

ومن هنا فإن المظاهرة التي قامت في اليوم التالي وعمت البلاد لم تكن مجرد انفعال أحدثته وفاة مصطفى كامل وإنما كانت مظاهرة قومية للتعبير عن تأييد هذين المطلبين، ولندع الآن لعبد الرحمن الرافعي يصف لنا هذه المظاهرة الوطنية الكبرى فقد كان شاهد عيان لها، بل ربما كان أحد منظميها قال:

"سار الموكب يوم ١١ فبراير ١٩٠٩ من دار اللواء بشارع الدواوين إلى مدفن الزعيم الأول فكان موكبًا رهيبًا أعاد إلى الأذهان جلال موكب الجنازة، احتشدت فيه طوائف الشعب وطلبة المدارس جميعًا واللجان الفرعية للحزب الوطني، وكان طائفة تحمل علمها مجللًا بالسواد، وسار الموكب على الترتيب الذى وضعته لجنة الاحتفال، وكان النظام كاملًا والسكون شاملًا، واخترق الشوارع المؤدية إلى المدفن فزخرت بالجموع الحاشدة، وكان لا يمر في طريق إلا ويسود السكون الواقفين على الجوانب. وعطلت قطارات الترام والعربات في كل مكان مر فيه، ورفعت المحال التجارية التي مر بها شارات الحداد اشتراكًا في الاحتفال وانتهى الموكب إلى مدفن الزعيم. ووقف على القبر شاعر النيل حافظ إبراهيم فألقى قصيدته التي جاء في مطلعها:

طـــوفـــوا بأركان هذا القبر واستلموا

وأقضـــوا هنـــالك مـــا تقضى به الذمـــم

- **ويبلغ حافظ ذروة الموسيقى والعاطفة الجياشة ورقة التعبير فيقول:**

إنـــي أرى وفـــؤادى ليـس يكذبنـــي

روحًـــا يحـــف بهـــا الأكبـــار والعظـــم

أرى جـــلالا، أرى نـــورًا أرى ملكًـــا

أرى محيـــا يحيينـــا ويبتســـم

الله أكـــبر هـــذا الوجـــه أعـرفـــه

هـــذا فتـــى النيل هـــذا المفـرد المعلـــم

غضـــوا العيـــون وحيـــوه تحيتـــه

مـــن القلـــوب إذا لـــم تسعـــد الكلـــم

واقسمـــوا أن تـــدودوا عـــن مبادئـــه

فنحـــن فـــي مـــوقف يحلـــو بـــه القســـم

يقول عبد الرحمن الرافعى (ولابد أن كان واحدًا من الحاضرين) وعند وصول حافظ إبراهيم إلى هذا البيت الذى دعا فيه إلى القسم ضج الحاضرون بالهتاف أقسمنا أقسمنا، فكان هذا اليوم يومًا مشهودًا في تاريخ الحركة الوطنية.

وفي خلال هذه الفترة قامت حكومة غالي بعمل يحسب لها ولا يمكن إنكاره أو غض النظر عنه، بل لابد وأن يذكر من إنجازات غالي السياسية ألا وهو «جعل جلسات مجلس الشورى علنية بعد أن كانت سرية لا يدرى عما يجري بداخلها».

(٣مارس ١٩٠٩ جعل جلسات مجلس الشورى علنية):

كان محالًا أن لا يتجاوب الإنجليز مع الرغبة العارمة في أن يكون للأمة مجلس نواب، فسمحوا للحكومة أن تقوم بإجراء شكلي متصورين أنه لن يقدّم أو يؤخّر من الناحية العلمية، ولكنا سنرى أن هذا الإجراء الذى تصوره الإنجليز شكليًا سيحول الجمعية العمومية بالفعل إلى مجلس نواب يُصدِر قرارًا حاسمًا في قضية مصيرية، أما هذا القرار الذى نتحدث عنه فهو جعل جلسات مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية علنية بعد أن كانت سرية منذ إنشائها سنة ١٨٨٣ فصدر القانون رقم ٣ لسنة ١٩٠٩ وهو يقضى بذلك.

(٢٥مارس — بعث قانون المطبوعات):

في ٢٥ مارس ١٩٠٩ أقدمت حكومة بطرس باشا غالي على إجراء أقام الدنيا وأقعدها، وقد اعتبر الإجراء بمثابة لطمة كبيرة وجهت إلى الحركة الوطنية، وقد كان صدوره بمثابة مفترق الطرق بالنسبة لحكومة بطرس غالي التي استقبلتها الأمة كما رأينا استقبالًا حسنًا، فلم يكد هذا الإجراء يقع حتى فقدت الحكومة ثقة العناصر الوطنية كلها على اختلاف مناهجها.

أما هذا الإجراء الذى نعنيه فهو إحياء قانون قديم للمطبوعات كانت حكومة الثورة العرابية قد أصدره عام ١٨٨١ لحماية الثورة آنذاك، فلما أن احتل الإنجليز مصر توقف العمل بهذا القانون، وكان كرومر من المؤمنين بحرية الصحافة ويقول أن حرية الصحافة تطلعه على تيارات ما كان ليطلع عليها لو لم تكن هناك حرية للصحافة، وهكذا كان مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية يطالبان بتقييد الصحافة وكرومر يرفض، فلما أن ذهب كرومر وحل محله جورست، وحلت سياسة الوفاق واشتدت الحركة الوطنية، اتفقت الأطراف المعنية (الخديو والإنجليز والحكومة على بعث القانون، فأصدر مجلس الوزراء في ٢٥ مارس القرار التالى "أن الحكومة منذ سنة ١٨٩٤ لم تنفذ قانون المطبوعات الصادر في ٢٦ نوفمبر سنة ١٨٨١ وحيث إن الجمعية العمومية طلبت من الحكومة في ٢٦ مارس سنة ١٩٠٢ ردع الجرائد عن تجاوزها الحدود وعن الفوضى التي وصلت إليها وأرسل إليها مجلس شورى القوانين طلبًا مثل ذلك في ٣٠ يونيو سنة ١٩٠٤، وحيث إن عدم تنفيذ قانون المطبوعات لم يزد هذه الجرائد إلا تماديًا في التطرف والخروج عن الحد حتى أدى ذلك إلى شكوى الناس بلسان الجمعية العمومية ومجلس شورى القوانين من هذه الحالة التي أضرت بمصالح البلاد



ضررًا بليغًا، فقد قرر مجلس الوزراء ما يلي: يعمل بأحكام قانون المطبوعات فيما يتعلق منها بنشر الجرائد في القطر المصرى".

مذكرات شفيق باشا وقانون المطبوعات:

ولقد حدثنا شفيق باشا طويلًا عما جرى وراء الستار قبل إصدار هذا القرار وكان الخديو على ما يبدو هو صاحب الاقتراح فصدع بطرس غالي بهذا التوجيه، فاتصل بجورست الذى لابد أن يكون رحب به كل الترحيب، ولكن المحيطين بالخديو خوفوه عاقبة هذا الأمر وقد سجّل لنا شفيق باشا فيما سجّل مقابلة عاصفة بين الشيخ على يوسف وبين الخديو حول هذا الموضوع مما جعل الخديو بالفعل يتراجع عن هذا الإجراء، ولما كان الوزراء (محمد سعيد وسعد زغلول وحسين رشدى) كانوا معارضين في الموضوع منذ البداية فقد عملوا على إيقاف الموضوع.

صدى القانون:

ويجمل لنا شفيق باشا رد فعل هذا القرار تحت العنوان السابق ويقول: نشرت الوقائع الرسمية في ٢٧ مارس قرار مجلس النظار بتنفيذ قانون المطبوعات لسنة ١٨٨١ على الصحف والمطابع والقرار الخاص بتكليف ناظر الداخلية بإحالة المتهمين على القضاء ما لم يقرر مجلس النظار تطبيق مادة ١٣ من القانون المذكور فثارت لذلك جميع الصحف والمطابع والقرار الخاص بتكليف ناظر الداخلية بإحالة المتهمين على القضاء ما لم يقرر مجلس النظار تطبيق مادة ١٣ من القانون المذكور. فثارت لذلك جميع الصحف وحملت «اللواء» على القانون بعنف ووردت تلغرافات للحكومة بالاستياء منه، وفي اليوم التالي ذهب الخديو إلى المحطة لتوديع الدوق أوف كنت، وفي أثناء ذهابه وعودته إلى عابدين لاحظ أن بعض الطلبة الذين ينتمون

إلى الحزب الوطني كانوا جالسين على قهوة الشيشة وغيرها وهم في حالة عدم اكتراث، ولما مر عليهم لم يتحركوا ولم يقفوا لأداء السلام بل بالعكس رفعوا ساقًا فوق ساق ونظروا إليه، وقد شعر سموه أنه لا بد وأن يكون الحزب كلفهم بتنظيم هذه المظاهرة انتقامًا منه بسبب قانون المطبوعات والصحافة.

وفي يوم ٢٩ مارس حضر للسراي سكرتير الحزب الوطني وسلمنى خطابًا بإسم الخديو وفيه احتجاج من لجنة إدارة الحزب الوطني، وبلغنى من سموه بعد ذلك أنه ورد للنظام إنذار بأن عشرة من الطلبة سينتقمون منهم ويقتلونهم.

(٢٧مارس تقرير الإنجليز):

في هذا اليوم تم نشر وتوزيع التقرير السنوي الذى يرفعه المعتمد البريطاني إلى وزير خارجية إنجلترا (السير ادوارد جراي) وجاء في أوله: اتشرف برفع تقريري عن التقدم الذي تم في مصالح الحكومة المصرية عام ١٩٠٨.

وقد استعرضنا بالتفصيل فيما سبق تقرير سنة ١٩٠٧ ولا يعدو هذا التقرير أن يكون نسخة مكررة، وقد اقتبسنا منه بعض التعليقات على شتى المسائل، وأرى أن أنقل نص ما جاء في هذا التقرير عن الجامعة ذلك المولود الجديد الذي أقامته الأمة تعبيرًا عن إرادتها في مقاومة الإنجليز بالاستزادة من العلم. وإليك نص ما جاء في التقرير:

الجامعة المصرية:

ذكرت في تقرير السنة الماضية المبادئ العمومية التي اقترح اتباعها في إدارة هذا المعهد العلمي وقلت: أن الحكومة مستعدة لأن تنشّط المشروع بكل طاقتها وتمده بمعونتها. وأقول



الآن: إن سمو الخديو فتح الجامعة في شهر ديسمبر الماضي فدخلت في سنتها الأولى في أحوال تبشّر بالنجاح وأهم الأغراض التي ترمي إليها الجامعة هى:

أن يكون فيها أساتذة قادرون على إلقاء خطب بالعربية عن أخص العلوم التي تدرس في أوروبا، وتوصّلًا إلى هذا الغرض، أرسلت ١١ تلميذًا إلى أوروبا ليدرسوا دروسًا عالية في جامعات لندن وباريس وليون وقد جاءت التقارير عن نجاح هؤلاء التلامذة بما يشرح الصدر.

١ - إطلاع الجمهور في مصر على أحدث ما وصلت إليه العلوم والآداب في أوروبا وذلك بإلقاء محاضرات في آداب اللغة الإنجليزية واللغة الفرنساوية وتاريخ الحضارات الشرقية القديمة وتاريخ حضارة الإسلام وعلاقة العالم الإسلامي بالغرب، والأساتذة خمسة ثلاثة أوربيون ومصريان ومتوسط عدد الذين يحضرون هذه المحاضرات ١٢٠ وهو عدد كبير يفوق ما كان منتظرًا. وقد بلغ عدد الذين قيدوا أسماءهم بين طلاب الجامعة ٧٥٤ منهم ٦٧٨ من المصريين بينهم ٥٠٨ مسلمون وبين الطلاب ٢٤٣ من مستخدمي الحكومة و ٣١ من النساء.

أول أبريل – المظاهرات تصل إلى الذروة:

منذ صدر الأمر ببعث قانون المطبوعات عمّت الدوائر الوطنية وبخاصة من الشباب موجة من السخط أشار شفيق باشا إلى بعض منها، ولكن الذى لم يتوقعه الإنجليز بحال هو أن ينظم الشباب مظاهرات صاخبة رغمًا من تحذيرات وزارة الداخلية، ووصلت هذه المظاهرات إلى ذروة لم تشهدها البلاد من قبل في أول أبريل حيث احتشد أكثر من عشرة آلاف شخص على ما يروى عبد الرحمن الرافعى اجتمعوا في حديقة الجزيرة (بحيث توجد أرض

المعارض الآن) وساروا فوق كوبرى قصر النيل قاصدين ميدان الأوبرا، وهناك تصدى لهم البوليس تحت رئاسة الحكمدار الإنجليزي هارفي باشا، وهنا يشبت معركة لأول مرة بين المتظاهرين والبوليس فأصيب الكثيرون، واعتقل البوليس العشرات وقدم الزعماء إلى المحاكمة فحكم على البعض بالحبس.

ومن المحقق أن هذه المظاهرة كانت شيئًا جديدًا في حياة مصر السياسية منذ الاحتلال البريطاني بحيث أنها كانت أول شيء يقص على الخديو وهو بعد لا يزال في محطة السكة الحديد وقد وصل إليها عائدًا من السودان حيث كان يفتتح ميناء بور سودان وإليك ما قاله شفيق باشا في مذكراته:

مظاهرة الطلبة:

ولما عاد سموه إلى القاهرة في ٥ أبريل بعد افتتاح بور سودان كان النظار في انتظاره مع البرنس محمد على باشا فعلمنا منهم أنه وقعت أثناء غياب سموه مظاهرة كبيرة قام بها الطلاب المنتمون للحزب الوطني، وأن هارفي باشا الحكمدار الذى كان مُشرفًا على تشتيتهم سقط عن جواده ولكن البوليس تمكن من القبض على ناصية الحال وقبض على عدد من المتظاهرين لتقديمهم للمحاكمة، وعلمنا أن جيش الاحتلال كان على استعداد لأول إشارة، وأن القائد العام كان يراقب بنفسه المظاهرة في ميدان الأوبرا. وقد لامهم على عدم إرسال الأخبار إليه مدة غيابه ولا سيما في أمر بهذه الخطورة.

ثم يحدثنا شفيق باشا كيف أُثير موضوع قانون المطبوعات في مجلس شورى القوانين حيث اقترح على باشا شعراوي إلغاء القانون فعارضه إسماعيل باشا أباظة، لأن المجلس لا يملك سلطة الإلغاء والأصح أن يطلب المجلس من الحكومة عمل قانون جديد يكون



صالحًا. فتقدم أحد أعضاء المجلس وهو مقار باشا عبد الشهيد للموافقة على القانون بحالته فكان أن حصل اقتراحه على أغلبية، ويُعلّق شفيق باشا على هذه النتيجة بقوله:

"ولقد كانت هذه النتيجة سيّئة المغزى بالنسبة للأمة المصرية وتقديرها لحرياتها وحقوقها، ولكن الذنب في ذلك يرجع إلى الخلاف بين أباظة باشا وشعراوي باشا، فمكن عبد الشهيد باشا من إحراز الأغلبية".

(١٢ أبريل محمد فريد وانقلاب في الأستانة):

في الثانى عشر من أبريل حدث حادث من هذه الحوادث التي ثبتت ما في الكون من أسرار غامضة، فلأول مرة وفي غير الوقت الذى اعتادت الناس فيه أن تسافر إلى استنبول قرر محمد فريد أن يسافر إليها فلا يكاد يصل حتى يشهد عزل السلطان عبد الحميد، بحيث يتصور الكثيرون أنه كان ضالعًا في هذا العمل، ولأنقل نص ما قاله هو في

مذكراتـه :

"في تسعة أبريل من السنة المذكورة سافرت إلى الأستانة لأول مرة في حياتى فوصلنا في يوم ١٢ منه وفي صبيحة ١٣ منه حصلت "الحركة الارتجاعية" المشهورة التي انتهت بعزل السلطان عبد الحميد بقوة حزب الاتحاد والترقي وهمة البطل محمد شوكت باشا. ومن غريب المصادفات أنها حصلت صبيحة وصولى فأخذت أرسل الأخبار تلغرافيًا للـواء في اليوم مرتين أو ثلاثًا وكانت اخباري أصدق أخبار بما سيحصل هنالك، ولذلك سافرت فجأة. والحقيقة أن سفري كان لتوطيد الروابط بين حزبنا ورجال الاتحاد. ولقد حضرت صلاة الجمعة مع السلطان عبد الحميد بجامع حميدية قبل عزله وحضرت الصلاة في أول يوم جمعة عقب تولية محمد رشاد الخامس في جامع أيا صوفيا وكنت أنشر كل ما رأيته مفصلًا في



مقالاتي التي كان ينشرها اللواء حينئذ ثم عدت إلى القاهرة في أوائل مايو بعد أن أمضيت في الآستانة ثلاثة أسابيع فقط.

(٣٠ مايو سفر الخديو إلى الأستانة) :

أشرنا فيما سبق أثناء التحدث عن سفر محمد فريد إلى الأستانة عن خلع السلطان عبد الحميد، وتولية محمد رشاد، وكان طبيعيًا أن يسافر الخديو لتهنئة السلطان الجديد، فسافر في ٣٠ مايو فوصل في أول يونيو ونشرت الوقائع المصرية بلاغًا يتحدث عن الحفاوة الكبيرة التي استقبل بها الخديوي.

(٢٨ يونيو مقال عنيف للشيخ عبد العزيز شاويش) :

في يوم ٢٨ يونيو ١٩٠٩ نشرت جريدة اللواء بمناسبة ذكرى دنشواي مقالًا عنيفًا كتبه الشيخ عبد العزيز شاويش طعنًا في بطرس غالي رئيس الحكومة. وقد رأينا كيف تناست الأمة ذلك عند تشكيل الوزارة حتى كتب محمد فريد نفسه يرحب بالوزارة الجديدة، ولكن بعث قانون المطبوعات لم يلبث أن أعاد إلى الذاكرة هذا الموقف، فكان أن كتب عبد العزيز شاويش ما كتب، فأوعزت الحكومة إلى النيابة العمومية عبد العزيز شاويش للمحاكمة.

الحكم على الشيخ شاويش :

في الخامس من أغسطس صدر حكم محكمة عابدين الجزئية وهو يقضي بالغرامة (٤٠ جنيهًا) فاستأنف النيابة الحكم. وفي ٢٥ أغسطس صدر حكم محكمة الجنح المستأنفة، وكانت مشكلة من (برغوص أغوبيان بك وعضوية مستر كلابكوت وإبراهيم يونس بك). فعدلت الحكم إلى الحبس ٣ شهور.



إنذار جريدة اللواء:

وفي ذات اليوم الذى صدر فيه حكم المحكمة الذى يقضى بحبس الشيخ عبدالعزيز شاويش أنذرت الحكومة جريدة اللواء الإنذار الأول تمهيدًا لاغلاقها كما يقضى قانون المطبوعات، وذلك بحجة أنه نشر مقالًا عن شاب هندى يدعى (دنجرا) كان قد اغتال في لندن السير كيرزون ويلى أحد حكام الهند السابقين وقد اعتبر المقال تحريضًا على الجرائم. فكان لصدور الحكم بحبس على الشيخ شاويش وتوجيه الإنذار في يوم واحد موجة استياء غمرت البلاد حتى أن الأستاذ على الغاياتي في كتاب وطنيتي يحدثنا عن قيام مظاهرة ضخمة في حديقة الأزبكية يوم ٣٠ أغسطس، أي بعد الحكم على الشيخ شاويش بخمسة أيام وألقيت في المظاهرة الخطب الوطنية. وتمت الموافقة على اقتراح بإنشاء وسام شعبي يطلق عليه إسم "وسام الشعب" ليتقلده عبد العزيز شاويش يوم خروجه من السجن، مما سنعود إليه في حينه.

أفول نجم:

في غضون شهر أغسطس كانت أحدى المآسى الإنسانية تتكامل ونعني بها مرض السيد محمد توفيق البكري مرضًا عقليًا، والسيد محمد توفيق البكرى هو أحد نجوم المجتمع المصري فبهذه الحقبة فهو أحد كبار المطالبين بالدستور وهو مؤلف أول مجمع شعبي للغة العربية وهو صاحب كتاب "صهاريج اللؤلؤ" الذي كان مدرسة كاملة، وكان مصطفى ويختمه بقوله "وقد زرته فوجدته في حالة يرثى لها من التطورات المؤلمة. وبذلت كل جهد لطمأنته وأبلغته المنفلوطي قد اعترف ببعض أبيات من الشعر فيها تهجم على الخديوي وحكم عليه بالحبس من أجلها ولكن الأستاذ عباس محمود العقاد يرى أن صاحب هذه الأبيات

الحقيقى هو محمد توفيق البكرى، وعلى أية حال فقد كانت نقطة شعور محمد توفيق البكرى أن الخديو يضطهده هي عقدة الإضراب الذهنى الذى ألمّ به، فيحدثنا شفيق باشا في مذكراته حديثًا مستفيضًا غمره، رضاء الخديو عنه وعمله على معونته. وخرجت من عنده بعد أن قمت بكل ما أمكنني لراحته".وبعد ذلك تمت مسألة السلفة وسافر البكرى للاستشفاء بالعصفورية[1].

(١٣ سبتمبر: قانون مجالس المديريات):

كان لا مناص بعد أن اشتد تعلق الجماهير بالدستور باعتباره السبيل لإشراك الأمة في تسيير شئونها أن يخطو الإنجليز (وهم الدستوريون بطبعهم) خطوة يذرّون بها الرماد في أعين المصريين، بأعلنوا عن اهتمامهم بتدعيم الحكم المحلي كما تمثله مجالس المديريات، وعلى ذلك فقد صدر في هذا التاريخ (٣١ سبتمبر) لقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٠٩ وهو يقضي بتعديل النظام الأساسي لمجالس المديريات[2]، فأصبح لكل مركز من مراكز المديرية عضوان وخوّلت هذه المجالس سلطة قطعية في فرض ضريبة إضافية على الأطيان لا تتجاوز في مجموعها ٥٪ من الضرائب الأصلية وذلك لإنفاقها على المنافع العمومية وبخاصة التعليم. وخول المجلس بعد ذلك كثيرًا من الاختصاصات التي كانت من اختصاص وزارة الداخلية، وانقض شرط المال الذى يجب أن يدفعه كل عضو على سبيل الضرائب من خمسين جنيهًا في السنة إلى ٢٥ جنيهًا إذا كان حائزًا على شهادة عليا.

---

[1] مستشفى الأمراض العقلية بلبنان وستدخل إليها بعد حين من الزمان الأديبة الشهيرة "مي".

[2] المديريات هى التى أصبح يطلق عليها الآن اسم محافظات.

جورست ومجالس المديريات :

وقد أفاض جورست طويلًا في تقريره السنوي عن هذه الخطوة الجديدة، وننقل آخر فقرة من حديثه المستفيض لأنها تصور ما جرى في انتخابات هذه المجالس وتصور من ناحية أخرى طنطة الإنجليز بهذه الخطوة: كان عدد الأعضاء المطلوب انتخابهم ٨٢ فتقدم ٢٤٧ مرشحًا للانتخابات وقد اشتدت المناظرة بينهم جدًا في أحوال كثيرة وقد طعن في صحة انتخاب ٤٢ من الـ٨٣ الذين انتخبوا وأهم أسباب الطعن بأن المنتخبين لم يستوفوا شرط إدراج أسمائهم منذ خمس سنوات. ذلك أن الكثيرين لما علموا أن الحكومة تنوي توسيع اختصاص مجالس المديريات أدرجوا أسماءهم عام ١٩٠٨ وختم جورست هذه الفقرة من تقريره بقوله "إن هذا القانون سيكون على توالي الزمن خطوة ذات شأن في إعداد المصريين لحكم أنفسهم بأنفسهم".

محمد فريد في مؤتمر جنيف للطلبة المصريين :

اكتسبت مؤتمرات الطلبة المصريين في أوروبا أهمية غير عادية على عهد محمد فريد نظرًا للتضييق الذى بدأت الحركة الوطنية تلقاه داخل مصر من ناحية، ولرسوخ تقاليد العمل الوطني في أوربا والذى بدأ ونما في عهد مصطفى كامل وازدهر في عهد محمد فريد وأرى أن أثبت برنامج أحد هذه المؤتمرات كنموذج "للجد والدراسة".

افتتح المؤتمر يوم ٣١ سبتمبر سنة ١٩٠٩ واستمر منعقدًا ثلاثة أيام وتليت فيه رسالة من مستر ولفرد بلنت اعتذر فيها من عدم حضوره المؤتمر وطعن في سياسة الاحتلال البريطاني وخطب به من أحرار الإنجليز المستركير هاردي والمستر بارنس والمستر هارتون معربين عن

تأييدهم للقضية المصرية. وهذه خلاصة بقية المواضيع التي ألقيت بالمؤتمر أو قدمت له وجعلها برنامجًا له.

مواضيع باللغة الفرنسية:

- نظام الحكم في مصر – لرئيس الحزب الوطني محمد فريد بك.
- مركز مصر الدولي للجنة المؤتمر.
- نهضة الشرق ومصر للأستاذ محمد لطفي جمعة.
- السودان للأستاذ علي الشمسي.
- التعليم العام في مصر.
- تعليم الشعب (الدكتور سيد مرعي).
- حرية الصحافة للجنة.
- مسألة حيدة مصر للجنة.
- القضاء على الحرية السياسية في مصر والخطر الذي يهدد وادي النيل (لصادق أفندي ميخائيل).
- سياسة الإنجليز في مصر للأستاذ أحمد لطفي السيد بك.

مواضيع باللغة الإنجليزية:

- سيئات الاحتلال: الأستاذ عثمان صبري.
- الحركة الوطنية، ومستقبلها: مسيو تيودور رورستين.
- مصلحة الصحة: الدكتور منصور رفعت.
- المقارنة بين المسألة المصرية والمسألة الأيرلندية: حامد العلايلي.



- مصر والاحتلال: الأستاذ محمد.

موضوعات باللغة العربية :

- تقرير عن مدرسة المهندسخانة المصرية.
- السودان المصري: الأستاذ مصطفى الشوربجيز
- مصلحة السكة الحديد.
- تقرير عن الجيش – لفيف من الضباط.
- نظرة تاريخية عن السياسة الإنجليزية في مصر والخطة التي يجب اتخاذها نحو بريطانيا بقلم الأمير أفندي العطار.
- حل المسألة المصرية: عبد السلام.
- فضائح مصلحة خفر السواحل.
- نهضة المصريين وواجباتهم: محمد لطفي جمعة.
- مدرسة الحقوق الخديوية: أمين أفندي الرافعي.
- الاحتلال والدستور في مصر: محمود حمدى السخاوي أفندي.
- الجيش المصري قبل الاحتلال وبعده.
- مصلحة البريد.
- اشتراك جيش الاحتلال فيمتهريب الحشيش: فهمي أفندي الإسكندراني.
- تقرير عام عن مسألة التعليم في مصر برنامج للتعليم: الدكتور سامي كمال.



أكتوبر ١٩٠٩ : مسألة امتياز قناة السويس :

نصل الآن إلى أخطر مسألة لا نقول شغلت الرأي العام، وإنما استغرقت الرأي العام واتخذ منها المصريون سبيلًا لإظهار إرادتهم في مواجهة الإنجليز والأجانب فلم يعنهم أن يتقصوا في دقة حقيقة ما قد يعود على مصر من نفع مالى بقدر ما أصبح يعنيهم أن يرفضوا عرضًا تقدمت به شركة قناة السويس ووافق عليه الإنجليزي، وتحولت المسألة إلى مسألة حياة أو موت ودفع بطرس غالي حياته بالفعل وانتهى الموضوع برمته إلى انتصار الإرادة المصرية، وكان يجدر بالإنجليز أن يروا فيما حدث صلابة هذا الشعب ومدى عزمه وتصميمه بحيث لا يمكن أبدًا ثنى إرادته ولكن الإنجليزي الذين لم يكن من مصلحتهم استيعاب الدروس لأم يقفوا أمامه طويلًا، ولنبدأ الآن القصة من بدايتها كما وردت في مذكرات شفيق باشا فقد بسط الموضوع في بساطة ووضوح وكشف عما كان يجرى وراء الستار.

قال شفيق باشا في مذكراته :

لما شعرت شركة قناة السويس بحاجة الحكومة المصرية إلى المال انتهزت هذه الفرصة وعرضت على الحكومة المصرية أن تصرح لها بمد امتياز القناة أربعين سنة جديدة مقابل أربعة ملايين جنيه وكان المستشار المالي[1] يميل للأخذ بهذه الفكرة وكذلك السير جورست وبطرس باشا، إلا أن الرأي العام كان ضدها وكذلك بعض النظار كسعد باشا وحسين رشدى باشا ومحمد سعيد باشا وكتبت الصحف بهذه المناسبة كتابات شديدة وتماطرت البرقيات والاحتجاجات على الرأي من الأعيان والأحزاب والهيئات المختلفة ووردت لنا برقيات من محمود سليمان باشا وعلى شعراوى باشا وأحمد يحيى باشا يطلبون فيها طرح المشروع على

[1] الإنجليزي وقد كان هو الكل فى الكل فى إدارة الحكومة.

الجمعية العمومية، وكذلك جاءنا مثل هذا الطلب من حزب الإصلاح[1] وأرسلت احتجاجات لناظر الخارجية البريطانية ولرئيس النظار بطرس باشا، وقد كلفني الخديو أن أسلم بطرس باشا هذه البرقيات وأن أفهمه أن سموه يخشى أن تكون هذه الحركة ضده شخصيًا فيلزمه أن يحترس منها. وأن سموه لا يرى مانعًا بعد هذه الحركة القوية أن يعوض المشروع على الجمعية العمومية حتى تخف مسؤولية النظارة، وقد قابلت قبلها محمد سعيد باشا وفهم مهمتي فالح على في القيام بها خير قيام وإقناع بطرس باشا اقتناعًا تامًا، ولما قابلته أبلغته رأى الخديو وردت عليه "أننا نجتهد الآن يا باشا في إزالة ما علق بالنفوس من حادثة دنشواي بدلًا من أن نضيف إليها أمرًا جديدًا تقع مسئوليته عليك، فقال لي: حينئذ "يلزم أن يتفاهم أفندينا مع جورست" قلت له: وأنت أيضًا، فوعد بذلك، وظهر لي أنه اقتنع بطرح المسألة على الجمعية العمومية وتوجهتُ للمنتزه يوم ٣١ أكتوبر فعرضت على الخديو كل ما سمعت من الأحاديث، وبينما كنت معه حضر محمد سعد باشا وأخبرنا أن الرئيس تقابل مع جورست وأقنعه بضرورة استشارة الجمعية العمومية فقبل. وبالفعل حضر جورست في صباح اليوم التال وقابل سموه في سراى رأس التين وتحادثا طويلًا في الموضوع واتفقا على عرض المشروع على الجمعية على شرط أن يدافع عنه سعد زغلول، ويكون رأى الجمعية قاطعًا، وقال جورست: أنه إذا لم توافق الجمعية فسيكتب لحكومته لتصرف نظرها عن المشروع، وقد اطمأنت النفوس عندما أذيع قرار الحكومة بصفة رسمية. ونكتفي بهذا القدر من الحديث عن مد امتياز قناة السويس ريثما نرجع إليه في الباب التالي.

---

[1] حزب الإصلاح هو حزب الخديو الذى كان يرأسه الشيخ على يوسف.

(١٥ نوفمبر – حق سؤال الوزراء):

كان شغل مصر الشاغل (كما رأينا) هو تدعيم سلطان الأمة الدستوري، وقد خطت الحكومة خطوة جديدة بعد تقريرها علنية الجلسات وهو أن يكون لأعضاء مجلس شورى القوانين حق سؤال الوزراء عن الشؤون الجارية، فأصدر مجلس النظار في ١٥ نوفمبر قرارًا هذا نصه:

" أن مجلس النظار يميل لإجابة مجلس شورى القوانين عن الأسئلة التي يوجهها أعضاؤها إلى الوزراء فيما يختص بالمسائل الإدارية ذات المصلحة العامة، وقد ظهر هذا الميل في عدة ظروف سابقة، لهذا رأى تقرير خطة للسير عليها في السؤال والجواب. ومضى القرار بعد ذلك يحدد القواعد التي تحكم الموضوع.

جورست يندد بالمجلس :

لم يكن جورست يدع فرصة لا يندد فيها بمجلس شورى القوانين وأن يثبت عدم أهلية المصريين للحكم النيابي، فمن ذلك استشهاده بما تم في المجلس بمناسبة هذا الموضوع فقال في تقرير ١٩٠٩: "ومنها أنه لما أبلغت الوزارة المجلس استعدادها للإجابة على الأسئلة التي يسألها الأعضاء عن الشئون العمومية وهو امتياز لا ينطوي تحت القانون النظامي ولا تخفي قيمته على الواقفين على تاريخ المجالس النيابية – اقتصر الأخذ والرد في المجلس على ما إذا كان يعد هذا الامتياز منحة من الحكومة أو حقًا من حقوقه القديمة ولم ترد إشارة تدل على تقديره المزايا الفعلية التي يجنيها من تبرع النظر بهذا الأمر حق قدره. انتهى ما جاء في التقرير.

وهذا الذى رواه جورست هو ما يقطع بأهلية المصريين، بل بكفاءتهم واقتدارهم على مزاولة العمل البرلماني فها هو ذا جورست نفسه يتحدث عن تبرع الحكومة بهذا الامتياز،



ومن قبل ذلك تحدث قرار مجلس الوزراء عن "ميل الحكومة" وبدت المسألة كلها في صورة "تفضل من الحكومة". ومن هنا يتجلى نضج ووعي أعضاء المجلس حيث رفضوا قبول هذا التصور وقرروا أن ذلك حق أصيل من حقوق المجلس، وذلك كله تفاديًا من أن تعود الحكومة لسحب هذا الحق باعتباره منحة، وهكذا ترى أن ما ينعاه جورست على المجلس هو عين ما يشهد لهذا المجلس من كفاءة واقتدار، ولا عجب في ذلك فهو صراع بين المستعمر والأمة التي تقاوم الاستعمار.

(٢٢ نوفمبر تقليد عبد العزيز شاويش وسام الشعب) :

في يوم الاثنين ٢٢ نوفمبر (٩ ذى القعدة ١٣٢٧) خرج عبد العزيز شاويش من السجن بعد أن أتم مدة الحبس الصادرة عليه فاستقبله الشعب في مظاهرة ظلت اصداؤها تتردد حتى سمعت عنها شخصيًا فيما سمعت أن الشباب المتحمس أبى ألا يجر العربة التي كان يمتطيها بدلًا من الخيل، والشيء المحقق أنه كان أول شيء من نوعه في مصر أن يكتتب الشعب لإنشاء وسام يهدى إلى عبد العزيز شاويش يوم الإفراج عنه يطلق عليه إسم وسام الشعب، وقد أهدى له في حفل أقيم في فندق (شبرد القديم) وكان الوسام يتألف من ثلاث قطع ذهبية نُقش على الأولى رسم الأهرام وكتب تحت الرسم "تذكار الشعب إلى الشيخ عبد العزيز شاويش إعترافًا بوطنيته الصادقة" والثانية هى أكبر حجمًا رسم عليها صورة نبات كان الأقدمون يتخذونه رمزًا للفوز والنصر ونقشت عليها هذه الآية الكريمة "ولنبلونكم حتى نعلم المجاهدين منكم والصابرين ونبلو أخباركم" والثالثة هلال في وسط نجم، وقد نيطت هذه القطع الثلاث بوشاح من الحرير الأحمر والأبيض وكانت كل واحدة منها مرصعة بالأحجار الكريمة.

قصيدة علي الغاياتي:

وقد نشرت جريدة اللواء في صبيحة الإفراج عن شاويش قصيدة رائعة لعلي الغاياتي استهلها بقولة:

عــــادت إلــى القلــم المنشــود ســيرتــــه

ولاح بــدر "اللـــوا" من بعد مـا احتجبــا

- **وكان مما جاء فيها:**

عبد العــزيــز كفــاك السجـــن منقبـــة

يــزيـــدك الفضــل مــن آثارهــا لقبـــا

- **وختمها بقوله:**

هـــذا وســامـــك قـد صاغت حشاشتــه

وفـــي ثنــايــاه سـر الحـب قـد كتبــا

- **إلى أن قال:**

وانتشـــر لـــواءك فـــي مصــر يؤيـــده

نصــــر مـــن الله أن جـــاء أو ذهبـــا

ديسمبر رحلة الخديو إلى الحج:

كان أهم حدث ختمت به سنة ١٩٠٩ هو قيام الخديو برحلة إلى الحجاز لأداء فريضة الحج، وقد رافقته في الرحلة السيدة والدته "والدة باشا" وقد تحدث شفيق باشا عن تفاصيل الرحلة، وألّف محمد لبيب بك البتانوني عليها كتابًا.



وقـائع تسجيل لعام ١٩٠٩:

وثمّة بعض الوقائع التي يجدر بنا أن نسجلها لعام ١٩٠٩ ففي هـذه السنة بـدا التنقيب عن البترول يأخذ أهمية فاكتشف آبار للزيت في منطقة "جمسة" ولكن البشر بعد أن تم اكتشافها أغلقت[1]

أول تشريع عمالي:

وفي هذه السنة صدر أول تشريع عمال وذلك بخصوص تشغيل الأحداث في المحالج دون سن التاسعة وأن يقتصر عملهم على ثماني ساعات في اليوم الواحد ولا يعملوا بالليل ويعتبر ذلك كما قدمنا هو أول تدخل من الدولة في مسال العمل وفي كتابنا "علاقات العمل وهيئة التحكيم" تفصيل كامل عن هذا التشريع وظروف إصداره.

تألق نجم في دنيا الأدب .. المنفلوطي:

وإذا كان عام ١٩٠٩ قد شهد أفول نجم السيد محمد توفيق البكري على ما قدمنا، فقد شهد في ذات الوقت تألق نجم مصطفى لطفي المنفلوطي وذلك بمناسبة جريدة الشيخ على يوسف "المؤيد" ويحدثنا أحمد حسن الزيات كيف كان هو وزميله طه حسين ينتظران في لهفة هذه المقالات، ولكن لصدور هذه الملاقات مجتمعة في ظهور كتابة الشهير "النظرات" وهو مجموعة المقالات التي كان ينشرها تباعًا في جريدة الشيخ على يوسف "المؤيد" ويحدثنا أحمد حسن الزيات كيف كان هو وزميله طه حسين ينتظران في لهفة هذه ولكن صدور هذه المقالات مجتمعة في مدرسة المنفلوطي وظهور المدرسة التي نشأتا في صبانا نرى فيها المثل الأعلى للكتابة.

---

[1] لم يكن الإنجليز فى عجلة من أمرهم لاكتشاف البترول فقد قامت عظمتهم على الفحم وكان كل شيء لا يزال يسير بالفحم.



المقاهي – أندية أدبية:

ويحدثنا على الغاياتي في مذكراته التي كتبها عند إقامته في القاهرة في هذه الفترة المحددة بالذات (١٩٠٩ – ١٩١٠) عن مقاهي القاهرة الشهيرة وكيف أصبحت منتديات تخصص كل مقهي بفريق مع الأدباء والساسة. وإليك ما قال:

"كنا أوقات الفراغ نلتقي مع بعض الإخوان في بعض المقاهي إن لم نذهب لاجتماع أو محاضرة في نادي الحزب الوطني بشارع المغربي أو نادي المدارس العليا بشارع إبراهيم باشا، وكانت قهوة ماتتيا[1] تجمعنا أحيانًا بالسادة عبد الحميد الزهراوي، وعبد القادر المغربي ومصطفى لطفي المنفلوطي ومحمد الهباوي ومحمد إمام العبد ومحم درشيد رضا ومحمد كرد علي. وكان بجانبها قهوة جراسيمو، وكان يجلس بها عادة حافظ إبراهيم ومحمود الجبالي والشيخ حامد المحرر بالمؤيد أما قهوة دي لابيه بميدان الأوبرا فكنا نقابل بها إبراهيم دسوقي أباظة وفؤاد حسيب وخليل دي لابيه بميدان الأوبرا فكنا نقابل بها إبراهيم دسوقي أباظة وفؤاد حسيب وخليل مطران وحسين فتوح أما قهوة البورصة فكانت ملتقى إخواننا أدباء دمياط وكان من روادها أيضًا الأديب الكبير عبد الرحمن شكري[2]. وكنا نزور من وقت لآخر إبراهيم الورداني[3] بصيدليته بشارع عابدين بالقرب من قسم البوليس، وكان جم الحياء والأدب. (انتهى).

الحساب الختامي لسنة ١٩٠٩:

- **كان مقدرًا في ميزانية ١٩٠٩ أن تكون إيرادات الدولة:**

---

[1] فى العتبة الخضراء أمام حديقة الأزبكية.

[2] هو أحد الأدباء الثلاثة الذين ألفوا الديوان وهم عباس محمود العقاد وإبراهيم المازني.

[3] وهو الذي اغتال بطرس باشا غالي كما سنرى.



١٥.١٠٠.٠٠ خمسة عشر مليونًا ومائة ألف فأسفر الحساب الختامي عن إيرادات قدرها ١٥.٤٠٢.٠٠٠ خمسة عشر مليونًا وأربعمائة و ٢ ألف.

وقدرت المصروفات في الميزانية ١٤.٨٥٠.٠٠٠ أربعة عشر مليونًا وثمانمائة وخمسين ألفًا، فانتهت الحسابات الختامية بمصروفات قدرها ١٤.٢٤١.٠٠٠ أربعة عشر مليونًا وواحد وأربعون ألف ومائتين، أى أن السنة انتهت بفائض قدره ١.١٦١.٠٠٠ مائة وواحد وستون ألف ومليون جنيه أضيفت للاحتياطي الذى بلغ في هذه السنة ٥.٧٨١.٠٠٠ جنيه.

عــام ١٩١٠

واستهل العام الجديد والحياة العامة تبدو في سيرها العادي في الدواوين وفي المزارع والمصانع وكان الخديو منذ أخريات العام المنصرم يؤدي فريضة الحج في بلاد الحجاز، وهكذا كان المظهر العام على السطح يبدو هادئًا مستقرًا، ولكن الأمور في الدوائر الوطنية كانت تغلي غليانًا مذ تقرر مشروع مدّ شركة قناة السويس لمدة أربعين عامًا تبدأ من سنة ١٩٦٨، موعد انتهاء امتيازها وقد كان ما تم عليه الاتفاق من جعل قرار الجمعية العمومية قاطعًا ونهائيًا في هذا المشروع كان ذلك انتصارًا جديدًا للمطالبين بإعلان سلطان الأمة وكان تتويجًا لسلسلة الإجراءات التي اتبعت أخيرًا لسلطان مجلس شورى القوانين ونعني بها علنية الجلسات (إذ جلعت الأعضاء يمارسون نشاطهم تحت نظر الأمة وسمعها) وتدعيم حق الأعضاء في سؤال الوزراء وجاءت مناسبة قناة السويس لتظهر قوة الإرادة المصرية وسط هذا الجو المتفائل عقد الحزب الوطني جمعيته العمومية التي اعتاد عقدها في أول السنة والتي أصبحت مهرجانًا قوميًا.



(٧ يناير ١٩١٠: مؤتمر الحزب الوطني):

اجتمعت الجمعية العمومية للحزب الوطني في يوم الجمعة ٧ يناير ١٩١٠ في دار اللواء برئاسة رئيس الحزب محمد بك فريد حيث ألقى خطابًا ضافيًا يمكن اعتباره بحق تقريرًا كاملًا شاملًا عن أحوال مصر بعامة وسير الحركة الوطنية بخاصة وفي كتاب محمد فريد (الرافعي) نص هذا الخطاب ولكننا نكتفي هنا بإيراد العناوين الرئيسية لفقرات الخطاب:

- اضطهاد الوزارة للحركة الوطنية.
- الحكومة ومجلس شورى القوانين.
- تعميم التعليم الابتدائي.
- التعليم الثانوي والعالي.
- حق سؤال النظار.
- مجالس المديريات.
- الميزانية.
- دفاع عن الفلاح.
- الرسوم الجمركية.
- تشريع العمل والنقابات.
- مدارس الشعب[1].
- مسألة قناة السويس.
- الإحياء الوطنية والصحة العامة.

[1] هي مدارس ليلية أنشأها الحزب الوطني لنشر الوعي والثقافة.

- المطالبة بالدستور.

ولعل هذا الاستعراض السريع يظهر مدى شمول الخطاء واستيعابه لكافة النواحي الاجتماعية والاقتصادية فضلًا عن السياسة.

خطباء آخرون:

وقد تحولت الجمعية العمومية إلى ما يشبه المؤتمر فعقدت ثلاث جلسات في يومين متعاقبين وكان ممن خطبوا: أحمد بك لطفي وتحدث عن استقلال القضاء، ومحمد بك على علوبه[1] في فوضى التشريع وخطب مصطفى الشوربجي (بك) في سياسة العنف. والشيخ عبد العزيز شاويش في مشروع البعثة الأزهرية ومشروع مدرسة روضة الأطفال، وخطب (بالفرنسية) مسيو كورتلمون مندوب جريدة (الفيجارو الفرنسية) ومدموازيل (بيبه) سكرتيرة جمعية النساء الفرنسيات بباريس.

(٢٢يناير : الاحتفال بالعام الهجري):

كان احتفال الشباب المصري بمطلع العام الهجري الجديد (١٣٢٨) قد أصبح تقليدًا وزاد في رسوخه ما أشرنا إليه في وقائع العام السابق من جعله عيدًا رسميًا تعطّل فيه مصالح الحكومة والمدارس وقد عقد الاحتفال هذه المرة تحت رئاسة أحمد بك لطفي في أحد مسارح عماد الدين، وخطب فيه عن طلاب مدارس الثانوي حفني محمود[2](بك فيما بعد) وألقى شاعر النيل حافظ إبراهيم قصيدة من روائع الشعر التي كانت تلهب المشاعر ولخص حوادث

---

[1] كان محمد على علوبة بعد أن أصبح باشا نصيراً لحركتنا فى مصر الفتاة وكثيراً ما وقف خطيباً فى اجتماعاتنا الحاشدة.

[2] حنى محمود وهو شقيق محمد باشا محمود وكلاهما نجل محمود باشا سليمان.

العام الماضي وأشار إلى شغل مصر الشاغل في هذه الفترة وهو "مد امتياز شركة قناة السويس" فقال:

وأتـــى يســـاوم فـــي القناة خديعـــة
ولـــو أنهـــا تمـــت لتـــم بهـــا الشقـــا
أن البليـــــة أن تُبـــــاع وتُشتـــــرى
مصـــــر ومـــــا فيهـــا وأن لا تنطقـــــا

ومضى يدعو الشباب إلى الاغتراق العلم وشتى التوجيهات الوطنية والتربوية.

(٢٥يناير : وصول الخديوي) :

في الخامس والعشرين من يناير عاد الخديو إلى مصر بعد حج بيت الله الحرام وهكذا تكاملت عناصر المشهد الذى يوشك أن يرفع عنه الستار وتعني به.

عرض مشروع مد امتياز شركة قناة السويس:

لم يكد الخديو يصل إلى مصر يوم ٢٥ يناير حتى أصدر أمره يوم ٢٧ يناير بدعوة الجمعية العمومية للإنعقاد في يوم الأربعاء ٩ فبراير للنظر في هذا الأمر الخطير. ومنذ تحدد اليوم حتى تم الاجتماع وقد تحول الرأي الوطني إلى مرجل يغلي.

(٩ فبراير انعقاد الجمعية العمومية)

في يوم ٩ فبراير على ما يقول عبد الرحمن الرافعي في كتابه "محمد فريد" ويوم ٧ فبراير على ما يقول أحمد شفيق باشا ويؤسفنا أننا لم نجد سبيلًا للتحقق من أصحّ التاريخين ولذلك أثبتنا كلا القولين. وقد ألقى الخديوي خطبة افتتاح الدورة التي كان يرأسها (البرنس) حسين كامل، وهذا نص الخطاب:



أيها السادة:

نهدي لكم تحياتنا ونبدي لكم سرورنا من اجتماعكم في هذا اليوم، دعوناكم لأخذ رأيكم في الاتفاق الذى يراد عقده مع شركة قناة السويس فإن هذه الشركة قد عرضت على حكومتنا منذ سنة امتداد أجل امتيازها وبعد المخابرة الطويلة أمكن الوصول إلى المشروع المطروح أمامكم. وقد علمتم أن حكومتنا مجمعة الرأي إذا رضيت الشركة بالتعديلات التي اقترحتها الحكومة عليها. فالغرض أذن من اجتماعكم إنما هو البحث فيما إذا كان من مصلحتنا مدّ أجل الامتياز إلى أربعين سنة مع اقتسام الأرباح في هذه المدة بين الحكومة والشركة مناصفة. وفي مقابل إعطاء الشركة نصف الأرباح عن المدة الجديدة تدفع للخزينة مبالغ موزعة على الستين سنة الباقية من مدة الامتياز الحالي، وقد قدّر هذه القيمة بعد البحث الدقيق أشخاص من ذوي الخبرة في الشئون المالية، وهم يرون إذا حصلت لاموافقة على التعديلات المذكورة تكون الفائدة التي تنالها مصر موجبة لتمام الرضا وأن ذلك غاية ما يصح طلبه من الشركة ولا يخفي عليكم أن هذه المسألة ليست من المسائل التي يقضي القانون بأخذ رأي الجمعية فيها ولكن نظرًا لأهميتها الاسثنائية بالنسبة إلى الحاضرة والأجيال المقبلة قرر مجلس النظار ألا يبت فيها برأي قبل أن يعلم إذا كانت الجمعية العمومية توافق على مد الامتياز. ونظار حكومتنا مستعدون لاعطائكم البيانات التي ترونها لازمة في هذه المسألة، ونحن واثقون أن كل واحد منكم يشعر بالمسؤولية التي يتحملها أمام بلاده عند نظر هذا المشروع المهم، والله أسأل أن يوفقنا جميعًا لما فيه خير البلاد.

لجنة خاصة:

وقد بادرت الجمعية فانتخبت خمسة عشر عضوًا لدراسة الموضوع وتقديم تقرير عنه وتألفت هذه اللجنة من كل من:

محمود باشا سليمان. إسماعيل اباظة باشا. حسن مدكور باشا. إبراهيم مراد باشا. أحمد يحيى باشا. على شعراوى باشا. محمود بك عبد الغفار. حسن بك بكري فتح الله بك بركات. عبد اللطيف بك الصوفاني. جاد بك مصطفى. سعد بك مكرم. دياب أفندى محمد سليم. أمين بك العارف. إسماعيل أفندي كريم.

ويصف لنا شفيق باشا الحالة العامة في هذه المرحلة فيقول: "وفي هذا الوقت كانت المظاهرات تطوف شوارع العاصمة هاتفة ضد المشروع وضد الاستبداد وضد جريدة الأهرام؛ لأنها تروّج للمشروع وكانت صحف الحزب الوطني والجريدة تكتب بلهجة حادّة ضد مروّجي المشروع وتتهم بطرس باشا خاصة والنظار عامة بالخيانة والإجرام في حق الوطن. حتى لقد امتد اتهامها إلى الخديو نفسه بعد إلقاء خطبته السابقة. وكان الجوّ مكهربًا من جراء هذه الحملات وتوالت هذه المظاهرات الحماسية عدة أيام وانتهت بمقتل بطرس باشا كما سيأتى:

ملاحظتـان:

- وقبل أن نتحدث عن مقتل بطرس باشا نريد أن نسجل ملاحظتين:
- الأولى: خاصة بجريدة الأهرام فلأول مرة يجري التصادم بينها وبين الرأي العام حيث كانت تهاجم الإنجليز بدون انقطاع وتطالب بالجلاء نراها هنا تقف ضد الرأي العام حيث يتصل المشروع بمصلحة فرنسية، مما دل على أن موقفها ضد الإنجليز والاحتلال تابع من هذه الصفة.



- الثانية: أما الملاحظة الثانية فهى أن شفيق باشا قد أغفل جريدة المؤيد ودورها في معارضة المشروع في غير كلل ويحدثنا عبد اللطيف حمزة استاذ الصحافة في جامعة القاهرة عن سلسلة المقالات التي تضمنها المؤيد خلال شهر يناير وفبراير ضد المشروع بل ويعزّ إلى الشيخ علي يوسف شخصيًا الدور الئيسى في حمل الجمعية العمومية على الرفض وهو ما لا نوافقه عليه، فالاتفاق كان على أن الشيخ علي يوسف كاتب أكثر منه خطيب، أضف إلى ذلك أن صلته الوثيقة بالخديو تحول بينه وبين تزعم حركة الرفض وكفاه فخرًا أنه كان من الرافضين.

(٢٠فبراير اغتيال بطرس باشا غالي):

لعل شفيق باشا هو أدقّ وأكمل من يروي لنا تفاصيل هذا الحادث في إيجاز وإحاطة شاملة فيقول: في يوم ٢٠ فبراير وصل إلينا في السراي نبأ خطير وهو إطلاق الرصاص على بطرس باشا رئيس النظار من فتى يُدعى إبراهيم ناصف الورداني، المنتمي للحزب الوطني، وذلك عند مغادرة الرئيس لنظارة الخارجية في الساعة الواحدة بعد الظهر، وتفصيل الخبر هو أن بطرس باشا اعتاد أن يغادر الخارجية كل يوم في الساعة الواحدة. وفي هذا اليوم نزل من الديوان ومعه حسين رشدي باشا، وعبد الخالق ثروت باشا (النائب العام) وأحمد فتحي زغلول باشا وكيل الحقانية، وأرمولي بك التشريفاتي بالخارجية، ثم فارق من كانوا معه عند السلم الخارجي. وبينما هو يهمّ بركوب عربته إذ دنا منه هذا الفتى «الورداني» متظاهرًا بأنه يريد أن يرفع له عريضة وأطلق عليه رصاصتين أصابته إحداهما في خاصرته والأخرى في صدره، وما كاد يلتفت خلفه ليرى صاحب هذه الفعلة حتى أطلق عليه الفتى ثلاث رصاصات أخرى أصابت أحداها عنقه من الخلف واثنتان في كتفه، وأطلق رصاصة سادسة أصابت ثيابه.

وكان خلف القاتل أحد سعاة النظارة فقبض عليه، بينما كان الناظر قد سقط على الأرض أمام عربته، فحمله الحاضرون إلى فناء الوزارة، وحضر على الفور الدكتور سعد بك الخادم، فأخرج الرصاصات من العنق والكتف، وأفاق الجريح قليلًا، ثم نقل إلى مستشفى الدكتور ملتون بباب اللوق، وهناك وافاه الأطباء وقرروا إجراء عملية لإخراج الرصاصات الباقية ولما وقف الخديو على هذا النبأ بلغ منه التأثر ومن رجال الحاشية مبلغه. نظرًا لما كان يتمتع به بطرس باشا من ثقة الجناب العالي ومحبته له.

وأصدر سموه أوامره في الحال تليفونيًا إلى فتحي باشا زغلول باتخاذ جميع الوسائل الممكنة بكل سرعة للعناية بالجريح. ثم أوفدني سموه وأحمد خيري باشا للسؤال عن صحته وإبلاغه أسفه وتمنياته بالشفاء، وأن نرسل لسموه أخبار الجريح حتى يزوره في المستشفى بنفسه. وبعد قليل من وصولنا حضر سموه ودخل على بطرس باشا في غرفته ثم دنا منه وقبّله والدموع تنسكب من عينيه ودعا له بالشفاء. وكان الجريح أثناء ذلك يقول: «العفو يا أفندينا مرسي.. مرسي». ثم غادر سموه المستشفى أسفًا متأثرًا بعد أن شجّع الجريح وحث الأطباء على بذل كل ما في وسعهم لإنقاذه، وأمر أن تبلغ له الأخبار لحظة بلحظة. وبقيت أنا بالمستشفى لهذا الغرض. وبعد ذلك حضر البرنس حسين كامل ودنا من الجريح وقال له «تشجّع» فرد عليه بطرس باشا بقوله: «أنا لا ألوم نفسي علي شيء فقد أديت ما يجب عليّ للوطن».



صورة بطرس باشا غالي وهو علي فراش الموت



وبعد انتهاء العملية لإخراج الرصاص ارتاح الجريح نوعًا ما، ولكن الألم ازداد بعد قليل وارتفعت الحرارة وأصبح في خطر قريب. ولم تأت الساعة الثامنة والربع مساءً حتى أسلم الروح بين بكاء الحاضرين.

وفي صباح ٢١ فبراير أصدر الجناب الخديو الأمر بأن يكون الاحتفال بجنازة المرحوم بطرس باشا رسميًا، وفي الساعة العاشرة والنصف صباحًا. سارت الجنازة من مستشفى الدكتور ملتون إلى كنيسة بطريركية الأقباط ثم إلى المدفن، وسنعرض ذلك فيما بعد.

التحقيق والجاني:

وكان المحققون قد تسلّموا الجاني منذ ساعة الجريمة، وهو شاب في الثالثة والعشرين من عمره، تلقى العلوم في المدارس المصرية حتى حصل على شهادة البكالوريا وتوفي والده فقام بتربيته الدكتور ظفيل باشا حسن، وأرسله إلى سويسرا لتلقي علوم الصيدلة، فمكث في لوزان سنتين. ثم ذهب إلى إنجلترا فقضى بها سنة وعاد إلى مصر فافتتح بها صيدلية في شارع عابدين، واتصل بالحزب الوطني وهو شاب عصبي المزاج شديد الانفعال.

وقبل أن يُفتح معه محضر التحقيق الرسمي سأله وكيل الحقّانية: لماذا فعلت فعلتك بالباشا، فأجاب غاضبًا: لأنه خائن للوطن. فرد عليه بقوله: يا مسكين لو عرفت أنه أكبر وأصدق وطني في خدمة البلاد ما فعلت فعلتك.

وقد تولى النائب العمومي ثروتَ باشا التحقيق، وسُئل عدة أشخاص ممن لهم صلة بالجاني، والذين وجدت أسماؤهم أو صورهم في أوراقه وأوراق أعضاء الحزب الوطني، وفي مقدمتهم محمد بك فريد، الذى قرر: أنه عرف الجاني منذ سنة ١٩٠٦ في جينيف حيث كان أمينًا لصندوق جمعية الطلبة المصريين بها، وأن هذه الجمعية أُسست لمساعدة الطلبة المصريين الذين يفدون إلى جينيف. وأن علاقته بكل عضو من أعضاء الحزب الوطني. وقبض على شفيق منصور وعباس حسني ومحمد الصباحي الطالب بمدرسة رأس التين وعبد الله حلمي

المهندس بالأوقاف ومحمد زكي أفندي علي الذى تولى رياسة المظاهرة ثم قُبض بعد ذلك على اثني عشر آخرين.

وقد خلت مذكرات محمد فريد رئيس الحزب الوطني من هذا الحادث وقت وقوعه عن بعد فضلًا عن قرب، وهذا يشعر بمدى الصدمة التي لحقت بالحزب من أكثر من ربع قرن فلا ترى في كتابة الضخم عن محمد فريد سوى أقل من صفحتين عن هذا الحادث الضخم والبعيد الأثر في حياة البلاد والذى كاد يفرق وحدتها إلى دهر من الزمان لو لا أن كانت ثورة ١٩١٩ فجمعت شمل المسلمين والأقباط كأوثق ما يكون.

وهنا يروي صاحب الموسوعة الشعور السائد آنذاك والذي كان يعيشه بنفسه ويتلمّس الأحوال الاجتماعية السائدة، فيقول تحت عنوانه الآتي:

عمق أثر الحادث:

وقد بلغ من عمق هذا الحادث وترسبه في وجدان الأمة أن ظل صداه يتردد حتى بلغ سامعي في صباي المبكّر وربما أكون سمعته من والدتي التي لم تكن من القاهرة فضلًا عن أن تكون سياسية ولابد أن تكن قد حدثتني عما كان الشعب يتناقله فيطول البلاد، وعرضها عن بطولة الورداني الأسطورية وكيف أنه راح يطلق الرصاص على بطرس غالي وهو يقول له: هذه من أجل السودان، وهذه من أجل دنشواي وهكذا، واليوم وأنا أعدّ هذه الموسوعة وبالتالي أعود إلى المراجع تبين لي أنه قال ذلك بالفعل في التحقيق وليس ساعة إطلاق النار التي لا تحتمل مثل هذا القول.

ولقد ذكرت هذه القصة لأظهر عمق تأثير ما فعله الوداني لعدة سنوات تالية.

وحدث ما كان شبيهًا بذلك مع إجراء اختلافات في بعض شخصيات السيناريو: في حوادث ثورة ١٩ وما بعدها، أنه عندما (أريد أغتيال رئيس وزراء قبطي وهو "يوسف وهبه"

اختير للتنفيذ شاب قبطي (عريان سعد) حتى لا يترتب على الحادث أزمة بين المسلمين والأقباط، كما حدث عقب اغتيال بطرس غالي.

الصحافة المعاصرة:

ولقد وردت الصحف المعاصرة بطبيعة الحال أدقّ تفاصيل الحادث وكيف أن حسين باشا رشدي لطم الورداني بعد أن كبّلوه، ونحن نجتزي عن ذلك لك بتسجيل قصيدة على الغاياتي عن هذا الحادث:

مــاذا جــرى فــي ســاحــة الديــــوان
فــدوى نــذيــر المــوت فـي الأركـــان

مــاذا دهــى شيــخ الـوزارة فـارتمـــى
فـــوق الثـى يشكــو الـردى ويعـانـي

مــا لـــى أراه مضــرجًــا بـدمـائــه
وارى الــرغــام بمــوضــع النيشــان

وافـــاه إبــراهيــم مجترئــا علـــى
مــا كـــان مــن بــأس ومــن سلطـــان

ورمـــاه عــن كـثب بســت عجلـــت
خطـــوات عـــزرائيــل بالأكفـــان

- **إلى أن قـال:**

مــا لــى أراهــم مهرعين إلى الفتى — واراه لا يبغـــى فـــرار جبـــان
نــالــوه بــالشــر الـذى يرضيهمـــوا — وجنـــوا عليـــه وهـــو ليــس بجـــان
ومضـــت يـــد منهـــم إليه بلطمـــة — ويـــداه فـــي الأغـــلال مــوثقتـــان



- **وجاء في ختام القصيدة:**

سـألـوه فـي التحقيق عن أسباب مـا نكـروه مـن قتـل ومـن عـدوان
فـأجـابهـم أمـا القتيـل فـإنـه فيمـا أراه خـائن الأوطـان
فـي مصر والسـودان آثـار روت عنـه خيانـة مصـر والسـودان

ولعل نشر هذه القصيدة في جريدة اللواء في ذلك الوقت تظهر مدى ما كانت عليه الصحافة الوطنية من حرية في النشر وعدم تردد فالقصيدة يفوح منها رائحة التشفي من ناحية، والزهو والخيلاء ببطولة الورداني من ناحية أخرى.

جريمة سياسية:

وإذا كان حادث قتل بطرس غالي على هذه الصورة هو أول حادث من نوعه في مصر منذ قرن ونيف عندما قتل سليمان الحلبي كليبر فقد كان من الطبيعي أن يتصور البعض أن القتل كان لأسباب دينية، وأن يحاول البعض بسوء نية ترويج هذه الفكرة مما سنرى ذروته في العام القادم حيث سيعقد الأقباط مؤتمرًا في أسيوط، ويحدثنا الدكتور حسين هيكل في مذكراته السياسية على الجو الذى ساد أوروبا عقب هذا الحادث وقد كان طالبًا في باريس، والصعوبة التي كانت تواجهه في أحاديثه مع الفرنسيين.

ويهمنا أن نقول بعد أن أحطنا بكل ملابسات الموضوع:

- أولاً: فقد أشرنا من قبل كيف أن الخديو الذي كان يمثل فكرة الجامعة الإسلامية هو الذى اختاره ولما حاول جورست أن يلفت نظره إلى أن دين بطرس غالي ليس هو دين الأغلبية إزداد الخديو إصرارًا على تعيينه رئيسًا للحكومة.
- ثانيًا: وهو الأهم أن الحزب الوطني استقبل وزارة بطرس غالي استقبالًا حسنًا ورأينا كيف أن محمد فريد نفسه كتب في معرض الترحيب بالحكومة أن الأمة على استعداد على نسيان الماضي وفتح صفحة جديدة، فإذا كان بطرس غالي قد فقد بعد ذلك الوطنيين فلا جدال أن ذلك يرجع إلى سياسته وليس إلى ديانته.



وينفرد "أحمد حسين" بالعنصر الأخير – ولا حرمان له من ذلك، إذ يقول:

- ثالثًا: وهذه ملاحظة تتصل بى، فقد نشأت أنا ولا أعرف شيئًا عن بطرس غالي ولكن الذى كان يستوقفني دائمًا التحدث بكل احترام واعتزاز من كل المصرين عن "واصف باشا غالي" وزير خارجية مصر في وزارات الوفد منذ أيام سعد زغلول. وكان الحديث يدور دائمًا عن وطنيته وكفاءته وأدبه، وليس واصف غالي في نهاية الأمر إلا ابن بطرس غالي، فالمسألة ليست مسألة دين بل سياسة.

جورست يؤبن بطرس غالي:

آخر ما نختم به حديثًا عن هذا الحادث الجلل هو أن نورد ما ذكره المعتمد البريطاني الدون جورست عن هذا الحادث في تقريره السنوى وقد أشار إلى تاريخ بطرس غالي في حياة مصر قال: جورست في هذه القضية:

"ومن غرائب الأقدار أن تقع الضربة التي نجمع عن تحريض أنفسهم بالوطنيين على أول رجل من صميم المصريين بلغ أرفع منزلة في خدمة بلاده".

(٢٣ فبراير وزارة محمد سعيد باشا):

في نفس اليوم الذى مات فيه بطرس كلّف الخديو محمد سعيد باشا وزير الداخلية أن يشكل الوزارة الجديدة وفي يوم ٢٣ فبراير أعلن عن تشكيلها على الوجه التالى:

- محمد سعيد باشا (الرئاسة والداخلية)
- سعد زغلول باشا (الحقانية)
- حسين رشدى باشا (الخارجية)
- أحمد حشمت باشا (للمعارف)
- إسماعيل سرى باشا (للأشغال الحربية)
- يوسف سابا باشا (للمالية)

يقول عبد الرحمن الرافعي في كتابه عن محمد فريد تعليقًا على تأليف هذه الوزارة وبالرغم من أن الآمال كانت معقودة على أن الوزارة الجديدة تساير الحركة الوطنية لما عرف عن محمد سعيد باشا قبل أن يتولى الوزارة السابقة عن يموله الوطنية. إلا أن وزارته كانت شرًا على الحركة الوطنية من وزارة بطرس غالي التي كان عضوًا فيها".

ولا شك عندنا أن هذا هو رأى عبد الرحمن الرافعي عضو الحزب الوطني عندما كان لا يزال عن عنفوان شبابه مترسبًا في نفسه حتى كتب ما كتب في شيخوخته، وإلا فلسنا نعرف عن حكومة محمد سعيد شيئًا شاذًا، وحسبها أن الجمعية العمومية رفضت مشروع مدّ امتياز شركة قناة السويس في عهدها.

استقالة (البرنس حسين كامل):

عقب اغيال بطرس غالي قدّم الأمير حسين كامل استقالته من رئاسة مجلس شورى القوانين، وإذا جاز لنا بعد هذا العمر الطويل أن نتصور الدافع الذى حمله على الاستقالة فأغلب الظن هو أنه ما عرف عنه من ميل للموافقة على مشروع مدّ امتياز شركة قناة السويس، حيث كان التيار الجارف في البلاد ضد هذا فلما أن قتل بطرس باشا آثر حسين كامل الاستقالة لينأى بنفسه عن بركان السياسة وآثر التفرغ لما كان مشتغلًا به من رئاسة للجمعية الزراعية التي كانت في ذلك الوقت مؤسسة ضخمة سبقت إنشاء وزارة الزراعة في تقديم خدمتها للفلاح. على أن هذا ليس من قبيل الحدس والتخمين الذي لا يستند على أي دليل.

(٧ مارس: تعيين محمود فهمي باشا لمجلس شورى القوانين):

في السابع من مارس صدر القرار الخديو بتعين محمود فهمي باشا الذى كان رئيسًا لديوان الخديوى ليكون رئيسًا لمجلس شورى القوانين والجمعية العمومية.



صدور جريدة العلم بدلًا من اللواء:

على أنه في ذات الوقت الذى كان يصدر فيه قرار تعيين محمود فهمي باشا أي في ٧ مارس كان حدث آخر أعظم إثارة يجرى في البلاد وهو ظهور جريدة العلم لتحلّ محلّ اللواء باعتبارها لسان حال الحزب الوطني، وقد كان ذروة خلاف جرى بين ورثة مصطفى كامل وعلى رأسهم شقيقة علي فهمي كامل وبين محمد فريد، وقد تحدث محمد فريد في مذكراته باستفاضة عن هذا الخلاف، فليرجع من شاء البحث والاستقصاء إلى هذه المذكرات كما نشرها الأستاذ محمد صبيح في كتابه:

أما نحن فنكتفي هنا بنقل ما كتبه عبد الرحمن الرافعي في كتابه عن محمد فريد كما ننقل ما كتبه على الغاياتي في كتاب وطنيتي.

ولنبدأ أولًا بنقل ما كتبه عبد الرحمن الرافعي:

ظهور جريدة العلم:

"قام في سنة ١٩١٠ خلاف على ملكية (اللواء) بين بعض ورثة المرحوم مصطفى كامل طرح أمره على القضاء فعين يوسف المويلحي حارسًا قضائيًا على اللواء وأراد أن يتدخل في تحريره فرفض الفقيد (أي: محمد فريد) هذا التدخل بكل شمم وإباء. وإنشاء جريدة العلم وجعلها لسان حال الحزب الوطني واتخذ لإدارتها الدار رقم ١١٦ شارع محمد علي ثم انتقلت إلى شارع الصنافيري رقم ١٨ خلف قشلاق عابدين وابتدأ صدورها يوم ٧ سارس سنة ١٩١٠ فأقبل عليها الرأي العام إقبالًا شديدًا وحلت محل اللواء في المكانة السياسية والصحفية.

ماذا يقول على الغاياتى شعراً ونثراً:

حديث الغاياتى:

جاء في كتاب "وطنيتي" للأستاذ علي الغاياتي بمناسبة قصديته التي قالها تحية للعمل بمناسبة صدوره لأول مرة ما يلى:

"حدث ما حدث بين ورثة المرحوم مصطفى كامل فأدى الأمر أخيرًا إلى حكم قاضى الأمور المستعجلة في المحكمة المختلطة بتعيين حارس قضائى على شركة "اللواء" يوم الأحد ٢٧ فبراير سنة ١٩١٠، ولما حل هذا الحارس بدار اللواء في اليوم الثاني أراد أن يتداخل في شأن التحرير فعارضه رئيس الحزب الوطني فريد بك محتجًا بأن له وحده الإشراف على تحرير اللواء الذي كان حينئذ لسان حال الحزب الوطني. وقد اشتد الخلاف وانتهى في مساء هذا اليوم بقرار من الحزب الوطني يقضي بأن له وحدة الإشراف على تحرير اللواء الذى كان حينئذ لسان حال الحزب الوطني يقضى بأن اللواء لم يصبح لسان حاله وقد نشرت الصحف هذا القرار في اليوم التالي (الثلاثاء أول مارس) وأنذر اللواء به بواسطة المحكمة وانسحب من إدارة سياسته الدكتور منصور رفعت وامتنع المحررون عن العمل واستقالوا حينما رأو أن اللواء أصبحت جريدة أشخاص ولم تعد تلك الجريدة الوطنية التي كانوا يخدمون بها مبادئ الحزب الوطني. وقرر الحزب إصدار جريدة لتكن لسان حاله باسم العلم تصدر في الصباح مؤقتًا وأخذ في إعداد عدتها وتأليف شركتها وقد تم أمرها وصدرت صباح الاثنين ٢٥ صفر سنة ١٣٢٨ – ٧ مارس ١٩١٠ فقابلتها الأمة بالقلوب قبل الأيدي واحلتها محل اللواء بل أنها كانت خيرًا منه في خير أيامه. وقد حييتها بهذه القصيدة التي نشرت بالعدد الأول منها. ومما أذكره هنا مع الأسف أن "اللواء" بعد انفصال الحزب عنه أصبح أكثر الطاعنين في رئيس

الحزب ولجنته الإدارية وخير رجاله وكتّابه، فلاقى من الأمة ما يستحق من الإهمال والاحتقار (انتهى).

- **وقد جاء في قصيدة تحية العلم:**

هـــوى "اللــواء" فصافـح بعده العمـــا
وســـر بـــه فـــي حمـى القطرين معتصـــما

لك القلـــوب جنـــود لا يـزحـزحهـــا
عـــن مـوقف النصر خطب هان أوعظـــما

- **إلى أن قال يخاطب محمد فريد:**

يـــا أيهـــا القائـــد المشهـــود مـوقفـــه
لا بـــات جنـــدك يـوم النصر منهزمـــا

هـــل يحســب النفـر المشئون طالعهـــم
أنـــا بـــما صنعـــوا نستـــدبـــر الهممـــا

ومضت القصيدة تتحدث عن الجناية التي ارتكبت في حق مصطفى كامل بموقف اللواء الجديد. ودعا الأمة أن تنصرف عن اللواء إلى العلم وختمها بقوله:

وهل رأى الشرق ذاك النور منبعثًا
وأدرك الشعب من أياته حكما

لا زال فـــي مصـــر خفّاقًـــا يؤيـــده
روح الســـلام إذا مـــا حـــادث دهمـــا



(٢٢ مارس أعظم حدث في تاريخ القضاء المصرى):

متولى غنيم يضرب الخطط الإنجليزية :

عندما وقع حادث اغتيال بطرس باشا تصور الإنجليز أن هذه فرصتهم لتصفية الحزب الوطني فاعتبروا أن هذه الجريمة ليست حادثًا فرديًا وإنما هي حصيلة سياسة الحزب الوطني وتحدثوا عن جمعية سرية ليس الورداني إلا أحد أعضائها، وبالفعل عثروا على أوراق تثبت وجود جمعية اتفقت على القيام بأعمال العنف والاغتيال السياسي. ولكن التحقيق اثبت أن الجماعة لم تتفق بالفعل عن قتل بطرس غالي وبالتالي لم تشترك مع الورداني في أي عمل من أعماله. ومن هنا فعندما عرضت القضية على قاضي الإحالة الأستاذ متولي غنيم، حيث ترافع أمامه النائب العام عبد الخالق باشا ثروت ممثلًا الادعاء وذلك يوم ٢٢ مارس وتولى الدفاع عن المتهمين أحمد بك لطفي ومحود بك أبو النصر وعبد العزيز بك فهمي (باشا فيما بعد) وإبراهيم بك الهلباوي وعمر بك لطفي وإسماعيل بك الشيمي ومحمود بك فهمي حسين ومحمد علي علوية (باشا) والأستاذ محمود بسيوني وآخرون.

وبعد أن سمع القاضي مرافعة النيابة والدفاع أصدر حكمه الجريء الخالد، ويقضي هذا الحكم بإحالة الورداني (وحده) إلى محكمة الجنايات. وأن لا وجه لإقامة الدعوى قبل المتهمين. فبالغرم من أنهم اتفقوا على تأليف جمعية سرية بالفعل، إلا أنهم لم يتفقوا على هذه الجريمة، وأصدر القاضي حكمه بذلك يوم ٢٣ مارس.

الدولة تنصاع :

وعلى الرغم من أن الإنجليز من ناحية والخديو من الناحية الأخرى قدروا خطورة هذا الحكم فقد انصاعوا له وتم الإفراج بالفعل عن الثمانية المتهمين الذين اعتبروا شركاء للورداني. ولم يصب القاضي الذى أصدر الحكم بأي ضرر. الأمر الذى يجعلنا نقرر بكل أمانة أن هذه الفترة كانت هي العصر الذهبي الذي لا يطاوله عصر آخر في حكم القانون وسيادته.



الغاياتي يمجد القاضي:

قلنا من قبل أن ديوان علي الغاياتي المنشور تحت اسم وطنيتي هو أعظم سجل لحوادث هذه الفترة، ومن هنا فسنراه لا يغفل هذه المناسبة فتنشر له جريدة العلم قصيدة تفيض بتمجيد المتولي غنيم مما يعكس مشاعر الرأي العام:

حكمـــت فـــأرضـيت البلاد وأهلهـــا
وحيـــاك عيســـى بعد موسى وأحمـــدا

وختمها بقوله:

ســـلام عـــليك يـــا خـــير عـــــادل
أعـــاد عهـــود الـــراشـدين وجـــددا

(٢٦مارس – صدور تقرير جورست):

تحت هذا التاريخ – نشر كما أصبح النظام المتبع – التقرير الذى اعتاد المعتمد البريطاني (الدون جورست) أن يرفعه لوزير خارجية إنجلترا (ادوارد جراي) والأصل أن التقرير يشمل إدارة البلاد عن السنة السابقة (١٩٠٩) ولكن التقرير اعتاد أن يتناول في مقدمته العامة أهم ما جرى في البلاد من أحداث في مطلع العام. ومن هنا فباستطاعتنا أن نتصور خيبة الأمل والمرارة التي يعكسها التقرير بعد مقتل بطرس غالي وما ينبئ باحتمال رفض الجمعية العمومية لمشروع مد امتياز شركة قناة السويس. والتقرير يفيض بالدفاع عن سياسته (سياسة الوفاق) وراح يدلل أن لا جديد فيها فهدف السياسة البريطانية ثابت لا يتغير.

الفصل الثالث

ماذا وراء الاغتيال؟!

جنازة رئيس الوزراء، ووقائع محاكمة الورداني:

«قرر الجناب العالى تشييع جنازة الفقيد، بطرس باشا غالي، في اليوم التالي للحادث، في احتفال رسمي على نفقة الحكومة، وأن يسير المشهد يوم الثلاثاء في تمام الساعة الحادية عشرة صباحًا من مستشفى ملتون بباب اللوق إلى الكنيسة المرقسية ومنها إلى دير أنبا رويس، وقد بدأت مراسم الجنازة بحمل النعش من الكنيسة إلى المدفن بعربة يجرها ثمانية من الجياد واثنتى عشرة عربة مملوءة بأكاليل الزهور.

وبكّر الناس في صباح يوم الثلاثاء إلى الأحياء التي تسير منها جنازة فقيد مصر حتى خلت المنازل والقصور من سكانها وتعطّلت كل الأعمال والسيارات وعربات الترام وأغلقت المصارف المالية ونكست الأعلام على جميع المبانى الأميرية والقنصليات وفي كل مكان، وأخذت الأجراس تدق. وفي منتصف الساعة الحادية عشرة شيعت الجنازة في موكب لم تر له مصر مثيلًا حتى في وفيات ملوكها وأمرائها.

وتقدم الموكب فرسان البوليس المصري فرجال المدفعية الإنجليزية فرجال الجيش المصرى فكبار ضباط الإنجليز والمصريين في الجيش المصرى فتلاميذ المدرسة الحربية، فشمامسة الكنيسة المرقسية الكبرى، وفي حضور كل من السير الدون جورست والسير بول هارفي المستشار المالي، ومحمد سعيد باشا وحسين باشا رشدي. وكان في مقدمة المشيعين جميع الوزراء ودولة الأمير محمد علي بالنيابة عن الجناب العالي، والأمير حسين كامل (السلطان فيما بعد)، والأمير كمال الدين حسين، ورؤوف باشا القومسير العثماني، ومصطفى باشا رياض. ونزل النعش محمولًا على أيدي عساكر البوليس، حيث كانت عربة من عربات المدافع المصرية يجرها ستة جياد واقفة بالانتظار.

وكان الجيش الإنجليزي قد أرسل عربة أخرى من عربات مدافعه لنقل الفقيد، فشكر أهل الفقيد واعتذروا بوجود العربة المصرية، ثم لُفّ النعش بالعلم المصري، ووضع على المركبة وفوقه سيف الفقيد ونيشانه العثماني، ومشى على جانبها حاجبان يحملان نياشين الفقيد العديدة ومن ثَمَّ واروه التراب بين جمع غفير، وتقدم من حاملي أبسطة الرحمة التي يبلغ عددها الخمسة الأمير محمد علي نيابة عن الخديو عباس حلمي الثاني، وبعد الصلاة وقف نيافة الأنبا لوكاس مطران قنا مؤبنًا الفقيد.

وقد قام الخديو بتعزية أبنائه وأخيه أمين باشا غالي في بيتهم بعد الوفاة، وهى المرة الأولى التي يقوم فيها الخديو بزيارة منزل أحد المصريين تقديرًا منه لدور بطرس غالي.

وبعد الحادث صرح إدوارد جراي، وزير الخارجية البريطاني، في مجلس العموم بأن «الموقف في مصر عقب اغتيال بطرس غالي غيرُ مُرضٍ، وأن إنجلترا يجب أن تظهر في مصر القوة، وأنه إذا استمرت موجة العداء ضدنا فلن نمضي قدمًا في تهيئة المصريين لحكم أنفسهم فنحن في مصر أوصياء على أبناء مصر وأوصياء عن أوروبا وأوصياء عن العالم».

كما أشار المعتمد البريطاني الدون جورست، في تقريره السنوي إلى تاريخ بطرس غالي في حياة مصر قائلًا: «ومن غرائب الأقدار أن تقع الضربة التي نجمت عن تحريض أولئك الذين يلقبون أنفسهم بالوطنيين، على أول رجل من صميم المصريين بلغ أرفع منزلة في خدمة بلاده.. تقلّد منصب الوزارة في سنة ١٨٩٣، فعين ناظرًا للمالية، وفي السنة التالية عين ناظرًا للخارجية، وبقى فيها إلى يوم وفاته، ولما اعتزل مصطفى باشا فهمي رئاسة مجلس النظار في نوفمبر ١٩٠٨ كلفه الخديو فألف الوزارة التي انتهت على غير انتظار بوفاته وأراني في غنى عن تعداد الخدمات الجليلة التي خدم بلاده بها. ووصف الولاء والأمانة اللذين أظهرهما في



أحوال صعبة ومآزق حرجة فإن ذلك كله معروف ومشهور، فموته الآن خسارة على مصر لا تعوّض، وسينقضي زمان طويل قبل أن يجد الخديو خادمًا يفوقه إخلاصا ومقدرة وولاء»

أما الباشا المغدور فقد كانت آخر كلماته قبل رحيله: «يعلم الله أنى ما أتيت أمرًا يضر ببلادى.. لقد رضيت باتفاقية السودان رغم أنفي وما كان يمكن أن أعترض».. ثم قال: «ويسندون إليي حادث دنشواي ولم أكن منها ولا هي مني ولكنها أقوال سادت فأساءت.. إن هي إلا غباوة ضعيف صارت وقوة قدير بطشت فتوسطتُ بينهما كما توسط المصلح بين المتخاصمين فنالنا من شرها ما نال».

ثم قال: «أما عن قانون المطبوعات فهذا عهد كونه لم ينفذ وإنه من اختصاص نظارة الداخلية»، وأضاف: «أما أعمالى في المحاكم فليس فيها ما يؤخذ عليَّ، لذلك تفضل عليّ المنتقدون فضربوا عنها صفحًا، وكذلك مجالس المديريات وحضور النظار مجالس الشورى وتبادل الآراء بين النظار والأعضاء.. كل على قدر وسعة واختياره وعلمه وفضله».

ثم سكت بطرس باشا وردد آخر كلماته مع خروج روحه: «فليعلم الله والناس أنى ما أوتيت في ذلك ما يضر بلادى».وفي تصريح لشيخ الأزهر عقب اغتيال بطرس غالي، قال: «إن ذلك المسيحي عمل من الخير للمسلمين ما لم يقدر على عمله كثير منهم»



مدفن بطرس باشا غالي

وقد تبارى الشعراء في رثاء الفقيد خاصة أمير الشعراء أحمد بك شوقي، الذى رثى الفقيد بقصيدة ألقاها عند نقل رفات الفقيد بعد عام من وفاته إلى قبره الفخم الواقع داخل كنيسته الخصوصية المعروفة باسمه بدير انبارويس بالشارع العباسي آنذاك والذي أنفق عليه وعلى الكنيسة ما لا يقل عن العشرين ألفا من الجنيهات، يقول فيها:

قبر الوزير تحية وسلاما ... الحلم والمعروف فيك أقاما

ومحاسن الأخلاق فيك تغيبت ... عاما وسوف تغيب الأعواما

قد كنت صومعة فصرت كنيسة ... في ظلها صلى المطيف وصاما

القوم حولك يابن غالي خُشَّعُ ... يقضون حقًا واجبًا وذماما

يبكون موئلهم وكهف رجائهم ... والأريحي المفضّل المقداما

يسمون بالأبصار نحو سريره ... كالأرض تنشد في السماء غماما

متسابقين إلى ثراك كأنه ... ناديك في عز الحياة زحاما

ودوا غداة نقلت بين عيونهم ... لو كان ذلك محشرًا وقياما

نم ما بدا لك في الكنيسة نافضًا ... همَّ المناصب عنك والآلاما

ماذا لقيت من الرياسات العلى ... وأخذت من نعم الحياة جساما

اليوم يغني عنك لوعة بائسٍ ... وعزاء أرملة وحزن يتامى

والرأي في التاريخ فيك ففي غدٍ ... يزن الرجال وينطق الأحكاما

يقضي عليهم في البرية أولهم — فيديم حمدًا أو يؤيد ذاما
أنت الحكيم فلا ترعك منيةٌ — أعلمت حيًا غير ربك داما
إن الذي خلق الحياة وضدها — جعل السجود لوجهه إكراما
قد عشت تحدث للنصارى ألفةً — وتجد بين المسلمين وئاما
واليوم فوق تشيد قبرك ميتًا — وجد المدقق للمقال مقاما
الحق أبلج كالصبح لناظرٍ — لو أن قومًا حكّموا الأحلاما
اعهدتنا والقبط إلا أمة — في الأرض واحدة تروم مراما
تعلي تعاليم المسيح لأجلهم — ويوقرون لأجلنا الإسلاما
الدين للديّان جل جلاله — لو شاء ربك وحّد الأقواما
ياقوم بان الرشد فاطووا ما جرى — وخذوا الحقيقة وانبذوا الأوهاما
هذي ربوعكموا وتلك ربوعنا — متقابلين نُعالج الأياما
هذي قبوركموا وتلك قبورنا — متجاورين جماجما وعظاما
فبحرمة الموتى وواجب حقهم — عيشوا كما يقضي الجوار كراما

التحقيق وإجراءات المحاكمة

- س - من هو إبراهيم الورداني؟
- ج - إبراهيم ناصف الورداني هو:

شاب مصري في الرابعة والعشرين من عمره، تلقى علومه الأولى في المدارس المصرية حتى نال البكالوريا، وتوفي والده فقام بتربيته الدكتور ظيفل باشا حسن وأرسله إلى سويسرا

لتلقي علوم الصيدلة، ثم ذهب إلى إنجلترا، فقضى بها سنة وعاد إلى مصر فافتتح بها صيدلية في شارع عابدين، وكان من المتحمسين لمبادئ الحزب الوطني المناوئ للخديو عباس آنذاك .

انتظم فيه منذ تكوينه في الحركة الوطنية، كما كتب عدة مقالات في صحيفة «اللواء» لسان حال الحزب التي أصدرها مصطفى كامل عام ١٩٠٠، وكان يوقعها باسمه الحقيقي، أيضًا كتب مقالًا في صحيفة المؤيد بإسم مستعار. وهو شاب عصبي المزاج شديد الانفعال.

واعترف (إبراهيم الورداني) بجرمه، وبرر إقدامه على قتل بطرس باشا غالي بأنه وقع اتفاقية السودان في ١٩ يناير عام ١٨٩٩، بالنيابة عن الحكومة المصرية باعتباره وزير خارجيتها، وكان ضمن تشكيل محكمة دنشواي، وإعادته العمل بقانون المطبوعات القديم في ٢٥ مارس عام ١٩٠٩، وقانون النفي الإدارى في ٤ يوليو من نفس العام، كان له دور في محاولة مدّ مشروع امتياز قناة السويس. كما اعترف أنه قصد قتل بطرس باشا غالي منذ زمن.

اجتماع مجلس النظار:

اجتمع مجلس النظار عند الخديو إلى منتصف الساعة الثامنة مساء بعد الحادث، وكان التحقيق آنذاك قد بدأ في قسم عابدين، فكان ناظر الحقانية يتنقل بين القسم والقصر لينقل تطور التحقيق. وفي الساعة التاسعة مساء عاد الخديو إلى قصر القبّة وإلى جانبه طبيبه كاوسكى بك.

أما التحقيق فقد استمر في القسم وتولته في بادئ الأمر ثلاث هيئات: (الهيئة الأولى مكونة من ناظري الداخلية والحقانية والحكمدار)، وكانت تقوم بسؤال المتهم وخادمه، وبعض ذوي قرباه والمتصلين به. الهيئة الثانية مكونة من رئاسة مأمور الضبط بمحافظة العاصمة المسيو فيليبدس بك، وكانت تدرس الأوراق التي ضبطت في بيته، والهيئة الثالثة

مكونة من رئاسة بدر الدين بك مدير الضبط بنظارة الداخلية وكانت تقوم بسؤال الذين وردت أسماؤهم في تلك الأوراق.

وعندما ألقى القبض على الورداني، وقد قيدوه بحبل من ذراعيه ويديه وأدخلوه في إحدى غرف النظارة ووجدوا في جيوبه أربعًا وعشرين رصاصة، وخمسة وسبعين قرشًا وساعة فضية، وقبل أن يفتح معه محضر التحقيق الرسمي سأله وكيل الحقانية: لماذا فعلت فعلتك بالباشا، فأجاب غاضبًا: «لأنه خائن للوطن، وأنا غير نادم على فعلتى». وكان الورداني يسير والقيود في يديه رافع الرأس رابط الجأش كأنه لم يرتكب شيئًا. وذكر في التحقيق الإبتدائي أنه لم يؤلمه شيء إلا ضرب حسين رشدى باشا له إذ لم يكن يظنه يقبح (عملًا وطنيًا) مثل عمله.

اعترف الورداني في بداية التحقيق بأنه قتل المجنى عليه لأنه خان وطنه وكان مصممًا على قتله من أشهر بعيدة، ولكنه لم يتعمد إنفاذ فكرته إلا عقب إعلان الاتفاق الجديد مع شركة قنال السويس، وعدد من خيانته أن الأسباب التي دفعته إلى التفكير في قتله، منها قبوله رئاسة محكمة دنشواي، وتوقيعه اتفاقية السودان، وإخراجه قانون المطبوعات، وإهانته مجلس الشورى والجمعية العمومية، وذكر في أقواله أنه ليس متصلًا بإحدى الجمعيات الفوضوية؛ لأن مبدأ الفوضوية هو التخريب وهو ضد مبدئه فهو دستوري محب للنظام. وهذا المبدأ هو الذى جعله يرتكب هذه الجريمة لأنه في البلاد الدستورية يجب سقوط الوزارة وتخليها عن الأعمال متى فقدت ثقة مجلس النواب لها، أى أن الأمة لا تريدها.

وفي يوم ٣ مارس في التحقيق كتب الورداني إقرارًا بخط يده: «أنا الذى قتلت بطرس باشا كبير الوزراء المصريين في يوم الأحد الساعة واحدة إفرنجى مساء لاعتقادي أن الرجل

خائن لوطنه وأن سياسته ضارة لبلاده، ولست آسفًا على ما ارتكبته لأني أرى ذلك خدمة في بلادي».

فرد عليه فتحى زغلول باشا قائلًا: «يا مسكين لو عرفت أنه أكبر وأصدق وطني في خدمة البلاد ما فعلت فعلتك»، ثم تولى النائب العام تحقيقه مع الورداني، وكان النائب العام آنذاك هو عبدالخالق ثروت باشا.

ذكر الورداني أنه القاتل الوحيد دون أن يشترك معه أحد وأنه يوم السبت قبل الحادث كان مع كل من شفيق منصور وصادق سعد، وكانت وجهته النادي لمقابلة الدكتور حافظ عفيفي.

وحينما وُجِّه بسؤال عن طبيعة الحديث الذي دار بينه وبين شفيق منصور وصادق سعد أجاب بأنه كلام عادي وأقسم بالله العظيم وبأغلظ الأيمان أنه لم يتكلم مع أحد بما كان مصممًا عليه. وقال إنه توجّه ليلة السبت ١٩ فبراير أيضًا إلى النادي لتجهيز بعض الأوراق الخاصة بلجنة الإرساليات العلمية.

وقد تولى النائب العمومي ثروت باشا التحقيق وسئل عدة أشخاص ممن كانت لهم علاقة بالجاني والذين تعرف صداقتهم به.

وإذا كان القاتل من شباب الحزب الوطني فقد تشعب التحقيق، واتجهت تهمة الاشتراك في الجناية إلى لفيف من شباب الحزب، وقبض على كثيرين منهم ثم أفرج عن بعضهم.



قرار الاتهام:

في الثالث عشر من مارس ١٩١٠، أذاع عبدالخالق ثروت النائب العمومي قرار الاتهام في قضية الورداني التي حملت قضية الجناية رقم ١٤ عابدين ١٩١٠ وأقامت النيابة الدعوى العمومية على «إبراهيم ناصف الورداني»، وعلى ثمانية بتهمة المشاركة في الجريمة، باعتبارهم جميعًا أعضاء في جمعية من مبادئها استعمال القوة في الوصول لأغراضها، وأن جريمة القتل كانت نتيجة محتملة لهذا الاتفاق، وهم:

١- إبراهيم ناصف الورداني- ٢٥ سنة - كيماوي ومقيم في مصر.

٢- علي أفندي مراد - ٢٤ سنة - مهندس ري بالفيوم.

٣- محمود أفندي أنيس - ٢٨ سنة - مهندس ري بالمنيا.

٤- شفيق أفندي منصور -٢٢ سنة - طالب بمدرسة الحقوق.

٥- عبده أفندي البرقوقي - ٢٤ سنة - طالب بمدرسة الحقوق بمصر.

٦- عبدالعزيز أفندي رفعت - ٢٣ سنة - مهندس تنظيم.

٧- عبدالخالق أفندي عطية - ٢٤ سنة - محام.

٨- محمد أفندي كمال - ٢٢ سنة - طالب بالمهندسخانة.

٩- حبيب حسن أفندي - ٢٥ سنة - مدرس بمدرسة خليل أغا.

واعتبرتهم النيابة شركاء في الجريمة المذكورة آنفًا طبقًا لنص المواد ١٩٤، ٤٠، ٤٣ من قانون العقوبات - وأكدت أنهم أعضاء مع المتهم الأول في جمعية من مبادئها استعمال القوة في الوصول إلى أغراضها، وبذلك يكونون قد اتفقوا على استعمال القوة في تنفيذ تلك الأغراض وأن جريمة القتل التي ارتكبها المتهم الأول هى نتيجة محتملة لهذا الاتفاق، «لذلك



تطلب النيابة من حضرة قاضي الإحالة أن يحيل المتهمين المذكورين إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم طبقًا للمواد الآنف ذكرها».

وفي ٢١ مارس ١٩١٠ أحيل المتهمون جميعًا إلى قاضي الإحالة بمحكمة مصر الأهلية متولي بك غنيم، وقد نظرت القضية أمامه، وصدر القرار ببراءة الأشخاص الثمانية من تهمة الاشتراك في قتل بطرس غالي وقصر التهمة على الورداني. وقال القاضي إن الأوجه التي حددها القانون للاشتراك في الجريمة لم تتوافر في هؤلاء الثمانية.

فضلًا عن ذلك، فإنه ثابت أن أعمال الجمعية وقفت منذ شهر يونيو ١٩٠٩، أي قبل وقوع الجريمة بسبعة أشهر تقريبًا، ولم يثبت حصول مراسلة بين أعضائها أو اجتماع منهم بخصوص العمل باتفاقهم في غضون تلك المدة بل ثبت العكس اشتغال المتهمين بأعمالهم الشخصية دون غيرها، فإنه ثابت من اعتراف المتهم الأول الاعتراف الصريح الذي ثبت عليه من أول التحقيق إلى منتهاه أنه ارتكب جريمته وحده دون علم رفقائه وبأسباب معينة وهى إمضاء المجني عليه على اتفاقية السودان وإعادة قانون المطبوعات وسعيه في تجديد امتياز قناة السويس.

وقرر القاضى ثانيًا: إحالة إبراهيم أفندي ناصف الورداني إلى محكمة جنايات مصر المحدد لانعقاد دورها يوم السبت الثانى من أبريل ١٩١٠ لمحاكمته بمقتضى المادة (١٩٤) عقوبات. وجاء في قرار القاضي استمرار حبس المتهم على ذمة هذه القضية وقد أفرج عن المتهمين الآخرين بعد دخولهم السجن بنصف ساعة.

وتولى الدفاع عن المتهمين أحمد بك لطفي، وإسماعيل شيمي بك، ومحمود بك فهمي حسين، محمد على علوبة بك، والأستاذ محمود بسيونى، أحمد عبد اللطيف بك، والأستاذ



مصطفى عزت، أما الورداني فقد وجهت إليه تهمة القتل العمد مع سبق الإصرار، وهى جريمة عقوبتها الإعدام، وحوكم أمام محكمة جنايات، وكانت برئاسة المستر دلبروجلى وعضوية أمين بك علي، وعبد الحميد بك رضا المستشارين، وجلس في كرسي النيابة عبد الخالق ثروت باشا، النائب العام، وتولى الدفاع عن المتهم كل من أحمد بك لطفي، وإبراهيم بك الهلباوى، ومحمود بك أبوالنصر.

وتركز دفاع المحامين في البحث عن السبب الذي أدى إلى وفاة بطرس أنه بعد موت بطرس لم تجر عملية تشريح له لمعرفة سبب الوفاة، فدفع المحامون بأن وفاة بطرس غالي لم تنشأ مباشرة عن رصاص مسدس الورداني، ولكن عن العملية الجراحية التي أجريت له بالمستشفى على إثر الحادثة والتي لم تكن ضرورية وأنها هى التي أدت إلى وفاته.

وقد كثر القول في تأييد هذا الرأي حتى إن المحكمة نفسها رأت أنه من الضروري أن تطلب النظر في الأمر من قبل لجنة طبية خاصة ومؤلفة من طبيبين إنجليزيين وطبيب مصري. وقد انقسمت أراء هذه اللجنة فكان من رأي الطبيبين الإنجليزيين أن الجراح التي نشأت عن عمل الورداني جراح قاتلة، في حين أن الطبيب المصرى قرر أنه لولا العملية التي لم تكن هناك حاجة لها لظل بطرس باشا على قيد الحياة. وتأجلت القضية لجلسة ١٢ مايو لتقدم اللجنة تقريرها.

ولم يكن أمام المحامين نقطة أخرى يبنون عليها دفاعهم، فالمتهم كتب إقرارًا بارتكابه الجريمة بخط يده.

وأصدرت المحكمة حكمها بتاريخ ١٨ مايو ١٩١٠ برفض ما طلبه الدفاع من إحالة المتهم إلى لجنة طبية لمراقبته حيث ثبت في يقين المحكمة سلامة قواه العقلية، وثانيًا إرسال



القضية لفضيلة مفتي الديار المصرية، ورفع محامو الورداني طعنًا على هذا الحكم أمام محكمة النقض التي رفضت نقضه.

وقد قام عبدالخالق باشا ثروت الذي كان يشغل في ذلك الوقت منصب النائب العام بالتحقيق في القضية، وقد ذكر في مرافعته أن: «الجريمة المنظورة أمام المحكمة هي جريمة سياسية وليست من الجنايات العادية، وأنها بدعة ابتدعها الورداني بعد أن كان القطر المصري طاهرًا منها ثم طالب بالإعدام للورداني».

إعدام الورداني:

وفي الساعة الخامسة والدقيقة ٤٥ دخل وكيل المحافظة والحكمدار وطبيب السجن ومأموره إلى سجن الاستئناف وذهبوا إلى غرفة الإعدام ثم جيء بإبراهيم ناصف الورداني ووضع الحبل في عنقه الساعة الخامسة والدقيقة ٥٠، وتلا عليه مأمور السجن حكم الإعدام فقال الورداني: «أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله وأن الحرية والاستقلال من آيات الله»، ثم قابل الموت بجأش ثابت ثم فُتحت الهوة فهوى، وبعد قليل حُمل إلى غرفة التشريح وشُرِّحت جثته حسب العادة وغسل وكُفِّن وسارت عربة السجن توًا إلى مقابر الإمام الشافعي يحرسها بعض رجال البوليس السري من راكبي الدراجات، ودفنت في مقابر عائلته.

وقد منع الجمهور ومندوبو الصحف من مشاهدة تنفيذ الحكم، فكان من وراء ذلك أن أصبح الورداني أول شهيد وطني في نظرهم، واضطر البوليس إلى أن يجتهد لمنع التجمهر حول قبره. وعن المحاكمة المذكورة، فلقد رفض المفتي الأكبر، لأسباب شرعية، أن يصدر



الفتوى الضرورية في المصادقة على الحكم بالإعدام، ولكن تم تجاهل تلك الفتوى وأُعدم الورداني سرًا اتباعًا لخطة وضعها اللورد كرومر.[1]



إبراهيم الورداني

- **صورة الورداني جريمة يحاسب عليها القانون:**

وقد صدر قرار يُحرّم على أي مصري الاحتفاظ بصورة الورداني وبقي هذا القرار ساريًا حتى ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م، وذلك أكبر دليل على سوء الأحوال، والحكومة كما يقولون وقتها كانت في أشدّ حالات الغضب والتذمّر من هول الفاجعة.

ظروف الحادث ودوافع الاغتيال:

يعد حادث اغتيال بطرس غالي هو الأول من نوعه في مصر منذ أكثر من قرن عندما قتل سليمان الحلبى كليبر، ولذلك لابد أن نشير إلى الأحداث السياسية التي مرت بها مصر قبل وقوع الحادث وأدت إلى توتر علاقته بالحركة الوطنية خاصة الحزب الوطني، وكان لها عميق الأثر على وقوع حادث الاغتيال منها اضطراره لتوقيع اتفاقية السودان ١٩ يناير ١٨٩٩، ودوره في محكمة دنشواى الخاصة التي انعقدت يوم ٢٣ نوفمبر عام ١٩٠٦، وبعث قانون المطبوعات ٢٥ مارس ١٩٠٩، بالإضافة إلى دوره في مشروع مد امتياز قناة السويس.

وكان الحزب الوطني يرى أن بطرس غالي هو عضد الخديو الأيمن في سياسته الجديدة. فهو الذى سافر معه إلى لندن في صيف سنة ١٩٠٨ حين كان وزيرًا للخارجية في وزارة

[1] - د.خالد عزب المشرف على مشروع ذاكرة مصر المعاصر



مصطفى فهمي، وتفاهم مع الإنجليز على السياسة الجديدة. وقد كان من قبل مستشاره وسفيره فيما كان ينشب بينه وبين كرومر من خلاف .

ومضات وحقائق

لا يسعي إلي الحقيقة إلا من إرادها حقا فيمحو بها ظلمات الزيف والضلال وخشية الوقوع في شرك التزوير والخداع. فكم من أناس أخذوا عن غير ثقات، لا يُعرف لمنهلهم مصدر له مصداقيته فضلّوا وأضلوا، وكم من أناس رغبوا الضلال لذاته لفساد طبيعتهم وتعمدوا الضلال لغيرهم لمقاصد ليس لها من الفائدة ألا لهم، بطرق يأبى الشريف أن يذكرها.

- **فتلك هي الأحداث التي أودت بحياة الفقيد تحكي نفسهاعلى ألسنة تأبى إلا الحق ترويه:-**

١ - اتفاقية السودان:

وقع بطرس باشا غالي اتفاقيتى الحكم الثنائى للسودان في ١٩ يناير عام ١٨٩٩ بالنيابة عن الحكومة المصرية باعتباره وزير خارجيتها، واللورد كرومر بالنيابة عن الحكومة الإنجليزية:

وهذا نص التفاقية :(اتفاقية السودان لعام ١٨٩٩):

في التاسع عشر من يناير نشرت جريدة الوقائع الرسمية نص اتفاقية السودان التي اشتهرت في التاريخ باتفاقية عام ١٨٩٩، اليك نص هذه الاتفاقية:

«وفـاق»

(بين حكومة جلالة ملمة انجلترا وحكومة الجناب العالي خديو مصر بشأن إدارة السودان في المستقبل) حيث إن بعض أقاليم السودان التي خرجت عن طاعة الحضرة الفخمية الخديوية قد صار افتتاحها بالوسائل الحربية والمالية التي بذلتها بالاتحاد حكومتا جلالة ملكة إنجلترا والجناب العالي الخديو.

وحيث قد أصبح من الضروري وضع نظام مخصوص لأجل إدارة الأقاليم المفتتحة المذكورة وسنّ القوانين اللازمة لها بمراعاة ما هو عليه الجانب العظيم من تلك الأقاليم من التأخّر وعدم الاستقرار على حال حتى الآن وما تستلزمه كل جهة من الاحتياطات المتنوعة.

وحيث إنه من المقتضى التصريح بمطلب جلالة الملكة المترتبة على ما لها من حق الفتح وذلك بأن تشترك في وضع النظام الإداري والقانوني الآنف ذكره وفي إجراء تنفيذ مفعوله وتوسيع نطاقه في المستقبل.

وحيث إنه تراءى من جملة وجوه أصولية إلحاق وادي حلفا وسواكن إداريا بالأقاليم المفتتحة المجاورة لها.

فلذلك قد صار الاتفاق والاقرار فيما بين الموقعين على هذا بما لهما من التفويض اللازم بهذا الشأن على ما يأتي:-

- مادة ١:

تطلق لفظة السودان في هذا الوفاق على جميع الأراضي الكائنة الى جنوب الدرجة الثانية والعشرين من خطوط العرض وهي:

- أولا: الأراضي التي لم تخلها قط الجنود المصرية منذ سنة ١٨٨٢م، أو:-



- ثانيا: الأراضي التي كانت تحت ادارة الحكومة المصرية قبل ثورة السودان الأخيرة، وفقدت منها وقتيًا ثم افتتحتها الآن حكومة جلالة الملكة والحكومة المصرية بالاتحاد، أو:-
- ثالثا: الأراضي التي قد تفتتحها بالاتحاد الحكومتان المذكورتان الآن فصاعدا.
- **مادة٢:**

يستعمل العلم البريطاني، والعلم المصري معا في البر والبحر بجميع أنحاء السودان، ما عدا مدينة سواكن فلا يستعمل فيها الا العلم المصري فقط.

- **مادة٣:**

تفوض الرئاسة العليا العسكرية والمدنية في السودان إلى موظف واحد يلقب (حاكم عموم السودان) ، ويكون تعينه بأمر عال خديوي بناء على طلب حكومة جلالة الملكة، ولا يفصل من وظيفته إلا بأمر عال خديوي يصدر برضاء الحكومة البريطانية.

- **مادة٤:**

القانون وكافة الأوامر والوائح التي يكون لها قوة القانون المعمول به والتي من شأنها تحسين إدارة حكومة السودان أو تقرير حقوق الملكية فيه بجميع أنواعها وكيفية أيلولتها والتصرف فيها ، يجوز سنها أو فسخها من وقت لآخر بمنشور من الحاكم العام، وهذه القوانين والأوامر واللوائح يجوز أن يسري مفعولها على جميع أنحاء السودان أو على جزء معلوم منه، ويجوز أن يترتب عليها صراحة أو ضمنا تحرير أو فسخ أي قانون أو أية لائحة من القوانين أو اللوائح الموجودة، وعلى الحاكم الغام أن يبلغ على الفور جميع المنشورات التي



يصدرها من هذا القبيل إلى وكيل وقنصل جنرال الحكومة البريطانية في القاهرة وإلى رئيس نظّار الجناب العالي.

- مادة٥:

لا يسري على السودان أو على جزء منه شيء من القوانين أو الأوامر العالية أو القرارات الوزارية المصرية التي تصدر من الآن فصاعدا إلا ما يصدر بإجرائه منها منشور من الحاكم العام بالكيفية السالف بيانها.

- مادة ٦:

المنشور الذي يصدر من حاكم عموم السودان ببيان الشروط التي بموجبها يصرح للاوربين من أي جنسية كانت بحرية المتاجرة أو السكنى بالسودان، أو تملك ملك كائن ضمن حدوده لا يشمل امتيازات خصوصية لرعايا أي دولة أو دول.

- مادة٧:

لا تدفع رسوم الواردات على البضائع الآتية من الأراضي المصرية حين دخولها إلى السودان، ولكنه يجوز مع ذلك تحصيل الرسوم المذكورة على البضائع القادمة من غير الاراضي المصرية، إلا انه في حالة ما إذا كانت تلك البضائع آتية إلى السودان عن طريق سواكن، أو أي ميناء آخر من مواني ساحل البحر الأحمر لا يجوز ان تزيد الرسوم التي تحصل عليها عن القيمة الجاري تحصيلها حينئذ على مثلها من البضائع الواردة من البلاد المصرية من الخارج، ويجوز أن تقرر عوائد على البضائع التي تخرج من السودان بحسب ما يقدره الحاكم العام من وقت لآخر بالمنشورات التي يصدرها بهذا الشأن.

- مـادة ٨:

فيما عدا مدينة سواكن لا تمتد سلطة المحاكم المختلطة على أية جهة من جهات السودان، ولا يعترف بها فيه بوجه من الوجوه.

- مـادة٩:

يعتبر السودان بأجمعه ما عدا مدينة سواكن تحت الأحكام العرفية ويبقى كذلك على أن يتقرر خلاف ذلك بمنشور من الحاكم العام.

- مـادة١٠:

لا يجوز تعيين قناصل أو وكلاء قناصل أو مأموري قنصليات بالسودان، ولا يصرّح لهم بالاقامة به قبل المصادقة على ذلك من الحكومة البريطانية.

- مـادة١١:

ممنوع منعًا مطلقًا ادخال الرقيق إلى السودان أو تصديره منه، ويصدر منشور بالإجراءات اللازم اتخاذها للتنفيذ بهذا الشأن.

- مـادة١٢:

قد حصل الاتفاق بين الحكومتين على وجوب المحافظة منهما على تنفيذ مفعول معاهدة بروكسل المبرمة بتاريخ ٢ يوليه سنة ١٨٩٠ فيما يتعلق بادخال الأسلحة النارية والذخائر الحربية والأشربة المقطرة أو الروحية وبيعها أو تشغيلها.

تحريرًا في ١٩/ ١/ ١٩٨٩

إمضـــاءات

كرومر ـــــــــ بطرس غالي

وبموجب تلك الاتفاقية أصبح لإنجلترا رسميًا حق الاشتراك في إدارة شؤون الحكم بالسودان، ورفع العلم الإنجليزي إلى جانب العلم المصري في أرجائه كافة، وتعيين حاكم عام للسودان بناء على طلب الحكومة البريطانية، وأصبح المصريون غرباء عنه أو خدامًا للإنجليز فيه .

ولم يذع أمر الاتفاقية إلا عقب إمضائها، وكانت الصحف تجهل أمرها، ولم تنشر شيئًا عن مقدماتها، ولم تحصل مفاوضات ما بصددها، وإنما هي إرادة اللورد كرومر أملاها على وزارة مصطفى فهمي، فقبلتها بلا مناقشة، كل ما حصل من المفاوضة بشأنها أن اللورد كرومر سلم بطرس باشا غالي مشروع الاتفاقية كما وضعته وزارة خارجية إنجلترا، فأخبر بطرس باشا غالي الوزراء بالأمر، فقبلوا المشروع دون أن يطلع أكثرهم عليه .

وجدير بالذكر أن هذه الاتفاقية جعلت لبريطانيا حقًا مشروعًا وأعطتها نفوذًا لم تكن تحلم به، فمن الناحية الفعلية فصل هذا الاتفاق السودان عن مصر، وأصبحت جميع السلطات في يد حاكم عموم السودان وهو بريطاني، كما أن موافقة الحكومة المصرية عليه تتم في صورة شكلية، وتشريعات القطر المصري لا تسري على السودان .

غير أن الواقع بالنسبة للاتفاق الثنائي يخالف الجانب الرسمي له كل المخالفة، فقد انفردت بريطانيا وحدها بمهمة وضع الاتفاق، وكان دور مصر شكليًا بحتًا، لم يزد على توقيع الاتفاق حين قدم لها.



تعقيب:

يقول د.هيكل متحدثًا بشأن ما نال بطرس غالي من هذه الاتفاقية من أقاويل: «وقد نعجب إذ نرى بطرس غالي ولم يكن في سنة ١٨٩٩م إلا ناظرا للخارجية متضامنا مع سائر زملائه النظار في سياسة الدولة العامة يحمل وحده وزر هذه الاتفاقية، فإخلاء السودان في سنة ١٨٨٤ بأمر إنجلترا واستعادة فتحه بعد ذلك بأمر إنجلترا أيضًا لم يكن من عمل نظارة الخارجية وحدها، بل كان من عمل مجلس النظار كله. وقد كان بطرس وزيرا للمالية في سنة ١٨٩٣م وظل في منصبه بعد استقالة نوبار. وحين شكل مصطفى باشا فهمي الوزارة من جديد، وفي هذه الأثناء كانت الأعمال لاستعادة السودان جارية حتى سقطت الخرطوم وأم درمان، وتمت استعادة السودان في سنة ١٨٩٨م فهل يُسأل وزير الخارجية وحده إذا وقع بعد ذلك اتفاق باسم حكومته؟!»

ثم يضيف د. هيكل قائلا: «كان خصومه يقولون: (ولكنه المسؤول الأول والمباشر؛ فهو الذي وقع باسمه وبيده، ثم إنه فضلا عن ذلك كان أكثر من كل الوزراء الذين معه مسؤولية؛ لأنه كان أقواهم وأذكاهم وأقدرهم، بل لعله هو الذي أقنعهم بالقبول. وماذا تريد منمصطفى فهمي والذين كانوا معه مثل الاستماتة والضعف؟ لقد كان بطرس غالي هو العنصر القوي الوحيد فيهم، فهو لذلك مسؤول دونهم. ثم لنقل الحق أيضا. إن بطرس كان قبطيًا وكان للأقباط زعيمًا، والأقباط كانوا يومئذ في نظر دعاة الحركة الوطنية المصرية متهمين بممالأة الإنجليز على بلادهم. فبطرس إذا قد وقع اتفاقية السودان ممالأة للإنجليز وتفريطا في حقوق بلاده)



وهنا يرد د. هيكل على ما كان يردده الخصوم بقوله: «للتاريخ حكم آخر تجب المجاهرة به إحقاقا للحق، فمصر يوم اتفاقية السودان كانت تابعة لتركيا وكانت لا تستطيع أن تمضي اتفاقا تنقص من سلتطها أو سيادتها على أي جزء من الأحزاء التابعة لها،أو التي كانت تابعة لها وعادت إليها». وقد أبلغت الحكومة المصرية الباب العالي أن إنجلترا تريد أن تتفق مع مصر اتفاقا مقصورًا على إدارة السودان. وبالرغم من تكرار الكتابة فإن الحكومة التركية لم ترد بالنصيحة ولم تبد أي استعداد لتعضيد مصر.

فإذا كان قد حدث بعد ذلك –كما يقول د. هيكل– أن استفادت السلطة الإنجليزية من ضعف الوزارات التي وليت الحكم في مصر، فليس الذي وقع الاتفاق مسؤولا عن شيء منها.

هذا هو حكم التاريخ، وهو الحق في أمر اتفاقية السودان وموقف طرس باشا غالي منها.[1] على أن ما تلاها من نشاط الحركة الوطنية بزعامة المغفور له مصطفى باشا كامل ومن طعنها على المعاهدة واتخاذها ذريعة للهجوم والمقاومة، جعل الوزارة المصرية أشد ميلًا للتفاهم مع الإنجليز تفاهمًا يخفف من حدة هذه الحركة أن كان ذلك مستطاعًا، ويقف في وجه طغيانها على النظام وعلى الأمن إذا خشى منها عليهما. ويعطى لاتفاقية السودان منعى غير معناها الأول يخول إنجلترا فيها سلطانًا لم يقصد الاتفاق تخويلها إياه.[2]

---

(1) – تراحم مصرية وغربية ص ١١٤.

(2) – السابق.



مأساة دنشواي:

في ١٣ يونيو عام ١٩٠٦، كانت جماعة من الضباط الإنجليز تقوم برحلة صيد حمام بجوار قرية دنشواى بالمنوفية بدعوة من عبدالمجيد بك سلطان أحد أعيان القرية، وفي أثناء الصيد شب حريق في أحد الأجران بفعل البارود المشتعل، فهاج الفلاحون وهجموا على الشباب الإنجليز، وفي الهرج أطلق أحد الضباط الإنجليز خرطوشة أصابت امرأة فسقطت جريحة، فهجم أهلها على الضباط وأوسعوهم ضربًا، وفي أثناء فرار أحدهم أصيب بضربة شمس ولقى مصرعه واتهم أحد الفلاحين بقتله.

وطبقًا للقانون العرفي الصادر في عام ١٨٩٥ لحماية أرواح قوات الاحتلال البريطاني، وبناء على قرار الاتهام المقدم من محمد شكرى باشا مدير المنوفية، شكلت محاكمة خاصة يوم الأحد ٢٣ نوفمبر عام ١٩٠٦، كان قضاتها:

- بطرس باشا غالي ناظر الحقانية بالنيابة.
- وفتحى بك زغلول رئيس المحاكم الأهلية.
- ومستر هيتر المستشار القضائى بالنيابة.
- ومستر بوند نائب رئيس المحاكم.
- وكان القاضى العسكرى الكولونيل لدلو يمثل جيش الاحتلال.
- أما سلطة الاتهام المصرية فكان يمثلها:
- إبراهيم بك الهلباوى – محام.



وقد صدر الحكم بإعدام أربعة من أهالى دنشواي وهم (حسن محفوظ، يوسف سليم، السيد عيسى سالم، محمد درويش زهران)، كما قضت بالأشغال الشاقة مُددًا مختلفة على ١٢ متهمًا، وبالجلد خمسين جلدة لكل منهم، وذلك إثر اتهامهم بقتل ضابط بريطاني مات متأثرًا بضربة شمس، أثناء قيام مجموعة من جنود الاحتلال بالصيد داخل حقولهم .

سمع مصطفى كامل بالحادث وكان في باريس فكتب مقالًا في جريدة الفيجارو الفرنسية تحت عنوان'إلي الأمة الإنجليزية والعالم المتمدن' ناشد فيه العالم الوقوف إلي جانب مصرثم سافر إلي لندن وكتب في صحفها وأعلن في كل مؤتمر واجتماع أنه حان الوقت لإعطاء مصر حريتها..وانتهي الأمر بإنجلترا إلي سحب اللورد كرومر من منصبه في مايو عام١٩٠٧ أي بعد أقل من عام على حادثة دنشواي.

استغل الزعيم الوطني مصطفى كامل هذه الحادثة وأثار دول العالم على جرائم الإنجليز الوحشية بمصر وغيرها وقاد حملة دولية في فرنسا وألمانيا وحتى إنجلترا نفسها ضد

هذا العدوان الغاشم، وقد نجحت حملته نجاحًا باهرًا، حيث تم طرد اللوردكرومر الصليبي من منصبه كحاكم لمصر وسقطت حكومة مصطفى فهمي الموالية للإنجليز بعد ١٣ سنة من الحكم، وتم تخفيف أحكام السجن عن باقي المتهمين في القضية.

- **وقال شاعر النيل حافظ إبراهيم**

قتيــل الشمس أورثنــــا حيــــــاة	وأيقـــظ هــاجــع القــوم الــرقـــود
فــليت كــرومــر قــد بــات فينـــا	يطــوق بـالسـلاسـل كــل جيـــد
لننــزع هــذه الأكفـــان عنـــــا	ونـبث فــي العـوالـم من جديـــد

■ وقال الشاعر أحمد شوقي:

يـا دنشـواي علـي ربـاك سـلام ... ذهبـت بـأنس ربوعـك الأيـام

يـا لـت شعـري في الروج حمائـم ... أم فـي البـروج منيّـة وحِمـام ؟

■ وقال قاسم أمين بعد الحادث:

رأيت عند كل شخص تقابلت معه قلبًا مجروحًا ورعشة عصبية في الأيدي وفي الأصوات .. كان الحزن علي جميع الوجوه.

لافتة : إبراهيم بك الهلباوي

عمل محاميًا للخديو في محاكمة المصريين في حادثة دنشواي، ووقف مترافعًا حتى صدر حكما بالإعدام على أربعة وحكم على إثنى عشر بالأشغال الشاقه أو الحبس و٥٠ جلده، وكان يقول أنه خدم المتهمين إذ لولا مرافعته لأُعدِم الجميع، إلا أن هذه المحاكمة جعلت الشيخ جاويش يطلق عليه لقب (جلاد دنشواي)، وهجاه حافظ ابراهيم في قصيده قال فيها

أيهـا المـدعـي العمـومـي مهـلا ... بعـض هـذا فقـد بلغـت المـرادا

قـد ضمنـاك القضـاء بمصـر ... وضمنـا لنجـلك الأسعـادا

فـاذا مـا جلسـت للحكـم فاذكـر ... عهـد مصـر فقـد شفيـت الفـؤادا

لاجـرى النيـل فـي نواحيك يـا ... مصـر ولا جـادك الحيـا حيث جـادا

أنـت أنبـت ذلك النبـت يـا ... مصـر فـأضحـى عليك شوكًا قتـادا

أنت أنبـت نـاعقًـا قـام بـالأمـس ... فـأدمـى القلـوب والأكبـادا

أيـا مـدرة القضـاء ويـا مـن ... سـاد فـي غفلـة الزمـان وشـادا

أنت جـلادنـا فـلا تنـس أنّـا ... لبسنـا علـى يـديـك الحـداد



فقد استخدم الهلباوي دهاءه لتكييف واقعة اعتداء الفلاحين بالضرب على الضباط الإنجليز بحيث يثبت أن الحريق الذي وقع في الجُرن نتيجة رصاص الضباط الإنجليز أثناء رحلة الصيد في دنشواي، هو حادثٌ تالٍ للاشتباك بين الفلاحين والضباط – وهذا لم يكن صحيحًا– بل زعم الهلباوي أن الضباط الإنجليز لم يكونوا أصلًا السبب في حدوث حريق الجُرن..وأشار إلى أنه حريقٌ متعمد اصطنعه الفلاحون ليخفوا أدلة سبق إصرارهم وتعمدهم التحرش بالضباط الإنجليز والاعتداء عليهم بالضرب.



صورة تجسيد مرافعة الهلباوي في قضية دنشواي أمام المحكمة

وهكذا تمكن الهلباوي من تبرئة الضباط الإنجليز من الأخطاء والجرائم التي ارتكبوها، في حين زاد من مسؤولية الفلاحين عن الحادثة. واتخذ الهلباوي من نجاح الفلاحين في إخماد النيران في الجُرن في غضون ربع ساعةٍ فقط دليلًا على أن الفلاحين هم الذين أطفأوا النيران بعد أن أشعلوها.

ولم يبق في إثبات ركن سبق الإصرار على القتل والشروع فيه سوى إثبات أن فكرة القتل لم تكن عرضيةً وغنما كانت نيةً مبيتة.

وصوّر الهلباوي الأمر أمام المحكمة وكأن الفلاحين رتّبوا الأحداث بحيث صمموا على قتل الإنجليز إذا جاءوا للصيد في قريتهم. وكان الملازم بورثر قد ذكر أثناء إدلائه بأقواله أمام المحكمة أن المتهم التاسع عبد المطلب محفوظ قد حماه هو وزملاءه من العدوان عليهم، وقدم إليهم المياه ليشربوا، وهي شهادةٌ كانت كافية لتبرئته.

وعندما جاء الدور على الشاهد فتح الله الشاذلي نجل عمدة دنشواي، ورد في أقواله هو الآخر أنه قد قدّم الماء للضباط..فتنبه الهلباوي إلى نقطةٍ جزم بأنها فاتت على الملازم بورثر، ووقف ليقول إنه يلاحظ شبهًا كبيرًا في الملامح بين المتهم عبد المطلب والشاهد فتح الله، وإنه يعتقد أن الأمر قد اختلط على الملازم بورثر..فاستدعت المحكمة الضابط الإنجليزي الذي حسم الامر، وقال إن الذي سقاه هو ابن العمدة وليس المتهم. وبذلك حرم الهلباوي المتهم التاسع من فرصته للنجاة من الحكم عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة .

وعلى هذا النهج يروي لنا صلاح عيسى في كتابه حكايات من دفتر الوطن كيف بذل إبراهيم الهلباوي جهدًا ضخمًا في تفنيد كل ما جاء في أقوال المتهمين والشهود ليهدم كل واقعةٍ يمكن أن تتخذ ذريعةً للتخفيف عن المتهمين الأبرياء في حادثة دنشواي وليثبت للمحكمة أن الحادثة ارتكبت عمدًا ومع سبق الإصرار، حتى يفوز بما كان قد اتفق عليه مع سلطات الاحتلال ويعطي المحكمة مبررًا للحكم بالإعدام على المتهمين بل إنه فند التقارير الطبية التي قالت إن الضحية الوحيدة في الحادثة وهو الكابتن البريطاني بول، قد مات متأثرًا بضربة شمس، وأكد أن موت بول بضربة شمس لا ينفي أن المتهمين هم الذين قتلوه لأنهم هم الذين ضربوه، وألجأوه إلى الجري تحت أشعة الشمس اللاهبة. أضف إلى ذلك أن الهلباوي اتهم المتهم البريء حسن محفوظ بأنه "لم يكدر قريةً بل كدر أمةً بأسرها بعد أن مضى علينا



٢٥ عامًا ونحن مع المحتلين في إخلاصٍ واستقامة وأمانة.. أساء إلينا وإلى كل مصري..فاعتبروا صوتي صوت كل مصري حكيمٍ عاقلٍ يعرف مستقبل أمته وبلاده .

«ذلك المحامي الذي لا فارق عنده بين أن يدافع عن المتهم ليطالب بتبرئته، أو أن يكون المدعي العمومي الذي يثبت عليه الاتهام ليطالب بإعدامه. كانت الحكمة قد اختارته في إثبات التهمة ضد المتهمين أمام المحكمة المخصوصة بعد أن علمت منه أنه لم يوجد أحد من المتهمين قد وكله للدفاع عنه، وبذلك ألصق تهمة اعتداء سكان دنشواي على جنود الاحتلال، وحقيقة الأمر أنه لم يكن هناك جناة بالمعنى الدقيق للكلمة، إذ لم تكن هناك جناية بالمعنى القانوني للكلمة، فما حدث هو مشاجرة عادية انتهت بردود بسيطة، أما الكابتن "بول" الذي كان قد نقل إلى المعسكر فقد توفي في السابعة من نفس اليوم، وقال زميله د. "بوستك" إنه كسف عليه طبيا، وتبين له أنه أصيب باحتقان في المخ من اثر ضربة الشمس التي تعرض لها بسبب مسيرته الطويلة تحت الشمس الحارقة. وفيما بعد كان "بوستك" واحدا من أربعة أطباء إنجلترا أكدوا أن ضربة الشمس وحدها --دون الإصابة- كانت كافية لقتل الكابتن "بول" وصدر الحكم الجائر الذي يعتبر مثلا من أمثلة البربرية والوحشية.

حقيقة أمر بطرس غالي ودوره:

وكانت رئاسة بطرس باشا غالي لتلك المحكمة من الأمور التي أُخذت عليه، وكانت ذريعة لمهاجمته واتهامه بممالأة الإنجليز.

وهنا يقول المدافعون عن بطرس غالي، كما يسجل د. هيكل: إن حكم دنشواي كان حكما سياسيًا أملته السلطة الإنجليزية التي أمرت بإرسال المشانق قبل أن يصدر، فلم يكن



للأقلية بد من إقراره وتوقيعه. وبطرس باشا غالي كان رئيسا للمحكمة بحكم القانون فكان لا مفر له من الخضوع لرأي أغلبية الهيئة التي يرأسها."[1]

وبنظرة متمعنة في الحادث وتفاصيل المحاكمة تتضح الكثير من الحقائق التي غابت عن الأعين بخصوص دور بطرس باشا غالي في المحاكمة، أهمها أن دور بطرس غالي كان شكليًا حيث عقدت المحكمة المخصوصة برئاسة بطرس باشا غالي بصفته قائمًا بعمل ناظر الحقانية، فإن القدر وضعه في رياسة هذه المحكمة نتيجة لظروف إدارية بحتة وهى غياب ناظر الحقانية آنذاك إبراهيم فؤاد باشا الموكل إليه أساسًا رئاسة المحاكمة بحكم قانون عام ١٨٩٥.

وهذا ما جعل بطرس غالي المسؤول عن المحاكمة، وكان من الممكن أن يلعب نفس الدور أي ناظر يتولى أى نظارة أخرى في تلك الفترة.

أضف إلى ذلك، أن الحكم الصادر هو حكم سياسي أملته السلطة الإنجليزية التي أمرت بإرسال المشانق إلى دنشواي قبل أن يصدر الحكم.

ولم يكن دور هيئة الدفاع عن المتهمين نفي التهمة عن المتهمين أوالتقليل من عددهم وإنما حاولت تخفيف حدة الاتهام من القتل العمد إلى ضرب أدى إلى الوفاة.

وقال المستر بوند- وكيل محكمة الاستئناف الأهلية والعضو بالمحكمة المذكورة- إن هيئة المحكمة كانت مصممة على إعدام خمسة لولا إصرار بطرس غالي الذى لم يوافق على إعدام أحدهم، وقال إن ضميري غير مرتاح لإعدامه، ولذلك فقد سعى عقب الحادثة في مفاوضة الحكومة الإنجليزية، ووافقت الحكومة الإنجليزية على العفو الذى أصدره الجناب العالى الخديو رسميًا يوم عيد جلوسه عام1907 ، ظن الوطنيون أن هياجهم وحده هو الذى

---

[1] ... السابق.

أرجف الإنجليز فأصدروا أمرهم بالعفو عن المسجونين مع أن الفضل الأكبر في العفو عنهم يرجع إلى تدخل الخديو عباس حلمى الثانى ووزيره بطرس باشا غالي كما يستدل على ذلك من الوثائق البريطانية والمصرية التي لم ينشر منها سوى القليل إلى اليوم.

وهنا يقول د. هيكل:

وهذا الدفاع على ظاهره من الوجاهة لا ينهض حجة لتبرير عمل بطرس باشا إلا إذا كان هو معتقدًا عدالة الحكم الذي أصدره وإنسانية تنفيذه مما لا يصدر على رجل كان له من عواطف الخير والإنسانية ما كان لبطرس. ذلك بأن الرجل الذي يجلس رئيسًا لهيئة قضائية يعهد إليها بتطبيق العدل يجب إلا يخضع لصوت غير صوت الضمير ولاعتبار غير اعتبار العدل المجرد من كل هوى. فأما أن كانت المحكمة الخصوصية ليست هيئة قضائية، وكانت صورة هزلية لعدل لا وجود له، وإنما تملي السياسة أحكامه، فكان حريًّا برجل له ما كان لبطرس من دهاء ومقدرة أن يصل من تخفيف الجور إلى أقل حدوده وألا يرضى هذا التنفيذ الذي بعث إلى قلب الإنسانية جمعاء رعشة اشمئزاز وتقزز واستنفر في نفسها أشد المقت لعمل لا يمكن أن يكون من الإنسانية المهذبة ولا من الإنسانية المتوحشة في شيء.(انتهى)

قانون المطبوعات:

وفي ٢٥ مارس ١٩٠٩ أصدر مجلس النظار قرارًا بإعادة العمل بقانون المطبوعات، وكان الهدف منه مصادرة الحريات ومصادرة الصحف الوطنية وإغلاقها خاصة بعد أن أخذت تهاجم الخديو عباس حلمى الثانى نتيجة لسياسة الوفاق التي اتبعها مع الإنجليز، فضاق الخديو بهذه الحملات، وكلف بطرس غالي بإعادة إصدار قانون المطبوعات ١٨٨١ الصادر في ٢٦ نوفمبر عام ١٨٨١ إبان الثورة العرابية.

واعتبر هذا الإجراء بمثابة لطمة كبيرة وجهت إلى الحركة الوطنية، وهو أحد الدوافع المهمة التي اعترف الورداني بأنه أقدم بسببها على اغتياله لبطرس غالي حيث اعتبره البعض بمثابة وضع القيود على الأقلام وتكميم أفواه الصحافة، وعم الدوائر الوطنية الغضب خاصة الشباب الذى نظم مظاهرات صاخبة، وكانت هذه المظاهرات شيئًا جديدًا في الحياة السياسية المصرية منذ الاحتلال البريطاني.

وقد زاد هذا القانون من سخط الوطنيين على الحكومة، ولذا اعتبر البعض أن بطرس غالي مسؤول مسؤولية تاريخية عما حل بالصحافة الوليدة من كبت لحرياتها ومصادرة للصحف، وبلغ من غضب الوطنيين على هذا القرار أن قام «محمد فريد» زعيم الحزب الوطني بالذهاب إلى الخديو عباس حلمى في نفس اليوم الذى صدر فيه ذلك القانون بعريضة احتجاج على ما قامت به نظارة بطرس غالي، وقامت المظاهرات الرافضة لهذا التضييق والكبت لحريتها.

بصدد هذا يقول د. هيكل:

«والظاهر أن حرص بطرس باشا على تحقيق خطوة جديدة في سبيل الحكم الذاتي كان شديدًا، وكثيرا ما يلجأ السياسي الشديد الحرص على تحقيق غاية معينة يراها ذات خطر في حياة أمته إلى قبول أشياء لا يقبلها غيره، ما دام يعتقدها أشياء مؤقتة قليلا ضررها إلى جانب الغاية العظيمة المرجوة، لذلك لجأ بطرس بإيذاء رفض زميليه سعد زغلول ومحمد سعيد لطلب المعتمد البريطاني بعث قانون الصحافة وإصدار قانون النفي الإداري إلى وساطة الخديو عندهما، فأوفد سموه من رجاله من أقنعوهما.»



فكانت إعادة إصدار – أقول إعادة إصدار وليس إصدار وإنشاء- قانون المطبوعات وتكليف الوزارة بإعادته عظيم الأثر على صورة غالي السياسية، ولا أعتقد أن الأمر يستدعي كا تلك الثورة التي أثيرت حول بطرس غالي لسببين؛ أولهما: كما يقولون في الأمثال (مُجبر أخاك لا بطل) مع الأخذ في الحسبان أن أي تصرف يصدر من الحكومة آنذاك يؤخذ للهجوم عليها به دون النظر حتى إلى مبررات الأمر أو كشف ما وراء الستار، والثاني: أنه دائما ما يطبق بالكيفية التي تشاؤها أصحاب الزعامات وخاصة الإنجليزية فترة الاحتلال، حتى وإن كان الظاهر أنه غير موجود، أم أن الأمر يحتاج لقرار بإصدار قانون ليُندَّد به.

قانون النفي الإداري

أمعنت الوزارة في العدوان على ضمانات الحرية الشخصية، فسنت في ٤ يوليه ١٩٠٩ قانون النفي الإداري، ويعطي هذا القانون الحق للسلطة الإدارية في نفي الأشخاص الذين ترى أنهم خطر على الأمن العام إلى جهة نائية بالقطر المصري، واختيرت الواحات لتكون هذه الجهة، وقد فتح هذا القانون الباب أمام عمد البلاد ورجال الإدارة للانتقام أو عقاب بعض من لا يرضون عنه.

محاولة مدّ امتياز قناة السويس:

وفي أواخر سنة ١٩٠٩ وأوائل سنة ١٩١٠، شغلت الرأي العام مسألة كبرى، تتصل بحياة البلاد المالية والسياسة، ونعني بها مشروع مد امتياز قناة السويس، والذى حاول به الاستعمار تثبيت أقدامه في البلاد، وإطالة عمر الاستعمار الاقتصادى والاستراتيجى، وفحوى هذا المشروع أن المستشار المالى البريطاني مستر بول هارفي أخذ يفكر في وسيلة يسد بها حاجة الحكومة إلى المال فدخل في مفاوضة مع شركة قناة السويس، لمد امتيازها أربعين



عامًا، تلقاء أربعة ملايين من الجنيهات تدفعها الشركة للحكومة، وجانب من الأرباح من سنة ١٩٢١ إلى سنة ١٩٦٨.

وبذلك ارتبط اسم بطرس غالي بمشكلة مد امتياز قناة السويس، فلقد تحدد للجمعية العمومية يوم ٩ فبراير ١٩١٠ للاجتماع والنظر في مشروع مد الامتياز الذى تقدمت به شركة قناة السويس إلى الجمعية العمومية المصرية، فدعا بطرس كلًا من سعيد ورشدى إليه وأطلعهما على المذكرة الموضوعة بشأن القناة، وتضمنت توزيع الأرباح بين الحكومة والشركة مناصفة، وأن تكون المناصفة في بداية الامتداد التالي لنهاية الامتياز الحالي.

وقد كان بطرس باشا غالي خلال مناقشة المشروع في الجمعية العمومية من مؤيديه على الرغم من اعتراض العديد من الشخصيات خاصة قيادات الحزب الوطني بزعامة محمد فريد، وبالتالي ظل هذا المشروع محل تكتم مدة عام كامل حتى استطاع الزعيم الوطني محمد فريد الحصول على نسخة من مشروع القانون، وقام بنشرها في جريدة اللواء في أكتوبر ١٩٠٩، ثم قفي على إثرها ببيان أسرار المشروع وأسبابه، ومبلغ الضرر الذى سيصيب مصر من ورائه، خاصة أن إعطاء الامتياز كان يعنى أن تترك الشركة القناة لمصر سنة ٢٠٠٨.

أيها السادة

B 2/11

نهديكم تحياتنا ونبدى لكم سرورنا من اجتماعكم هذا اليوم
دعوناكم لنأخذ رأيكم فى اتفاق يراد عقده مع شركة قنال السويس فان هذه الشركة قد عرضت
على حكومتنا منذ سنة امتداد أجل امتيازها وبعد المخابرات الطويلة أمكن الوصول الى
المشروع المطروح أمامكم
وقد علمتم أن حكومتنا مجمعة الرأى على قبوله اذا رضيت الشركة بالتعديلات التى سبق تبليغها
لحضراتكم
والغرض من اجتماع حضراتكم هو البحث ان كان من مصلحتنا مد أجل الامتياز الى أربعين سنة
على شرط اقتسام الارباح فى هذه المدة بين الحكومة والشركة مناصفة
وفى مقابل اعطاء الشركة نصف الارباح عن المدة الجديدة تدفع للخزينة المصرية مبالغ موزعة
على الستين سنة الباقية من مدة الامتياز الحالى وقد قدر هذه القيمة بعد البحث الدقيق
أشخاص من ذوى الخبرة الواسعة فى الشؤن المالية وهم يرون أنه اذا حصلت الموافقة
على التعديلات المذكورة تكون الفائدة التى تنالها مصر موجبة لتمام الرضا وان ذلك غاية
ما يصح طلبه من الشركة
ولا يخفاكم أن هذه المسألة ليست من المسائل التى يقضى القانون النظامى بأخذ رأى الجمعية العمومية
فيها ولكن نظرا لأهميتها الاستثنائية بالنسبة الى الجيل الحاضر والاجيال الآتية قرر مجلس النظار
أن لا يبت فيها رأيا قبل أن [illegible] الجمعية العمومية [illegible] على امتداد الامتياز
ونظار حكومتنا مستعدون لاعطائكم كل ما ترونه لازما فى هذا الشأن من البيانات والايضاحات
ونحن واثقون أن كل واحد منكم يشعر بالمسئولية التى يتحملها أمام بلاده عند نظره هذا
المشروع المهم
ونسأل الله أن يوفقنا جميعا لما فيه خير البلاد

مسودة مذكرة بشأن مد امتياز قناة السويس أعدها بطرس باشا لعرضها على الجمعية العمومية

وبدأت حملة من الحركة الوطنية وعلى رأسها الحزب الوطني في تعبئة المصريين ضد هذا القانون، وربما يرجع تأييد بطرس باشا غالي للمشروع لحاجة الحكومة المصرية الحصول على أربعة ملايين جنيه على أربعة أقساط متساوية من ديسمبر ١٩١٠ إلى ديسمبر عام ١٩١٣.

إلى أن وقع حادث الاغتيال الذي كان له أثره في تاريخ الحزب الوطني ذاته، فقد خفت حدة أقلام كتابه في الصحف نظرًا لهول الحادث وخوفًا من لصق تهمة تدبيره بالحزب، إلا أن الصحف القبطية والأجنبية اعتبرت أن تحريض صحف الحزب المستمر قد ساهم على الأقل في تهيئة أسباب الاغتيال.

ووقع حادث الاعتداء على بطرس باشا غالي أثناء نظر الجمعية العمومية لمشروع امتياز قناة السويس واضطرت وزارة بطرس باشا غالي إلى دعوة الجمعية العمومية للانعقاد لإحالة مشروع مد امتياز قناة السويس إليها.

ولذلك زادت مطاردة الحكومة لنشاط الحزب ومبادئه. وقال صحيفة الايجيبسيان في عددها بتاريخ ٨ يناير ١٩١١ أن: «الورداني وهو يقتل بطرس غالي كان يجهز في الوقت نفسه على الوطنية المصرية في مصر». كما اندفعت الحكومة المصرية تقبض على الناس وتفتش البيوت لاستكشاف جمعيات ومؤامرات سرية، لذلك لم تبدأ محاكمة الورداني إلا بعد شهرين من وقوع الحادث، أى في ٢١ أبريل.

أيحمل غالي الأمر دون غيره؟!

«إنه من الصعب تحميل شخص واحد أخطاء أمة بأكملها أو حكومة محتلة تخضع للأمر الواقع وليس لديها قدرة على الاختيار في ظل سلطان جاثم وعدوان كاتم على النفوس، بل إن وجود شخص مثل بطرس غالي في موقعه أتاح له تخفيف كثير من الأمور التي كان يمكن أن تتضخم وتتصاعد أكثر مما حدث.»[1]

وليس هذا فحسب بل إن وضع مصر المالي لا يبشر بخير ينفع البلد آنذاك، ومن يمسك عليها سلتطها يحرك ما يشاء من أمرها.

---

[1] مجلة أكتوبر العدد ١٧٤١ - الأحد ٧ مارس (آذار) ٢٠١٠م.

الفصل الرابع

ماذا بعد الاغتيال؟!

ولم يترك الاحتلال الإنجليزي حادثة اغتيال بطرس غالي تمر دون أن يستخدمها لزرع الشقاق بين عنصري الأمة المصرية من مسلمين وأقباط، وفي الإسراع للقضاء على الحركة الوطنية، فقد شنّت الصحف الموالية للاحتلال وبعضها من الصحف القبطية هجومًا كبيرًا على الحركة الوطنية واتهمتها بالتعصب الديني، ووصفت الاغتيال بأنه اغتيال وراءه دوافع دينية، ودعت إلى إيجاد فرق من الاحتلال تجوب المدن لحماية الأقباط، ودعت لإغلاق الصحف التي تحرض على كراهية الأقباط.

وأعلن بعض ذوي الاتجاهات المتطرفة من الأقباط عزمهم اللجوء لدولة قوية تكون عضدًا لهم في المستقبل، وبذلك جعل هؤلاء من الحادث مأتمًا قائمًا، ودعوة للثأر والانتقام، ودعوة لأن يحكم الإنجليز مصر مباشرة؛ لأن الخديوي عباس في نظرهم كان يساند الحركة الوطنية، بل إن البعض دعا إلى إلغاء الجيش المصري وزيادة قوات الاحتلال.

وقد عارض هذا الاتجاه عقلاء الأقباط الذين نفوا عن الحادث أي صفة دينية، ومن أمثال هؤلاء "نصيف المنقبادي" و"مرقص حنا" و"مرقص فهمي" وغيرهم.

وقال مرقص حنا بأن التعصب إذا كان موجودا فلا قضاء عليه إلا بالدستور، ودعا الأقباط إلى كتابة العرائض من أجل الدستور.

ويؤكد المؤرخ طارق البشري في كتابه "المسلمون والأقباط في إطار الجماعة الوطنية" أن اغتيال بطرس غالي أوجَدَ نوعًا من الأسى والحزن في أوساط الأقباط على اعتبار أن الرجل كان أول قبطي يتولى هذا المنصب منذ تاريخ طويل في مصر، وأن بعضًا من مثيري الشقاق

حاول استغلال هذا الحادث لإثارة الخلافات الطائفية، بالرغم من أن دوافع الاغتيال كانت سياسية، وهو ما أكده المعتمد البريطاني في مصر الدون جورست من أن الباعث على قتل بطرس غالي لم يكن لثأر شخصي أو لتعصب ديني وإنما كانت جريمة سياسية، وكذلك ما أكده المحامي القبطي المعاصر للحدث "مرقص فهمي" من أنه إذا كان الورداني قتل بطرس غالي تعصبًا فليس ذلك دليلًا على أن كل المسلمين أرادوا هذا القتل.

وقد بلغ من عمق الحادث وترسبه في وجدان الأمة أن ظل صداه يتردد حتى تناقله الشعب في طول البلاد وعرضها.

ولكن وقوع الجناية على رئيس وزراء قبطي وهذه حقًا مصادفة سيئة، جعل فريقًا من الأقباط يتصور أن القتل كان لأسباب دينية، فلقد كان بعض من رجال الحزب الوطني يرى أن الرجل قد خان وطنه وآذاه.

ولكن الصحف القبطية، ومعها كثير من القبط، كانوا يرون أن هذه الجريمة، التي لم يسبق لها مثيل في تاريخ مصر الحديث، لم ترتكب إلا بدافع من التعصب الديني، وأن بطرس غالي لم يقتل إلا لأنه قبطى. واتهموا الحزب الوطني بأنه هو الذي هيج الرأي العام عليه بكتاباته واحتجاجاته على معاهدة ١٨٩٩ ودنشواي وقانون المطبوعات وقانون النفي الإداري، واعتبروا أن تحريض صحف الحزب المستمر قد ساهم على الأقل في تهيئة أسباب الاغتيال.

وعند ذاك انحرف بعض أفراد حركة القبط انحرافًا خطيرًا، فزادوا على الكتابة في الصحف القبطية الشكوى إلى الصحافة الإنجليزية، والنقل عنها في صحفهم، وسافر بعض



رجالهم إلى إنجلترا، شاكين مستنجدين. ودعوا إلى إيجاد فرق من الاحتلال تجوب المدن لحماية الأقباط، وإغلاق الصحف التي تحرض على كراهية الأقباط.

وأعلن الأقباط اللجوء لدولة قوية تكون عضدًا لهم في المستقبل، ودعوة لأن يحكم الإنجليز مصر مباشرة؛ لأن الخديو عباس في نظرهم كان يساند الحركة الوطنية، ودعوا إلى إلغاء الجيش المصري وزيادة قوات الاحتلال.

ورددت الصحف البريطانية، كما ردد الكولونيل «روزفلت» هذه التهمة، واستغلال هذا الحادث في تفجير الخلافات الطائفية. كما أنها من القضايا السياسية التي حاولت إنجلترا استغلالها والتنديد بها، وإثارة الفتنة الطائفية في مصر من خلالها.

المؤتمر القبطي والمؤتمر المصري:

استغلت الصحافة القبطية الحوادث البسيطة التي كانت تحدث من الجماهير المتعاطفة مع الورداني، وسيلة لإثارة جماهير الأقباط، وأخذت جريدة «المقطم» الموالية للإنجليز تنشر الروايات المختلفة والمهيجة لمشاعر المسيحيين المصريين، وراح «فانوس» يدعو للاحتلال ولحكم كيتشنر وبأنه لا سلامة للأقباط إلا مع الاحتلال، وعندما قدم المفتي فتواه في قضية الورداني، استخدمتها الصحافة الاستعمارية وسيلة للطعن في الإسلام وإثارة الأقباط. وقالت «الجازيت» تعليقًا على الفتوى:

«إن الشريعة الإسلامية لا تحسب حياة الوزير المسيحي الأول شيئًا مذكورًا في جنب أحقر المسلمين».

ونهجت الصحافة الاستعمارية الأخرى على غرار الجازيت، فقد مسخت المستند الأصلي الذى ساق فيه المفتى أسباب الرفض، لتوّهم الناس أنه بمقتضى الشريعة الإسلامية لا

يمكن الحكم على مسلم قتل مسيحيًا بالموت. وبعد أن شاعت في أوروبا تلك الصورة الممسوخة وعملت عملها في إثارة الحفيظة الدينية في إنجلترا أرغم «جراى» على إظهار المستند الأصلي، فظهر أنه مستند عادى اتبعت فيه أوضاع اصطلاحية.

ومن هذا الجو المشحون بالكراهية الدينية والإثارة العنصرية، كان لابد وأن يؤدي إلى مواجهة أكبر وأخطر انقسام، وفعلًا تحول المؤتمر الأصلي للأقباط الذى كان مزمعًا عقده في ١٩١٠ لبحث مشاكل الطائفة إلى مؤتمر عنصري، وتبعه مؤتمر آخر سمي المؤتمر المصري، وقد تما بتحريض المستعمرين.

نشطت الدعوة لعقد المؤتمر القبطي في أسيوط بعد أن فشلت مساعي العقلاء من الفريقين، مثل إسماعيل أباظة، وواصف غالي في الحد من عنف الثائرين وكبح جماحهم. وترددت الحكومة المصرية في التصريح به خشية الفتنة واضطراب الأمن، وطالبت بعقده في العاصمة حتى يمكن تلافي ما قد ينجم عنه.

وحاول البعض ممن يصطادون في الماء العكر أن يستغل اجتماع المؤتمر القبطي الذى تقرر عقده في سنة ١٩١١ في تقوية النزعة الطائفية. كان من المقرر أن يعقد المؤتمر لبحث مشاكل الأقباط وخاصة تأييد سلطة المجلس المالى بحيث يكون له الإشراف على حسابات الطائفة في الأوقاف، واشترك في المؤتمر بعض العناصر الوطنية أمثال مرقس حنا، ومرقس فهمي والكاتب توفيق حبيب.

وعلى كل، قررت الحكومة المصرية عقد المؤتمر القبطى بناء على موافقة الحكومة البريطانية، فتم انعقاده في يوم الأحد ٥ مارس سنة ١٩١١، بدعوة من مطران أسيوط وبرئاسة بشرى حنا بك، واستمرت جلساته إلى يوم الأربعاء ٨ مارس.



وانحصرت مطالبه في:

- طلب العطلة يوم الأحد بجانب الجمعة.
- أن تكون قاعدة التوظف هي الكفاءة وحدها دون نظر إلى نسبة الأقباط العددية في السكان.
- وضع نظام لمجالس المديريات يكفل للأقباط تمتعهم بالتعليم حتى لا يقتصر التعليم على الدين الإسلامي وحده في المدارس الأولية.
- وضع نظام يكفل تمثيل كل عنصر مصري في المجالس النيابية.
- جعل الخزينة العمومية مصدرًا للإنفاق على جميع المرافق المصرية.

وأخذت بعض الصحف الاستعمارية تدعو المجتمعين إلى أن يحذوا حذو المسلمين في الهند، الذين اتحدوا وشكلوا الحزب الإسلامى الهندي وحتى تحدث الحكومة البريطانية نوعًا من التوازن بين المسلمين والأقباط.

وفي المقابل تولى مصطفى رياض باشا الدعوة إلى مؤتمر مصري ينظر في شؤون المصريين جميعًا– أقباطًا ومسلمين– وسمّاه المؤتمر المصري، ولم يسمه المؤتمر الإسلامي، تأكيدًا لوحدة الأمة، وتجاهلًا للأساس الطائفي الذى قام عليه المؤتمر القبطي.

وتم انعقاد المؤتمر برئاسة مصطفى رياض في يوم السبت ٢٩ أبريل عام ١٩١١، وظل منعقدًا إلى يوم الأربعاء ٤ مايو عام ١٩١١. وقد رجا الرئيس المجتمعين في مفتتح المؤتمر أن يحكموا روح العدل وتأييد الروابط الوطنية في مداولاتهم، وأن يكون التسامح، الذى عرف عن الإسلام، رائدهم فيما يقولون. وتلاه لطفي السيد بتلاوة تقرير اللجنة التحضيرية، فأكد أن المؤتمر يبحث في المصلحة العامة، وينظر في التوفيق بين العناصر المؤلفة للوحدة المصرية التي كاد يتصدع بناؤها من جراء المؤتمر القبطي.



وتوالى الخطباء في هذا المؤتمر الثاني واعترفوا جميعًا بأن:

- الأمة المصرية كلها من عنصر واحد.
- نواب الأقباط في المجالس التشريعية قليلون.
- نظام التوظيف في الحكومة مختل فاسد.
- الحقوق والمرافق في مصر يجب أن تكون على الشيوع بين جميع المصريين على السواء لا امتياز لواحد منهم على أحد بكونه مسلمًا أو مسيحيًا أو يهوديًا.
- الإنجليز هم الذين بدأوا سياسة التفرقة.

وبانتهاء المؤتمر الأخير، انتهت الضجة كلها وعادت الأمة إلى صفائها السابق رغم ما حاوله الإنجليز من إشعال نار الفتنة، ومن أهم نتائج المؤتمر شعور السير «ألدون جورست» أن سياسته هى المقصودة بهذا الهجوم القبطى، فكتب تقريرًا إلى حكومته يتنصل من ذلك، مدعيًا أنه لم يسمع قبل ذلك عن هذه الشكوى، ولكن ذلك لم يكن يعنى في الواقع غير الفشل الذريع للسياسة البريطانية في مصر، التي أرادت أن تستفيد من الانقسام الذى يحدثه المؤتمر لتصفية الحركة الوطنية، فلم يكن بد من تغييرها وتغيير من يمثلها، فعُين اللورد «كيتشنر» معتمدًا بريطانيًا جديدًا.

واعتبر الأقباط هذا التعيين انتصارًا لهم، خاصة وقد بدأ «كيتشنر» عهده الجديد بإلغاء قانون المطبوعات، ولكن ليس معنى ذلك أن حال مصر قد تحسنت في هذا العهد الجديد بل ظلت سيئة.

وأخيرًا عرف المصريون أن خيرهم في إخراج اليد الأجنبية التي تسعى دائمًا إلى النيل من وحدتهم وعلى الرغم من هذا الظلام الذى أحاط بمصر والمصريين في هذه الفترة، لم يكن



دعاة الشقاق من القبط يمثلون أغلبية فيهم، ولا استطاعوا أن ينجحوا في جذب الكثيرين إليهم، ولا كانوا يقصدون دعوة انفصالية. كذلك كان الشأن بالنسبة لذات الدعاة من المسلمين، إذ غلبت كفة العقلاء من الفريقين وأخذوا يهاجمون أى تماد في الشقاق ويحذرون منه سواء كانوا من الحزب الوطني أو حزب الأمة أو العاملين في الحياة العامة من ساسة أو كتاب أو أدباء.

ونذكر هنا رسالة من واصف غالي إلى إسماعيل صبرى «من شعراء الطبقة الأولى في العصر الحديث (١٨٥٤-١٩٢٣)»، يرجوه التوسط في الصلح بين الطائفتين بعد قتل أبيه (بطرس غالي):

سعادة سيدي المفضال إسماعيل باشا صبري

«قيل إن الشعراء أنبياء، إذ هم ساسة الأفكار وقادة الشعوب، فعسى أن يتبعك شعب مصر فتسلك به مسلك الحق والشرف. والآن يجب على كل عضو من أعضاء العائلة المصرية أن يعمل لما فيه التوفيق بين جميع العناصر، وقد رفعت صوتي الضعيف مناديًا بالاتحاد والوئام. على أنى لست ذلك الرجل الذى في استطاعته أن يحرك عواطف الأمة.

فهل لك يا سيدى أن تبذر بذور السكينة والوفاق، لتثبت شجرة المحبة والصفاء، فتثمر ثمار العز والمجد للبلاد. لعمري إن صوتك هو المسموع المجاب، فنظمك سحر يجمع القلوب المتنافرة. وها نحن على مقربة من تاريخ ذكرى وفاة صديقك الحميم (٢١ فبراير). فهل تتفضل بنظم قصيدة تضمنها ما كنت ذكرته لى في كتابك الكريم (مثل الأقباط والمسلمين في مصر- وهما العنصران المكونان للأمة- كمثل العينين في الوجه، يؤلم اليمنى ما يؤلم اليسرى).

وتكللها بالدعوة إلى أن يكون -جدث الفقيد العظيم الحافظ كعبة يقصدها الوطنيون، ووصلة الارتباط المتين بين الأقباط والمسلمين. وإني أشكرك من أجل ذلك باسم والدى، بل بصفتى ابنًا حنونًا على وطنه وأمته، وتفضل بقبول احترام أخيك لك ود أبيه».

ويلبى إسماعيل صبري الدعوة، فيكتب قصيدة يتحدث فيها عن مصاب المسلمين والقبط في بطرس غالي، قائلاً:

عشر القبط يا بنى مصر في السراء قد كنتم وفي الضـــراء

قد فقدنا منا ومنكم كبيرًا كان بالأمس زينة الكـبراء

فأقمنا عليــه في كـل نـاد مأتمًا داويًا بصوت البكـــــاء

ومزجنا دموعنا بـدموع بذلتها عيونكم في سخـــاء

ورأينا فتك الـرزيئة بالعقل وفعل المصاب بالعقـــلاء

بـارك الله فيكم أنتم الناس وفاء إن عد أهـل الوفــاء

ثم يطلب إلى المسيحيين أن يصموا آذانهم عن دعاة الشقاق الذين يبذرون بذور الجفاء، فيقول:

لا تطيعــوا منـــا ومنكـــم أناسًا بذروا بيننا بذور الجفـــاء

لا تولوا وجوهكم شطر من عكر ما في قلوبنا من صفـــــاء

إن دين المسيح يأمر بالعرف وينهى عن خطـة الجهـــلاء

لا يكن بعضنا لبعض عـدوًا لعن الله مستجيبى العـــداء

كما ينبغى أن نشيد بجهود الكثير من أبناء هـذه الأمة من الأقبـاط الـذين استطاعوا أن يضعوا الحادث في حجمه الحقيقى وأن يتصدوا بحكمتهم البالغة وبصيرتهم النافذة إلى بعض



هذه القلة التي أرادت أن تصطاد في الماء العكر وتحاول إشعال الفتنة الدينية. ونفي فكرة وجود خلفية دينية أو طائفية وراء عملية الاغتيال أمثال «نصيف المنقبادي»، و«مرقس حنا»، و«مرقس فهمي».

كتب مرقس فهمي المحامي يقول:

«إذا قتل الورداني تعصبًا وحده أو شركاؤه، فليس ذلك دليلًا على أن كل المسلمين أرادوا هذا القتل بسببه.. التضامن هو روح الوطنية وروح كل اجتماع، فلا وطن بدونه، ولا مسلم بدونه، ولا أقباط بدونه».

كما ألقى خطبة في اجتماع عقده القبط بحديقة الأزبكية، ينفي فيها عن المسلمين تهمة التعصب، مسفهًا أقوال الذين يتهمون طائفة من الأمة بالاشتراك في اغتيال بطرس غالي جملة، ويحصر عمل الورداني في شخصه، مؤكدًا أن الجريمة التي راح ضحيتها رئيس الحكومة عمل يأسف له كل مصرى مسلمًا كان أو قبطيًا.

وقال مرقس حنا:

«إن التعصب إذا كان موجودًا فلا قضاء عليه إلا بالدستور، ودعا الأقباط إلى كتابة العرائض من أجل الدستور». وكتب الأستاذ نصيف جندى المنقبادى المحامى إلى جريدة «الإكلير» في باريس خطابًا يقول فيه: «اسمح لي بصفتي مصريًا أن أقرر بعض نقط تتعلق بمقتل بطرس غالي باشا رئيس الوزارة المصرية، ليس من اختصاصي تقدير عمل إبراهيم الورداني، ولكنى أريد من صميم فؤادي أن أبعد التهم التي أشاعها الإنجليز في العالم ضد هذا الشاب، ليقللوا من النتيجة السياسية لعمله، فقد اتهموه بأنه فتى مختل الشعور، قليل الذكاء وأنه أطاع داعي التعصب بقتله بطرس باشا غالي المسيحي، الذى يقولون إنه كان حرًا ووطنيًا».

«أنا أعرف الورداني شخصيًا فهو فتى شديد الذكاء كثير المعارف، ملأت صدره الوطنية الحرة وليس شخصًا متعصبًا.. وأنا بصفتى قبطيًا - أعنى مصريًا مسيحيًا-- أصرح بأن حركتنا هى حركة وطنية مجردة ترمي إلى الترقي والحرية.. وما تهمة التعصب الإسلامي إلا من إشاعات الإنجليز التي يشيعونها ليبرروا المظالم التي يرتكبونها في مصر».

من ناحية أخرى، فقد أثبت التحقيق وأثبتت المحاكمة، أن الاعتداء سياسي بحت، وأن أسبابه ودوافعه سياسية لا دخل للدين فيها بأى شكل من الأشكال، إن جريمة اغتيال بطرس باشا غالي غير تعصبية أو طائفية.

وقد افتتح السير الدون جورست المعتمد البريطاني في مصر تقريره عن الحالة العمومية لسنة ١٩١٠ بقوله:

«حدث في الأيام الأخيرة من المدة التي تنطوى تحت هذا التقرير جريمة من الجرائم العظيمة عديمة الجدوى التي تشوه محاسن عصرنا من حين إلى حين والتي لم تكن معروفة في مصر من قبل لحسن الحظ. أما الباعث على ارتكاب الجريمة فسياسي، ولم يكن للقاتل ثأر شخصى على القتيل ولا كان مدفوعًا بعامل التعصب الديني».

ودل على هذه الحقيقة تكرار حوادث الاعتداء السياسي بعد هذه الحادثة، دون أن يكون لديانة المعتدى عليهم أثر ما في توجيهها، ولا في الباعث عليها. ولقد كانت هذه الحادثة وما صاحبها من اتهام الجانى بالتعصب الدينى، بداية تنكر فريق كبير من الأقباط للحركة الوطنية، حتى اضطر قادتهم الأحرار، وفي مقدمتهم الأستاذ ويصا واصف، والأستاذ مرقس حنا، إلى التردد وقتًا عن متابعة الحركة، مراعاة للفريق الساخط من الأقباط فلم يشترك الأستاذ ويصا واصف مثلًا، وقد كان من كبار أعضاء اللجنة الإدارية للحزب الوطني، في المؤتمر الوطني، الذى اجتمع ببروكسل في شهر سبتمبر ١٩١٠، وخسرت الحركة الوطنية وقتها مساهمته فيها.



ومن الحقائق التي تؤكد غياب البعد الطائفي فيما حدث:

- اختيار بطرس باشا من قبل الخديو الذى كان يمثل فكرة الجامعة الإسلامية، ولما حاول جورست أن يلفت نظره إلى أن دين بطرس غالي ليس هو دين الأغلبية، ازداد الخديو إصرارًا على تعيينه رئيسا للحكومة؛ لمصريته ليس إلا.
- لقد استقبل الحزب الوطني وزارة بطرس غالي استقبالًا حسنًا، كما أن محمد فريد قد كتب في معرض الترحيب بالحكومة أن الأمة على استعداد لنسيان الماضي وفتح صفحة جديدة، فإذا كان بطرس غالي قد فقد بعد ذلك الوطنيين فلا جدال أن ذلك يرجع إلى سياسته وليس إلى ديانته.

كلمة أخيرة

فقد كان واصف باشا غالي وزير خارجية مصر في وزارات الوفد منذ أيام سعد زغلول، وكان الحديث يدور دائمًا عن وطنيته وكفاءته وأدبه. ونجده يغادر باريس على عجل لمجرد سماعه أن سعد باشا زغلول قد ضمه للوفد وليشارك في الثورة، وعندما سأله الإنجليز مذهولين: «كيف تنضم لقتلة أبيك؟ فقال: «أفضل أن انضم لمن قتلوا أبى على أن انضم لمن قتلوا وطنى». ويغادر مكرم عبيد، دون أن يدعوه أحد، منصب سكرتير المستشار الإنجليزي لوزارة العدل لينضم للثورة. ليس هذا فحسب، بل إنه عندما يختلف سعد مع عدلى يكن حول «مشروع ملنر»، ينفض السبعة المسلمون من حول سعد ولا يبقى معه متمسكًا بالحق الوطني غير واصف غالي وسينوت حنا بك.

وعندما ينذر سعد بضرورة إيقاف نشاطه أو النفي ٧ ديسمبر ١٩٢١، لا يرفض الإنذار غير مصطفى النحاس وويصا واصف وسينوت حنا وواصف غالي ومكرم عبيد. وهذا ما سجله التاريخ، وليس واصف غالي في نهاية الأمر إلا ابن بطرس غالي، فالمسألة ليست دينًا بل سياسة.[١]

---

[١] د.خالد عزب المشرف على مشروع ذاكرة مصر المعاصرة ، صفاء خليفة باحثة في مشروع ذاكرة مصر المعاصرة.

خاتمة

هذه هي حياة بطرس غالي؛ ذلك المصري الأصيل والسياسي الفطن المحنك، والاجتماعي المحبوب ممن عايشوه، والإنساني الطيب الخدوم. قضى حياته بجد وتفاني في أي عمل يُكلّف به، فعلى نجمه لذاته لا لوسائط ومجاملات دخلت حياته، ظل نقيا في ذاته وبين من عرفوا حقيقته.

لا أظن أيها القارئ العزيز وبعد الذي مر علينا من أحداث رويت على ألسنة من نعتبرهم من المنصفين سوى أن نعطي هذا المصري السياسي الإنساني حقه من التقدير والاحترام ما يليق بحسن سيرته.

المصـادر

- أحمد حسين: موسوعة تاريخ مصر. القاهرة دار الشعب.: [١٩٧٣-١٩٧٨]

- د. محمد حسين هيكل: تراجم مصرية وغربية.

- د\ مصطفى الحفناوي: قناة السويس ومشكلاتها المعاصرة

- د\ نعمات أحمد فؤاد: أعيدوا كتابة التاريخ. القاهرة دار الشروق ١٩٧٤.

- جريدة "المصري اليوم" أعدها د. خالد عزب وصفاء خليفة من مشروع ذاكرة مصر المعاصرة بمكتبة الاسكندرية٧/ ٢/ ٢٠١٠م.

- عدد٢١٢٤ ،٢٢/ ٢/ ٢٠١٠م،٢٤/ ٢/ ٢٠١٠م

- مجلة أكتوبر العدد١٧٤١ -الأحد٧ مارس(آذار) ٢٠١٠م.- زكي محمد مجاهد: الأعلام الشرقية في المائة الرابعة عشرة الهجرية-دار الغرب الإسلامي-بيروت-الطبعة الثانية-١٩٩٤.

- محمود متولي: مصر والاغتيالات السياسية-دار الحرية-القاهرة-الطبعة الأولى-١٩٨٥.

- طارق البشري: المسلمون والأقباط في إطار الجماعة الوطنية- دار الشروق-الطبعة الرابعة-٢٠٠٤.

- عبد الرحمن الرافعي: محمد فريد رمز الإخلاص والتضحية-دار المعارف-القاهرة-الطبعة الرابعة-١٩٨٤م.

مواقع إليكترونية

- http://modernegypt.bibalex.org
- http://ar.wikipedia.org
-http://www.egyig.com
-http://alkenana.maktoobblog.com
-www.marefa.org
-www.almasryalyoum.com

الفهرس